



الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للصيادين في اليمن

إعداد وتنفيذ:

المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

الناشر: المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات:

المدينة: صنعاء

تاريخ الاصدار: 2007

جميع الحقوق محفوظة للمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل (YCSSR)

العنوان: الجمهورية اليمنية

صنعاء- شارع هائل تقاطع الرقاص

البريد الإلكتروني:

ycssr@ycssr.arg.ye

الإخراج الفني:

عبدالناصر علي الحبيشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Yemen
Yemen Center For Social
Studies & Labor Research



الجمهورية اليمنية
المركز اليمني للدراسات
الاجتماعية وبحوث العمل

دراسة
الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية
للصيادين في اليمن

أعد التقرير النهائي للدراسة :

د. عبد الكريم قاسم
الخبير الاستشاري للدراسة

إشراف تنفيذي :

أ. فاطمة مشهور أحمد
القائم بأعمال مدير المركز

مايو 2007م

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
6	تقديم :
7	مقدمة :
القسم الأول	
9	الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة :
10	1- موضوع الدراسة :
10	2- مشكلة الدراسة:
10	3- أهمية الدراسة :
11	4- أهداف الدراسة :
11	5- تساؤلات الدراسة :
12	6- عينة الدراسة :
13	7- منهج الدراسة :
13	8- مجالات الدراسة:
15	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة :
16	1- الخصائص العامة لشريحة الصيادين.
17	2- التشريعات ومعايير العمل في قطاع الصيد البحري .
18	3- المؤسسات المنظمة لقطاع الصيد .
21	4- القوى العاملة في مجال الصيد .
22	5- ظروف وتكاليف الإنتاج .
22	6- البنية التحتية السمكية .
24	7- منشآت المدخلات السمكية .
القسم الثاني	
25	الفصل الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية :
26	أ- النتائج الخاصة باستمارة الصيادين :
26	1- حجم العينة :
29	2- العمر .

31	3- الحالة التعليمية
32	4- الوضع الأسري
41	5- الظروف المعيشية والخدماتية
50	6- علاقة الصيادين مع محيطهم الاجتماعي والأسري
52	7- علاقات الإنتاج السمكي
56	8- تأثير الصيد التجاري على إنتاج الصيادين
58	9- دخل الصيادين من الصيد والمصادر الإضافية
63	10- تنظيم الحياة المعيشية والمهنية للصيادين
70	11- التسويق السمكي
74	12- ترتيب أولويات الصيادين
77	13- أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للصيادين
79	ب- النتائج الخاصة باستمارة الجمعيات السمكية :
79	1- حجم العينة :
79	2- فترات تأسيس الجمعيات
81	3- أنواع الجمعيات
82	4- عدد الأعضاء
83	4- رأس المال المساهم
84	5- عدد القوارب المنظوية في إطار الجمعيات
85	6- البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات
86	7- دور الجمعيات في التسويق
88	8- المشاكل والصعوبات التي تواجهها الجمعيات
93	ج- النتائج والتوصيات
93	1- النتائج
96	2- التوصيات
97	قائمة المراجع

تقديم:-

تحقيقاً للأهداف الإستراتيجية للمركز ولسياساته واتجاهات عمله والتي تتجسد من خلال تنفيذ الأنشطة العلمية المتنوعة والمتمثلة في إنجاز العديد من الدراسات والأبحاث والمسوحات الاجتماعية لصياغة السياسات الاجتماعية وتحليل مضمونها لمعرفة التغيرات والآثار التي تنتج عنها وللمساهمة في صنع سياسات رعايية وتنموية جديدة وتحديد القضايا التي ينبغي الاهتمام بها كأولويات وللوصول إلى سياسات اجتماعية أكثر واقعية قابلة للقياس الكمي والكيفي وأكثر استجابة لتغيرات أكثر واقعية لتتماشى مع متطلبات السياسات الاجتماعية التي تفرضها سياسات وتوجهات الحكومة والخطط والبرامج وللتوصل إلى بعض المؤشرات والحقائق التي تفيد في وضع السياسات الحالية والمستقبلية المستندة إلى تلك المعطيات والمعلومات والبيانات التي تعكسها نتائج هذه الدراسات.

من هنا اتجه المركز إلى إصدار دراساته وأبحاثه لتلك الأسباب ولنشر الوعي والمعرفة بهذه القضايا وللإسهام في رسم السياسات والالتزام بتطبيق نتائجها وتضمينها في السياسات التنموية بعامة وسياسات التنمية الاجتماعية بخاصة .

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أقدم الشكر لقيادة المركز اليمني للدراسات الاجتماعية ولكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، ونتمنى أن تستمر وتتواصل هذه الجهود بنفس الاهتمام لتقديم المزيد من الدراسات الملبية للاحتياجات التي من شأنها تطوير وتحسين السياسات الاجتماعية.

أ.د / أمة الرزاق علي حمّد

**وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
رئيس مجلس الإدارة**

تقديم:-

لقد أولت الحكومة اليمنية اهتماماً كبيراً في خططها العامة وبرامجها القطاعية للاستثمار في المجالات الاقتصادية كالقطاع النفطي والزراعي والسمكي وغيرها من القطاعات التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

ويعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يتعين على الحكومة اليمنية توجيه الاهتمام نحوه، وكذا الاهتمام بشريحة الصيادين الذين يعملون في هذا القطاع الواسع حيث يمتد عملهم على شريط ساحلي واسع يصل ما يقارب 2000 كيلو متر في كل من البحر الأحمر والخليج العربي.

وإدراكاً لتلك القضايا والحقائق فقد تنامت اهتمامات الدولة ووجهت سياساتها لتنمية هذا القطاع بسن سياسات تشريعية وصياغة البرامج والمشروعات التنموية كما وضعت فرصاً متعددة للمستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب للاستثمار في المجال السمكي، وأسهمت خدماتها بتوفير فرص الإقراض للصيادين لتمكينهم من شراء قوارب الصيد لإقامة مشروعاتهم الخاصة لمساعدتهم على تحسين أوضاعهم وتحسين خدمات البنية التحتية للمناطق التي يعيشون فيها.

وقد ازدادت قناعة الحكومة بجدوى هذا التوجه للعائد الذي يتحقق من خلاله النشاط الذي يجنيه الصيادون في القطاع السمكي لما يؤديه الصيادون من دور واضح في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير عائداته ، ولهذا شهد هذا القطاع تحولاً ملموساً في بناء العديد من الهياكل الوطنية والآليات المعنية برسم السياسات الثابتة التي من شأنها تصحيح الأوضاع في هذا القطاع ولم يواكب هذا التحول التحسن المرجو لفئة الصيادين الذين يمثلون فئة واسعة من السكان لا ينبغي إهمالها أو تهميش دورها.

وهذا الأمر يستلزم من الحكومة إجراء المزيد من الإصلاحات في القطاع السمكي مع التركيز بصفة خاصة على الاهتمام بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الفئة في إطار الخطط العامة والبرامج والمشروعات التنموية التي تضمن لهم حق العيش الكريم الآمن بإعتبارهم الأكثر احتياجاً للدعم والتمكين . وذلك بعد أن أصبحت قضاياهم ومشكلاتهم واحتياجاتهم تزداد أهمية كلما اتجهت الحكومة نحو توسيع برامج الاستثمار ومنها الاستثمار في هذا المجال . كما يتعين على الأجهزة الحكومية الاستجابة القصوى لتلبية هذه الاحتياجات سواءً أكانت أجهزة تخطيطية أو تنفيذية لمواجهة التحديات التي

تمكن من الوصول إلى الغايات المنشودة .

ولعل من أهم هذه التحديات الوضع الاقتصادي الذي تعيشه هذه الفئة ، مما أدى إلى تقليص دورها في تنمية هذا القطاع الواعد والتي أُلقت بأعباء إضافية على عاتقهم بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها أغلبهم وبحكم طبيعة العمل الذي يقومون به في مجال صيد الأسماك وما يواجهونه من صعوبات ومعوقات للحصول على لقمة العيش .

وتكمن أهمية هذه الدراسة الميدانية في أنها تكشف الكثير من الحقائق والقضايا وتبرز التحديات التي ستجابه الحكومة في تنمية هذا القطاع وفي تحسين بيئة العمل التي يعمل فيها الصيادون وهو يشمل مادة غنية بالبيانات والمعلومات لإثراء المعرفة وإتاحة الفرصة لمتخذي القرار للدفع بهذا القطاع وتطوير آليات عمله ولذلك يأتي جهد المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل في هذا الصدد إسهاماً واضحاً في توثيق هذا النشاط لهذا القطاع وما حققه من إنجازات ونجاحات ومكاسب من ناحية وإخفاقات وتحديات وعقبات من ناحية أخرى.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لقيادة المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ولباحثيه الذين أسهموا في تنفيذ هذه الدراسة ولكل من ساهم في إعدادها وإصدارها من أجل زيادة الوعي بأهمية الدفع بهذه الفئة وتفعيل دورها في التنمية كوجهة أساسية لعملية البناء والتنمية في صنع حاضر اليمن ومستقبله .

كما نتقدم بخالص الشكر للتعاون المثمر والبناء وللتسهيلات التي قدمتها كل من وزارة الثروة السمكية للمركز لإنجاز هذه الدراسة.

أ. فاطمة مشهور احمد

القائم بأعمال مدير المركز

القسم الأول

الفصل الأول

الإطار المنهجي والبعد النظري للدراسة

1- موضوع الدراسة :-

ومع هذه الاهتمامات والتوجهات التي عُنت بها المؤسسات الحكومية من الدفع بقضايا الصيادين فقد وجد المركز نفسه أمام مسؤولية اجتماعية كبيرة تحتم عليه دراسة أوضاع هذه الفئة بغرض التحليل والتشخيص للظروف التي يعيشونها ، ولذلك فإن هذا الوضع حتم علينا إجراء مثل هذه الدراسة باعتبار أن هناك أوضاعاً خاصة يعيشها الصيادون تتطلب المعرفة والإدراك للحقائق والأوضاع المعيشية التي تحيط بهم.

2- مشكلة الدراسة :-

تواجه اليمن في الوقت الحالي تحديات كبيرة للدفع بعجلة التنمية الشاملة وبخاصة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكمن هذا التحدي في الحاجة الماسة إلى تطوير الهياكل الاقتصادية والتسريع بمعدلات التنمية مما يتطلب من الحكومة توجيه كل إمكانياتها ومواردها المالية والبشرية والفنية لحشدتها نحو توظيف الموارد غير المستثمرة ويأتي قطاع الإنتاج السمكي كقطاع هام من القطاعات ذات الأهمية القصوى ومنها فئة الصيادين الذين ينتمون إلى هذا القطاع كونهم فئة وشريحة اجتماعية لم تحظى باهتمام المؤسسات والأجهزة التخطيطية المعنية لتوظيف هذه القدرات البشرية المتمثلة في فئة الصيادين ، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي في هذا المجال الذي يتطلب توافر موارد مالية كافية للنهوض بأوضاع هذه الفئة ومواجهة الصعوبات والعوائق المتعددة التي تحد من توظيف إمكانياتها.

تحاول هذه الدراسة التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصيادين وما يواجهه هذه الفئة من مشكلات وتحديات في بعدها المحلي والوطني مستهدفة إلقاء الضوء على طبيعة المشكلة وحجمها وأبعادها وفهم جوانبها المختلفة مستفيدة في ذلك من الحقائق والبيانات والمعلومات والمؤشرات التي تم استخراجها من الميدان.

3- أهمية الدراسة :-

1-3 - الأهمية العلمية : تبرز أهمية هذه الدراسة في الموضوع المطروح ، حيث تمثل دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الصيادين إحدى القضايا الاجتماعية ذات البعد التنموي التي أصبحت تفرض نفسها على الساحة العلمية مما يتطلب تحليلها من المنظور الاقتصادي - الاجتماعي بشكل علمي متعمق كما تكمن أهميتها العلمية في التأكيد على أننا مطالبون بتقديم تفسيرات علمية لهذه المشكلة التي بدأت تلقى أهمية علمية وذلك بهدف إثراء التراكم المعرفي والعلمي حول أبعاد تلك المشكلة التي أصبحت تؤثر في مجريات التنمية وبخاصة تجاه تحسين خطط وبرامج الاستثمار الوطني الموجه نحو هذا القطاع.

2-3 - الأهمية العملية : تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصيادين أصبحت من القضايا التي تمثل أولوية قصوى في خطط وبرامج التنمية الوطنية والمحلية كما تتأكد الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال التأكيد على أهمية تحليل وتشخيص المشكلات والظروف و الأوضاع التي يعانيها الصيادون وأسرههم وتحليلها لاستقراء دلالاتها مما يتطلب حشد كافة جهود المؤسسات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية لمجابهة التحديات التنموية التي تواجه هذه الفئة لمد صانعي السياسات التنموية ومتخذي القرار التنموي بالمعطيات والحقائق والبيانات والمؤشرات الإحصائية التي تعينهم على اتخاذ القرارات الصائبة والتي تقف وقفة موضوعية أمام الظروف والبيئة التي يعيشها الصيادون والتحديات التي يجابهونها لتحسين الأوضاع وتشخيص الأسباب الجذرية والحقيقية لمشاكل الصيادين وكيفية التصدي لها وذلك بعد أن ظلت مثل هذه المشكلة تقبع في الظلام ولا تبدو صورتها الكاملة في دائرة الضوء ، وبالذات في حجمها الحقيقي .

أن هناك جهلاً كاملاً بما تعانيه هذه الفئة من مشكلات ، ولا بد من محاولة الكشف عن خباياها وإخراجها حتى يمكن قياس حجمها وذلك من حيث معرفة الظروف والأسباب التي تحيط بأوضاع الصيادين وآثارها

وتأثيراتها على برامج التنمية المحلية وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لوقف زحف تأثيراتها عليهم بعد أن تزايدت معاناتهم باستمرار كلما تزايدت ضغوط الحياة وأعباؤها المادية والمعيشية التي يفرضها عليها عملهم في مجال الاصطياد التقليدي ، وذلك بهدف لفت انتباه صناع القرار لدفع المعنيين لإعطاء بعض الاهتمام لهذه الفئة التي لم تعط أي أسبقية حتى الآن في ظروف أسبقيات أخرى طاغية تتشكل وتفرض نفسها للكشف عن أبعادها لجعلها ماثلة أمامنا بما تقدم من حقائق وما تعرضه من قضايا وموضوعات من حيث ارتباطها الوثيق ببرامج التنمية بعامه من خلال الوصول إلى فهم متكامل ومتعمق لطبيعة هذه الأوضاع وأبعادها وجوانبها المختلفة والتي تشكل محور الأفكار التي تتناولها الدراسة الراهنة .

4- أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى مناقشة مجموعة من الأهداف يمكن استعراضها على النحو التالي :-

- 1- التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الصيادين .
 - 2- معرفة العوامل والظروف التي تحيط بعمل الصيادين .
 - 3- تحليل وتشخيص المشاكل والمعوقات التي تجابه عمل الصيادين في مجال الاصطياد التقليدي .
 - 4- تحديد الوسائل والسبل الكفيلة التي يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع الصيادين .
 - 5- المعالجات والحلول الرامية للتصدي للمشكلات المختلفة التي يواجهها الصيادون .
- 5- تساؤلات الدراسة :-

وضعت الدراسة مجموعة من التساؤلات الهامة للإجابة عليها بغية الوصول إلى المعالجات والحلول لتمكين الأجهزة المؤسسية المعنية من رسم السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين أوضاعهم ولذلك تركزت تساؤلات الدراسة في التالي:

- ما هي الأوضاع والظروف التي ترتبط بحياة الصيادين ؟
- أين تكمن المشكلات التي ترتبط بهذه الفئة وما هي أسبابها الحقيقية ؟
- ما هي المشكلات والمعوقات التي تجابه الصيادين في مجال الاصطياد التقليدي ؟
- ما هي الوسائل والمستلزمات التي يستخدمها الصيادون لممارسة عملهم ؟ وهل هذه الوسائل تلبى احتياجاتهم ؟
- ما مدى استفادة هذه الفئة من الدعم الذي تقدمه الحكومة لهم ؟
- هل يتم تنظيم عملهم في جمعيات تعاونية للمطالبة بحقوقهم وتسهيل مهام عملهم ؟
- إلى أي حد يمكن لهذه الفئة التعامل مع التشريعات والقوانين في المجال السمكي ؟ وهل لديها وعي بهذه الحقوق ؟

6- عينة الدراسة :-

تهدف الدراسة إلى تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصيادين. وبالتالي فإن اختيار العينة سيتركز في المحافظات، وستستثنى الجزر لعدم وجود الإمكانيات المتاحة، وذلك على النحو التالي:-
1- المحافظات المستهدفة :

- سيتم استهداف جميع المحافظات التي تمتلك شريطاً ساحلياً وهي على النحو التالي:-
1. محافظة عدن.
 2. محافظة أبين.
 3. محافظة حضرموت.
 4. محافظة الحديدة.
 5. محافظة حجة.
 6. محافظة لحج.
 7. محافظة تعز.
 8. محافظة شبوة.
 9. محافظة المهرة

جدول يبين عدد الصيادين حسب المحافظة

العينة المستهدفة (بنسبة 3%)	إجمالي	عدد الصيادين		المحافظة	م
		الفرديين	التعاونيين		
556	18517	12660	5857	الحديدة	1
164	5466	2800	2666	عدن	2
125	4156	2032	2124	أبين	3
72	2404	1584	820	شبوة	4
582	19415	10300	9115	حضرموت	5
65	2150	1600	550	حجة	6
96	3200	1908	1292	تعز	7
78	2602	1690	912	لحج	8
214	7139	5363	1776	المهرة	9
1952	65049	39937	25112	الإجمالي العام	

ونظراً لأن الدراسة ليست دراسة مسحية وإنما دراسة نوعية (بالعينة)، فقد تم تحديد حجم العينة التي تلبي أهداف الدراسة وتوفر البيانات والمعلومات المرغوب فيها والتي ستساعد على معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والظروف المعيشية والسكنية لفئة الصيادين، حيث سيتم استهداف عدد من هذه المناطق، والتي روعي فيها :-

- البعد السكاني والجغرافي (حجم السكان) وبعدها وقربها من مركز المحافظة.
- مدى توفر الخدمات الصحية والاجتماعية. بحيث تعكس المديرية/المناطق التي تتوفر لديها الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل جيد والتي تنتشر بها بشكل أقل.

جدول يبين عدد الجمعيات المستهدفة حسب المحافظة

م	عدد الجمعيات الخاصة بالصيادين	عدد الجمعيات المستهدفة
1	35	8
2	5	1
3	8	3
4	8	1
5	20	8
6	-	1
7	12	2
8	3	1
9	13	5
	104	30
		الإجمالي العام

7- منهجية الدراسة :-

-اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي - التحليلي وهو منهج يعتمد على وصف الظاهرة موضوع الدراسة ومحاولة اكتشاف العلاقات بين هذه الظاهرة وبين مختلف العوامل التي يفترض أن لها صلة بها ولها أثر في تشكيلها ومحاولة تفسير ذلك بالكشف عن طبيعة علاقات هذه العوامل أو المتغيرات بالظاهرة ودرجة تأثيرها .

-ومن هنا فإن المركز قام بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لفئة الصيادين وتم الانطلاق من تساؤلات مؤداها أن هناك ظروفًا وعوامل عديدة تؤثر على أوضاع الصيادين ، وأن هناك مشكلات تواجههم في مجال الاصطياد البحري - التقليدي تؤثر على نمط معيشتهم وعلى تحسين حياتهم اليومية وأن أفضل وسيلة لدراسة هذه الظروف هي اعتماد هذا المنهج الذي سيسهم في تشخيص أوضاع الصيادين وتحليلها للوقوف على أهم المشكلات ولتقديم المعالجات والحلول المتخذة القرار .

8- مجالات الدراسة :-

8-1- المجال البشري: حدد المجال البشري في هذا البحث في التالي :

-فئة الصيادين

-الجمعيات التعاونية السمكية

وقد بلغ عدد الحالات الإجمالية المبحوثة التي تم اختيارها وكانت بياناتها كافية تتفق وأغراض البحث (1978) مبحوثاً ، و (29) جمعية تعاونية سمكية .

8-2-المجال المكاني: تم اختيار عينة الدراسة لعدد تسع من المحافظات الساحلية التالية:

عدن، حضرموت، شبوة، المهرة، ابين، حجة ، الحديدية، تعز ، لحج .

وتم جمع البيانات عن الفئة المستهدفة من الدراسة من واقع البيانات والسجلات المعتمدة في وزارة الثروة السمكية ولم نجد في البيانات الإحصائية الرسمية .

الاتحاد التعاوني السمكي وهي بيانات من جهات مصدرية أساسية وحديثة وذلك بهدف التمكن من الوصول إلى الحالات المخطط لتنفيذها في الميدان وقد سهلت هذه الإجراءات الوصول إلى الفئة التي تؤكد على ضرورة وجوب تضمين الجهاز المركزي للإحصاء بيانات حول الصيادين التي تتيح المتابعة لبيانات متجددة حولها .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1- الخصائص العامة لشريحة الصيادين

من الصعوبة بمكان وضع التصور النظري لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشريحة الصيادين بدون تحديد موقع هذه الشريحة في التركيب الاجتماعي للمجتمع اليمني بسماته وخصائصه المتعددة، أو بدون تحديد وضع مهنة الصيد البحري والإنتاج السمكي في التركيب الاقتصادي وتنوع أنماط الإنتاج، ويبدو أن التصور النظري هو نفسه موضوع قيد البحث في هذه الدراسة، حيث نعتقد أن تحليل نتائجها الميدانية سيمدنا بالمعلومات والبيانات التي تسهم في تأسيس إطار نظري نأمل أن تثريه وتستوفيه دراسات قادمة لفئة الصيادين من جوانب مختلفة، ذلك أن الدراسات التي تناولت التركيب الاجتماعي والاقتصادي في اليمن اسقطت من حسابها هذه الشريحة تماماً كأنها غير موجودة كما أن المفاهيم النمطية لعلم الاجتماع لا تحفل بتصنيف الصيادين ومهنة الصيد البحري، ولا شك أن الوضع الهامشي لإنتاج الصيد البحري في الاقتصاد أسهم في غياب الدراسات النظرية والميدانية حول الصيادين.

تشير الدراسات الاقتصادية إلى الصيد البحري في إطار الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، فهل يمكن إدراج الصيادين ضمن شريحة الفلاحين بما ينطبق عليها من خصائص سكانية واجتماعية؟، بالتأكيد ستكون الإجابة بالنفي، لأن قرى الصيادين وتجمعاتهم تنتشر على طول الشواطئ والجزر البعيدة والمعزولة عن النشاط الزراعي فبعضهم يعيش في الريف والبعض الآخر في المدن، والصيادون الذين يعيشون في القرى قد تنطبق عليهم بعض خصائص شريحة الفلاحين، لكنهم غير مشمولين بالعلاقات الاجتماعية التي تركز على ملكية الأرض وتوزيعها بين سكان الريف، أما الصيادون الذين يعيشون في تجمعات سكنية في أطراف المدن الساحلية، فهم ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الدنيا مثل الحمالين والحرفيين والعمال الأجيرين وعمال الشحن في الموانئ والفئات الهامشية، وليس هناك اختلافاً بين الصيادين الذين يعيشون في القرى وتجمعات الصيادين في المدن، فطبيعة عملهم وتواجدهم في مناطق معينة في الشواطئ والجزر يجعلهم لا يختلفون في مستوى المعيشة ونمط الحياة، فالصيد هو المصدر الأساسي لمعيشتهم، يمارسون مهنتهم بالوسائل والأدوات التقليدية للصيد، باستخدام قوارب الصيد المصنوعة من الخشب أو الفايبر جلاس، وغيرها من الأدوات التي تستخدم لدى الصيادين في الريف والمدينة على حد سواء ولذلك فإن الصيادين يشكلون شريحة اجتماعية متجانسة لها خصائص اجتماعية معينة ولها مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والتي تتميز بخصوصيتها النسبية، وإن كانت هذه الخصائص والمشكلات ذات صلة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي العام للشرائح الفقيرة في الريف والمدينة، بل وذات شبه بخصائص ومشكلات محددة لبعض الفئات الاجتماعية الفقيرة.

فالصيادون يشبهون فئة الحرفيين والصناع في المدن من ناحية التنظيم الاجتماعي للمهنة فهم يعملون متحدين في إطار الجمعيات والتعاونيات، مع وجود أفراد لا ينضمون إلى الجمعيات، مثل حال حرفيي المهنة الواحدة، ويعمل ملاك القوارب كالملاك الحرفيين مع بعض أفراد عائلاتهم، بالإضافة إلى ذلك هناك صيادون يمارسون العمل المأجور تماماً كما يفعل الحرفيون.

من جهة أخرى يشبه الصيادون الفئات الهامشية من حيث تجمعاتهم السكنية حيث ينتشرون ويتجمعون في مناطق معينة، إما في قرى خاصة في الريف أو في أحياء خاصة بهم داخل المدن أو على أطرافها والكثير منهم يسكنون في بيوت من الصفيح أو القش أو الخيص في ظروف صحية واجتماعية غاية في السوء، مما يجعل سكان تلك القرى والأحياء من الصيادين يتميزون عن الإطار الاجتماعي المحيط بهم، إلا أننا لا نستطيع الحديث عن التميز والخصوصية بالمعنى الثقافي للصيادين عن مجرى الثقافة الحضرية السائدة مثل بعض الفئات الهامشية الأخرى كالأخدام، لأن تهميش الأخدام ظاهرة تاريخية ثقافية لها ظروفها التي تختلف عن ظروف وعوامل تهميش فئة الصيادين، ولا يمكن تفسير وتحليل ظاهرة تهميش الصيادين بموجب مقولات ومفاهيم علم الاجتماع الحضري التي تعتبر التهميش شكلاً من أشكال التمدن العمراني الديمغرافي، أو أن الهامشية هي تطور طبيعي لنمو المدينة أو نتاج طبيعي للتحول الحضري (1).

إن طبيعة عمل الصيادين فرضت عليهم السكن في تجمعات معينة شبه معزولة عن المحيط الاجتماعي

العام وهذه ظاهرة لا ترتبط بالنظرة الاجتماعية المعاصرة، فهي ظاهرة لازمة لمهنة الصيد البحري على مر التاريخ وليست جديدة.

يشير المؤرخون إلى تجمع الصيادين في مناطق خاصة بهم، فيذكر ابن الجاور مثلا من هذه المناطق قرية المياه مشيرا إلى أن غالب سكانها من الصيادين، تقع كما قال باخرمة (تحت عدن، أي بلحف الجبل المحيط بعدن من جهة البرزخ، تبعد عن عدن حسب تقدير ابن الجاور ربع فرسخ)، وقد كانت المخا قرية يسكنها الصيادون، ثم أنتعشت وصارت مدينة (2)، وكان الصيادون والحمالون في عدن والحديدة يعيشون في مساكن من الخوص والقش، كما أن الصيد البحري ظل عبر القرون نشاطا هامشيا بين الأنشطة التجارية والاقتصادية حتى أن مدوني التاريخ البحري لليمن لا يذكرون مهنة الصيد البحري ولا يعيرونها اهتماما يذكر، وهناك على سبيل المثال معلومات نادرة تقدر كمية السمك المستخرجة في عام 1960م في اليمن بأنها تتراوح ما بين 4-2 آلاف طن (3) والغريب أن إدارة الاحتلال البريطاني في عدن لم تهتم بالصيد البحري فلا يذكر لها أي نشاط اقتصادي في هذا الجانب.

وحسب الإحصاءات الحالية مازال الإنتاج السمكي التقليدي دون المستوى المطلوب حيث أن محصول الأعوام 96-2000 لا يزيد عن 100.8 ألف طن وقد زاد في عام 2004م إلى 252.6 ألف طن (4) أما عن عدد العاملين في الصيد البحري فتذكر الإحصائيات أن عددهم كان في عام 1990م لا يتجاوز 25000 عامل ووصل عددهم عام 2004م إلى 65 ألف عامل مع العلم أن نمو عدد الصيادين ومزارعي الأسماك على الصعيد العالمي يقدر بنسبة 2.6% في المتوسط سنويا منذ عام 1990م (5). ويلاحظ أن الصيادين مثل الجماعات الهامشية يحتلون المرتبة الدنيا في السلم الاجتماعي للمجتمع والتي تتسم بالانغلاق والبطء الشديد في التغيير، والارتباط المستديم بالفقر المدقع في أحيان كثيرة (6)، ويعاني الصيادون مشكلات إضافية غير التي يشتركون في مواجهتها مع الفئات الدنيا والهامشية في المجتمع، وهي مشكلات ناشئة عن الظروف الطبيعية للبيئة التي يعملون فيها، وغالبا ما يكون الصيد في مياه البحار عملا موسميا يمارس لبعض الوقت (60% تقريبا من المجموع)، وذلك نتيجة للتباين في وفرة الموارد الموسمية، كما أن الصيد يتم بوجه عام من خلال سلسلة من الخطوات التي تحد من ممارسة الصيد طوال العام (مثل إغلاق مصايد مختارة في أوقات معينة من العام)، أو الحد من عدد التراخيص التجارية (المسموح لهم بالصيد) وكمية الأسماك التي يتم صيدها في كل رحلة، ويتجه العاملون في هذا المجال بصورة متزايدة إلى أنشطة أخرى للحصول على دخل إضافي، وتؤدي الأخطار الطبيعية مثل الأعاصير الحلزونية والفيضانات والأعاصير الاستوائية وجيشان البحار وأمواج المد والجزر والزلازل والانهيارات الصخرية إلى إلحاق أضرار بالغة بمجمعات الصيد (بالبيئة البحرية). بما في ذلك تدمير قوارب الصيد، (7)

2- التشريعات ومعايير العمل في قطاع الصيد البحري وتأثيرها على أوضاع الصيادين:

ترتبط أوضاع الصيادين بالتشريعات ومعايير العمل في قطاع المصايد التي أصبح العمل بها أمراً ملحاً لحماية البيئة والموارد البحرية، وحماية الصيادين، فالزيادة الشديدة في الطلب على الأسماك وما اكبتها من ابتكارات تكنولوجية في الصيد والإبحار خصوصاً في ظل غياب إدارة فعالة للمصايد، أدت إلى بروز أوضاع يضيق فيها المجال لزيادة إنتاج الأسماك من المصايد الطبيعية، وكان لهذا الأمر انعكاسات خطيرة على القوة العاملة في قطاع الصيد، وحسب منظمة العمل الدولية فإن الاهتمام الآن يتحول من الاستخدام الأقصى إلى الاستخدام المستدام، وفي الوقت ذاته فإن أسطول الصيد العالمي قد بلغ مرحلة الشيخوخة، الأمر الذي تترتب عليه نتائج فيما يتعلق بسلامة التشغيل وصحة طواقم السفن (8). لذلك فإن الوضع الراهن للعاملين في قطاع الصيد مرتبط بمدى تشغيل التشريعات والمعايير المنظمة للعمل في قطاع المصايد.

في عام 1991م صدر القانون رقم (42) بخصوص تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها وتعديلاته بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (43) لسنة 1997م، ثم صدر القانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن (تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها)، وقد وضع القانون الأسس العامة لمزاولة نشاط الصيد، وتنظيم عمليات الصيد التقليدي، والصيد الصناعي، والقواعد المتعلقة بحماية الأحياء البحرية

والمحافظة على التكاثر، وتشجيع وتنظيم الاستثمار في مجال صيد واستغلال الأحياء المائية وتسويقها، وأولى القانون أهمية خاصة لدور الرقابة والتفتيش البحري بما يكفل الحفاظ على الثروة السمكية والأحياء البحرية الأخرى، ومكافحة التهريب ومنع الاصطياد غير المنظم وغير القانوني، وما زال هذا القانون بحاجة إلى إعداد لائحة تنفيذية، تحتوي على نصوص صريحة بمنع استخدام الوسائل الضارة بالبيئة وعلى وجه الخصوص منع قوارب الصيد الساحلي من استخدام وسيلة الجرف القاعي والتحليق الصناعي التي منعت في معظم دول العالم لمخاطرها المتعددة، وقد سمح لها القانون بالعمل إلى جانب قوارب الصيد التقليدي على بعد (5) ميل بحري من الشاطئ أي العمل في منطقة نشاط الصيادين فذلك يلحق أضراراً مباشرة وكبيرة على البيئة ونشاط وعمل الصيادين الذين مازالوا يعانون من آثار التجربة السابقة لعمل قوارب الصيد الصناعي التي خلفت أضراراً بالغة بموارد الثروة في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، ومن جرائها بات الصيادون يذهبون لمسافات بعيدة ولأيام عديدة في البحر بحثاً عن الرزق في رحلات صيد طويلة ومرتفعة التكاليف وقليلة العائد، وذهبهم تلك المسافات البعيدة يعرض حياتهم وممتلكاتهم للخطر، كما يتعرضون باستمرار للاحتجاز ومصادرة قواربهم من قبل سلطات الدول المحاذية للساحل اليمني (أرتيريا والصومال).

أهتم قانون تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها، الصادر عام 2006م بحماية البيئة البحرية وتنظيم مهنة الصيد، لكنه لم يضع معايير لحماية الصيادين، ومعايير عمل الصيد الرهانة بحسب مستويات منظمة العمل الدولية التي تطبق على الأشخاص الذين يعملون على ظهر سفن الصيد، كذلك الاتفاقات بشأن العمر الأدنى والفحص الطبي ومواد وشهادات الأهلية والتوصيات المتعلقة بالتدريب المهني وساعات العمل، ومن النواحي العملية، فإن نطاق معايير العمل في مجال الصيد لا تشمل بوجه عام أولئك الذين يعملون في سفن الصيد الحرفية وسفن الصيد الصغيرة (9).

وبحسب رأي قادة الاتحاد التعاوني السمكي، فإن هناك عدداً من التشريعات المطلوب إصلاحها وتطويرها مثل القانون رقم (1) لعام 1992م بشأن إنشاء المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك، الذي بات لا يعبر عن الوضع الحقيقي الحالي للمؤسسة ويتعارض مع نصوص الدستور بشأن الفرص والمعاملة المتساوية بين جميع القطاعات، كما يستدعي أيضاً إصدار اللوائح المكملة لصدور القانون رقم (2) لعام 2006م بشأن صيد واستغلال الأحياء المائية، وهي اللائحة التنفيذية للقانون، ولائحة الرقابة والتفتيش، ولائحة الجودة، وينبغي العمل على تطوير لائحة الرقابة والتفتيش البحري الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (209) لسنة 2003م لتواكب أحكام قانون صيد واستغلال الأحياء المائية، ويشير الاتحاد السمكي التعاوني إلى وجود ثغرات في بعض مواد القانون رقم (39) لعام 1998م بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية والتي تتيح لعدد قليل من الأفراد تكوين جمعية تعاونية دون النظر إلى توافر الأسس والجدوى الاقتصادية والاجتماعية لتكوينها (10).

3- المؤسسات المنظمة لقطاع الصيد :

أولاً : الجمعيات والتعاونيات السمكية :

يشكل العمل التعاوني للمشتغلين في مجال الصيد البحري حاجة ملحة وذلك لطبيعة مخاطر المهنة. ولما تمثله الجمعيات التعاونية السمكية من أشكال مؤسسية في تنمية الصيد التقليدي وإدارة البنية التحتية وخدمة الصيادين وزيادة الإنتاج والتسويق السمكي والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية، وفيما تقدم من تسهيلات مثل توفير أدوات ومعدات الصيد، وخدمات الصيانة وتسويق الأسماك.

من منطلق المشاركة الشعبية تقوم الجمعيات بدور هام في الرقابة والتفتيش البحري من خلال تشكيل اللجان البحرية من الصيادين كبار السن للوقوف على القضايا المتصلة بالحفاظ على البيئة وحماية الثروة ومواردها من الأضرار والمخالفات، وهناك الأعراف والأحكام واللوائح المحلية المتبعة لدى الصيادين والتي يحقق التقيد بها وضعاً إيجابياً تجاه هذه المسألة، ويقع الدور الأكبر في مهمة الرقابة والتفتيش البحري

على عاتق الجمعيات والصيادين نظراً لانتشارهم في طول الشواطئ والمسطحات المائية والجزر، ولأن الجمعيات والصيادين هم أول من يواجه وأول من يبلغ عن المخالفات والأعمال الضارة (11)، وقد شهد العمل التعاوني السمكي نمواً ملحوظاً، حيث انتشرت الجمعيات التعاونية السمكية على طول الشريط الساحلي والجزر اليمينية، وتزايد عدد الجمعيات التعاونية السمكية من (15) جمعية عام 1990م إلى (88) جمعية في نهاية عام 2000م، ثم وصل عددها في عام 2004م إلى (110) جمعيات وتزايد عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات التعاونية السمكية ليصل عددهم إلى (25) ألف صياد من إجمالي الصيادين التقليديين البالغ عددهم (65) ألف صياد حسب إحصائيات عام 2006م، ويبين الجدول رقم (1) عدد الجمعيات، والصيادين حسب المحافظات الساحلية .

البيانات	حجة	الحديدة	تعز	لحج	عدن	أبين	شبهه	حضر موت	المهرة	الإجمالي
الجمعيات التعاونية	3	21	12	3	5	8	8	19	14	110
الصيادين التقليديين	2150	18517	3200	2602	5466	4156	1584	17014	7139	65798
الصيادين أعضاء الجمعيات	550	5857	1292	912	2666	2124	764	6714	1776	24939
الصيادين الفرديين	1600	12660	1908	1690	2800	2032	820	10500	5363	40259
قوارب الصيد	382	3900	880	570	1130	890	534	4246	2465	15900

(المصدر: وزارة الثروة السمكية، الثروة السمكية عطاء واحد، ص 126)

ومن تحليلنا للجدول نخرج بالملاحظات التالية:

- هناك فروق كبيرة بين عدد الصيادين الفرديين- (40259) بنسبة 61% - وعدد الصيادين أعضاء الجمعيات- (24939) بنسبة 39%-، وقد يكون ارتفاع نسبة الصيادين الفرديين ظاهرة عالمية ترجع إلى خصوصية مهنة الصيد البحري كما تشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولكن قد يرجع جزء منها إلى ضعف قدرة الجمعيات التعاونية وإمكاناتها، أو ضعف الوعي بالمشاركة الشعبية في أوساط الصيادين.

- لا يوجد تناسب في عدد الجمعيات وعدد الصيادين المنتسبين لها، بين محافظة وأخرى، ففي محافظة الحديدة 21 جمعية، ينتمي إليها (5857) عضواً بمتوسط 279 عضواً للجمعية الواحدة، بينما في محافظة عدن 5 جمعيات، عدد أعضائها (2666) عضواً بمتوسط 533.2 عضواً للجمعية الواحدة، وفي تعز (12) جمعية عدد أعضائها (1292) بمتوسط 107 أعضاء في الجمعية الواحدة، وفي محافظة أبين (8) جمعيات عدد أعضائها (2124) بمتوسط 265.5 بينما في محافظة شبوة (8) جمعيات عدد أعضائها (764) بمتوسط 95.5 عضواً في الجمعية الواحدة، وفي حضرموت (19) جمعية، عدد أعضائها 6714 بمتوسط (353) عضواً للجمعية .

لا يوجد تفسير محدد لظاهرة عدم التناسب في عدد الجمعيات وعدد الصيادين بين محافظة وأخرى،

ولكن يمكن وضع الافتراضات التالية.

- تفريخ الجمعيات في بعض المحافظات، وهذا ما يشير إليه الإتحاد التعاوني السمكي في ملاحظته على قانون الجمعيات الذي يسمح لعدد قليل من الأفراد بتكوين جمعية.

- تكوين الجمعيات على أساس المحيط القرابي للأسر المنتجة في مجال الصيد البحري.

- تباعد المسافات بين المصايد في بعض المحافظات.

ويقترض أن تلعب الجمعيات دوراً هاماً في خدمة الصيادين وزيادة الإنتاج والتسويق السمكي للصيد التقليدي وأن تشكل الثقل الأساسي والمكانة الواسعة في تنمية الثروة السمكية وفي حجم الإنتاج السنوي.

وقد ارتفعت مساهمة الصيد التقليدي من (87%) من الإنتاج السمكي الكلي لعام 1990م إلى نسبة 98.6% في عام 2004م، حيث بلغ حجم إنتاج الصيد التقليدي الفردي والتعاوني حوالي 252.6 ألف طن. هذا يعني أن قطاع الصيد التقليدي أكثر القطاعات فاعلية وأكثرها استيعاباً للقوى العاملة، وعليه ينبغي أن تكون له الأولوية في الاهتمام والتشجيع والدعم، والحماية وهو المعول عليه في حماية البيئة البحرية والثروة المائية كونه يضطلع بالدور الأساسي في المراقبة والتفتيش. ليس لانتشار الصيادين في طول السواحل اليمنية فحسب، ولكنه المستفيد الأول من حماية البيئة التي قد تضرر بها التدخلات الاستثمارية في الصيد التجاري.

ثانياً: المؤسسات الرسمية:

تقوم وزارة الثروة السمكية بتنظيم وإدارة أنشطة الصيد وتقديم الخدمات عبر عدد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية المتخصصة في مجالات إنتاج وسائل الصيد والتخزين والتسويق والرقابة وضبط الجودة وهي:

1- المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك:

أنشئت عام 1992م وهي مؤسسة متخصصة في مجالات التبريد والتجميد والخزن وتسويق الأسماك والأحياء البحرية، وتقدم خدماتها للصيادين والجمعيات السمكية والشركات العاملة في قطاع الصيد، وبها فروع في بعض المحافظات وتمتلك العديد من الثلاجات والمجمدات ومصانع الثلج وموانئ الصيد والورش الفنية لتصنيع بعض قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج والهندسة الإنشائية وساحات بيع الأسماك بالمرزاد العلني في عدد من المناطق الساحلية.

2- المؤسسة العامة للاصطياد الساحلي .

أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1) لعام 1980م، مركزها الرئيس بمحافظة عدن ولها فروع في محافظات الحديدة وحضرموت والمهرة.

تقوم المؤسسة بالاصطياد واستلام وتسويق الشروخ الصخري والأسماك السطحية عبر الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة والجمعيات التعاونية السمكية، بالإضافة إلى صناعة قوارب الفيبر جلاس بمختلف الأحجام والأنواع، وتمتلك المؤسسة عدداً من المنشآت السمكية من ثلاجات ومصانع للثلج.

ج- مركز أبحاث علوم البحار .

تأسس في محافظة عدن عام 1983م وله فروع في محافظتي الحديدة وحضرموت، وتناط بالمركز مهام تشمل تقييم الموارد السمكية وإعداد المسوحات والدراسات الخاصة بالبيئة البحرية، ولكن المركز توقف عن النشاط منذ مدة طويلة وليس له أي نشاط ملموس يخدم قطاع الصيد.

4- القوى العاملة في مجال الصيد البحري :

■ حجم القوى العاملة:

يبلغ عدد الصيادين حسب الإحصاءات الرسمية لعام 2004م حوالي (65798) صياداً، منهم حوالي (24939) أعضاء في الجمعيات التعاونية ويعملون من خلالها أي بنسبة 38% بينما يبلغ عدد الصيادين الفرديين (40259) صياداً بنسبة 62% (12)، وهذه النسبة أقل من النسب العالمية حيث الغالبية العظمى من الصيادين (72%) يعملون لحساب أنفسهم، وهو ما يؤكد السمة الخاصة لمهنة الصيد، وقد تطور عدد الصيادين في اليمن تطوراً ملحوظاً، حيث وصل عددهم إلى أكثر من 65 ألف شخص في عام 2004م مقارنة بعدد 25 ألف صياد في عام 1990م بنسبة زيادة بلغت 250% ومعدل فرص العمل بلغ 2890 فرصة عمل في السنة الواحدة (13) ولكن قد تنخفض نسبة الزيادة السنوية في عدد المشتغلين في مجال الصيد التقليدي في المستقبل المنظور في اليمن لعدة عوامل تشمل انخفاض المصايد والبرامج الرامية إلى الحد من طاقة الصيد وزيادة الإنتاجية الناشئة عن التقدم في تقنيات الصيد التجاري، ولهذه الأسباب تتجه العمالة في مجال الصيد إلى الانخفاض في كثير من البلدان، وفي الاتحاد الأوروبي بلغ الانخفاض في عدد الصيادين في السنوات الأخيرة 2% سنوياً (14).

ويقدر عدد العاملين في المهن المساعدة والمكملة والخدمية للصيد (معامل تحضير الأسماك، وإنتاج الثلج والتخزين والنقل والتسويق وغيرها) حوالي (253) ألف شخص، وبناء على ذلك تشكل مجموع العمالة للقطاع السمكي ما يقارب (318) ألف عامل في عام 2004م، مثلت نسبتهم 3.5% من إجمالي عدد الناشطين اقتصادياً من السكان ويعمل المشتغلون في القطاع السمكي 1.7 مليون نسمة بنسبة 8.6% من إجمالي عدد السكان.

■ تأهيل القوى العاملة وتدريبها:

يعتبر تأهيل وتدريب القوى العاملة من أهم معايير التنمية البشرية وما زال هذا الجانب مغفلاً في البرامج والتدخلات الاستثمارية الحكومية في مجال الصيد البحري، وهو يمثل عملاً محدوداً للاتحاد التعاوني السمكي لشحة موارده، ومجمل ما أنجزه الاتحاد تنفيذ عدد من ورش العمل بالمحافظات حول نشاط الجمعيات التعاونية السمكية بدعم من منظمة الفاو وتنفيذ عدد من دورات التدريب والتأهيل للصيادين وكوادر وقيادات العمل التعاوني السمكي بالتنسيق مع مشروع التنمية الريفية.... والقيام ببعض أنشطة الإرشاد السمكي بإصدار صحيفة (الصيد التعاوني) وإصدار الأدلة الإرشادية عن تداول الأسماك وعن نشاط الصيادين (15).

■ النوع الاجتماعي:

تعد مهنة الصيد البحري مهنة صعبة على النساء وهي مهنة الرجال بامتياز على المستوى العالمي ككل حيث تقل نسبة العاملات عن 10% ويعملن أساساً في إنتاج السمك الصغير والزريعة وليس في إنتاج السمك الكبير من أجل الاستهلاك، وفي كثير من البلدان النامية التي يوجد بها أكبر عدد من الصيادين تعمل زوجات وأسره الصيادين في المصايد الحرفية الساحلية والأنشطة المتصلة بها (16).

وفي اليمن تشارك المرأة في الكثير من الأعمال المرتبطة بالقطاع السمكي في مدن المحافظات الساحلية وعلى طول الشريط الساحلي في المجالات (الاقتصادية، الفنية، البحثية، الإدارية، التصنيع، التدريس، الخدمات المساعدة، تقليدية أخرى)، وتظهر فاعلية المرأة اليمنية الساحلية من خلال الأنشطة المتعددة وأهمها:

- أعمال إنتاجية في مجال الاصطياد التقليدي وتتركز في قرى محافظات عدن، لحج، الحديدة.

- تفريغ حمولة القارب من المصيد.
- فرز الأسماك وجمعها.
- أعمال التحضير والتعبئة والتغليف في مصانع التعليب وشركات التصدير.
- التجفيف والتعليق والتدخين.
- إنتاج المعلبات السمكية.
- حياكة وصيانتها شباك الصيد.
- مزاولة حرف تقليدية أخرى (17).

ولا توجد إحصائيات أخرى تبين عدد العملات في هذه النشاطات المرتبطة بالقطاع السمكي في اليمن ومن الصعب قياس الأهمية الاجتماعية / الاقتصادية لهذه الأنشطة على الرغم من أسهامها في الإنتاج والدخل بالنسبة للمجتمعات الساحلية.

5- ظروف وتكاليف الإنتاج:-

ارتفع عدد القوارب من (5) آلاف قارب عام 1990م إلى (16) ألف قارب في عام 2004م، وهذه الزيادة قد تساعد على ارتفاع كمية الإنتاج، ولكن يشهد الوضع الراهن تزايداً في الصعوبات وأعباء الظروف الإنتاجية والمعيشية للصيادين التقليديين إثر زيادة المشتقات النفطية في يوليو 2005م، وما تلاها من ارتفاع في أسعار المعدات وأدوات الصيد يضاف إليها ضريبة المبيعات بنسبة 8% التي يحملها الصياد مع ما يحتمل من ارتفاع أسعار المدخلات السمكية، وفرض قانون الصيد الجديد على الصياد التقليدي دفع نسبة 3% من قيمة دخله اليومي للدولة، بالإضافة إلى النسب التي يدفعها الصيادون للسماسة والوسطاء في السوق، وضعف قدرة الصيد التقليدي في منافسة الصيد التجاري في الكلفة والتسويق، وكل ذلك ينهك قدرات الصيادين التقليديين على الإيفاء بالتكاليف الإنتاجية والتسويقية المطلوبة وتدنت معها العائدات والمداخيل التي تهدد الكثير من الصيادين بتقليص نشاطهم أو توقفه، وكل ذلك يجري دون تطبيق الحكومة مجموعة التدابير والسياسات الصادرة عن مجلس الوزراء بشأن معالجة آثار رفع الدعم عن المشتقات النفطية التي أكدت على خفض ضريبة المبيعات وإلغاء ضرائب الإنتاج والاستهلاك، إلى جانب ما اشتملت عليه من تأكيد على خفض أسعار قوارب الصيد المدعومة بنسبة 50% من قيمتها بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، وإعفاء فوائد القروض عن صغار المنتجين المقترضين من بنك التسليف التعاوني الزراعي، وكل ذلك لم يتم العمل به حتى الآن (18).

يضاف إلى ذلك ظروف العمل الموسمي لمهنة الصيد البحري، حيث يتوقف الصيادون عن العمل لفترات طويلة من السنة. وبالنظر إلى ظروف الإنتاج وكمية الإنتاج في مواسم الصيد فإن المحصول الذي قد لا يكفي لتغطية الحياة المعيشية للصيادين في موسم الصيد هو بالتأكيد لا يغطي نفقات المعيشة لبقية أيام السنة التي يضطرون فيها للتوقف عن العمل، وبالقياس إلى العمل الموسمي فإن معدل البطالة قد يصل إلى 40% إلى جانب البطالة المقنعة الناتجة عن القوى الوظيفية الفائضة لدى التعاونيات السمكية التي سبق أن وجهت من رئاسة مجلس الوزراء باستكمال إجراءات نقلهم على الموازنة العامة، أسوة بالجمعيات الزراعية والاستهلاكية.

6- البنية التحتية السمكية:

تعد البنية التحتية للصيد البحري أهم المقومات الأساسية لزيادة كفاءة الإنتاج وتخفيض كلفته وتحسين جودته، وتسويقه، وتفعيل وظائف إدارة الموارد البحرية في مراكز الإنزال والحالة الراهنة للبنية التحتية الأساسية في السواحل والجزر اليمنية على درجة ضعيفة من الكفاءة في تلبية طموحات زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار في قطاع الصيد البحري، فالبنية التحتية للصيد محدودة الانتشار في مناطق محدودة في المحافظات الساحلية، بعضها تهالك مع الزمن والبعض الآخر بسبب سوء الإدارة وعدم الاهتمام، خاصة وأن مكونات البنية التحتية تتبع وتدار من قبل مؤسسات القطاع العام التي تتشابه وتتضارب

في الوظائف والصلاحيات، ويزداد الأمر سوءاً مع تراجع دور القطاع العام وسياسات تصفيته لصالح تشجيع القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي الذي يبحث عن فرص استثمارية ضمن ما هو متاح وجاهز من مكونات البنية التحتية، يشهد على ذلك أن إنتاج الصيد التجاري يشكل نسبة ضئيلة جداً لا تتجاوز 1.4% من إجمالي الإنتاج السمكي لعام 2004م مسجلاً بذلك تراجع إنتاجه الذي بلغ أعلى معدلاته في عام 2002م بنسبة 13.4 من الإنتاج السمكي الكلي، وهذا التراجع في إنتاج الصيد التجاري يشير إلى تراجع في مقومات الاستثمار ومن ذلك ضعف البنية السمكية في حين يشهد إنتاج الصيد التقليدي نمواً مضطرباً رغم أنه المتضرر الأول من ضعف البنية التحتية لأن الصيادين التقليديين ليس لهم مجال للإنتاج غير الصيد البحري فهم مضطرون للعمل والإنتاج في أي ظروف كانت، وكثير من تجمعات الصيادين التقليديين تمارس نشاطها في مناطق خالية من البنية التحتية أو بعيداً عنها مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج وارتفاع كلفته وتردي الجودة، وضعف إدارة الموارد. علاوة على ذلك فإن بعض المستثمرين المحليين الجدد الذين دخلوا في السنوات القليلة الماضية استخدموا تقنيات حديثة أدت إلى إحداث أضرار بيئية كبيرة لمصائد الأسماك وأخلت بنظامها البيئي ويعد هذا الأمر من الأسباب الرئيسية التي أثرت سلباً على الإنتاج السمكي وستؤثر على هذا المخزون للسنوات القادمة. ولا بد من إعادة النظر في السياسات والبرامج الاستثمارية، بالاتجاه إلى تطوير القدرات الإنتاجية، وتوسيع البنية التحتية السمكية.

ولكي تتضح الصورة علينا أن نستعرض الوضع الراهن للبنية التحتية للصيد البحري، وتشمل موانئ الصيد وأرصفت رسو القوارب، والألسنة البحرية ومخازن الحفظ والتجميد ومصانع الثلج وساحات الحراج ومعامل التحضير ومعامل التغليف وتحسين التجهيزات للصادرات السمكية وغيرها ويمكن تلخيص وضع البنية التحتية بالآتي:

أولاً الموانئ:

- 1- ميناء الحديد السمكي، أنشئ في عام 1985م لخدمة قوارب الصيد التقليدية الصغيرة.
- 2- ميناء الاصطياد، بحيف عدن، أنشئ عام 1988م ليوافق خدمات الرسو والتفريغ والشحن والتموين لقوارب الصيد التجارية.
- 3- ميناء نشطون، يقع في مديرية نشطون محافظة المهرة، أنشئ عام 1984م لخدمة قوارب الصيد التقليدية والتجارية.
- 4- ميناء ميدي السمكي، يقع في مديرية ميدي محافظة حجة، أُنْتُكْمَل بِنَاؤُهُ عَامَ 2005م، صمّم لاسْتِقْبَالِ قَوَارِبِ الصَّيْدِ التَّقْلِيدِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ الْمُتَوَسِّطَةِ.
- 5- ميناء الشحر، بمديرية الشحر محافظة حضرموت، بدأت مرحلته الأولى في عام 2005م، وصمّم الميناء لاستقبال قوارب الصيد التقليدية الصغيرة، والعباري التي غاطسها لا يزيد عن 1.5 متر وتوفير خدمات الرسو والإنزال لأكثر من 1500 قارب و15000 طن منزلة سنوياً.
- 6- ميناء الخوخة السمكي، يقع في قرية الحيمة مديرية الخوخة محافظة الحديد، أنجز في عام 2005م، ويستوعب قوارب الصيد التقليدية والعباري.

ثانياً: المراسي السمكية:

تقدم خدمات الرسو والإنزال لقوارب الصيد التقليدي الصغيرة والعباري ويبلغ عددها (6) مراسي، يتم إدارتها وتشغيلها من قبل المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك، باستثناء مرسى خلف بالمكلا محافظة حضرموت الذي تتم إدارته من قبل تعاونية المكلا الإنتاجية السمكية، وجمعية المكلا السمكية،

- 1- رصيف الصيد بجزيرة كمران تمت توسعته عام 2004م.
- 2- رصيف قوارب الصيد التقليدية بحيف م / عدن أنشئ عام 2003م.
- 3- رصيف المعلا عدن.

- 4- رصيف الخوبة، مديرية الخوخة، محافظة الحديدة تم إنشاؤه في عام 1982م.
5- رصيف المشروع الرابع في منطقة (خلف) بمدينة المكلا أنشئ عام 1997م.
ثالثاً: الأسنة البحرية:

تؤدي وظائف خدمات الرسو والانزال لقوارب الصيد التقليدي حيث توجد (3) أسنة بحرية تم انشاؤها ضمن مكونات مشروع تطوير الأسماك الثالث (87__1989م)، في مناطق وقرى عمران م / عدن، شقره م / أبين، بئر علي م / شبوة.

7- منشآت المدخلات السمكية:

1- صناعة القوارب: يبلغ عدد المعامل والمصانع لقوارب الصيد (فيبر جلاس) (8) مصانع وعدد من الورش المتخصصة في تصنيع القوارب الخشبية، تتراوح الطاقة الإنتاجية للمصنع بين 500-1000 قارب في السنة، وتتوزع مصانع إنتاج القوارب (فيبر جلاس) في المحافظات التالية:

- مصنع في محافظة المهرة.
- أربعة مصانع في محافظة حضرموت.
- مصنعان في محافظة عدن.
- مصنع في محافظة تعز.
- 2- معامل إنتاج الثلج: وعددها 80 مصنعاً، طاقتها الإنتاجية 1004 طن في اليوم.
- 3- ويوجد 35 منشأة ومعملاً لتحضير ومعالجة الأسماك، يتم فيها تحضير 280 ألف طن في السنة، وتركز معامل التحضير في محافظات، حضرموت، عدن، والحديدة.

والياً، هناك مشاريع لتطوير البنية الأساسية حيث سيتم خلال الأربع السنوات القادمة تنفيذ عدد من المشاريع السمكية في إطار مشروع الأسماك الخامس الذي بدأت وزارة الثروة السمكية بتنفيذه في بداية شهر مارس 2007م بتكلفة 22 مليون و500 ألف دولار، وهذه المشاريع تشمل إنشاء عشرة موانئ صيد ساحلية، موزعة على المحافظات الساحلية، و3 موانئ صيد عائمة في كل من اللحية، حور العميرة وباب المنذب، إضافة إلى إعادة تأهيل وتوسعة 3 موانئ اصطياد، هي ميناء نشطون بالمهرة، وكذلك ميناء الحديدة وميناء الخوبة (19).

القسم الثاني

الفصل الثالث

عرض وتحليل معطيات الدراسة الميدانية

أ- النتائج الخاصة باستمارة الصيادين :-

1- حجم عينة الدراسة :

يبلغ حجم عينة الدراسة 1987 صياداً بنسبة %3.04 من إجمالي عدد الصيادين في اليمن، موزعة على جميع المحافظات الساحلية في الجمهورية اليمنية على النحو الآتي في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يبين حجم العينة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	%
أبين	130	%6.6
تعز	96	%4.9
حجة	70	%3.5
الحديدة	561	%28.4
حزموت	582	%29.4
شبو	76	%3.8
عدن	168	%8.5
لحج	80	%4.0
المهرة	215	%10.9
الإجمالي	1978	%100.0

وقد روعي في توزيع العينة أن يكون لكل محافظة نسبة من العينة الإجمالية تتناسب مع عدد الصيادين فيها حسب الإحصائيات الرسمية، وكما هو واضح من الجدول السابق فإن محافظتي حزموت والحديدة قد استأثرتا بأعلى النسب في العينة، وهي على التوالي %29.4، %28.4 لأن عدد الصيادين في هاتين المحافظتين أكثر من نصف عدد الصيادين في اليمن، أما بقية العينة فقد توزعت على المحافظات بالقياس على عدد الصيادين في كل محافظة كما هو مبين في الجدول.

وعلى نفس المنوال توزعت عينة الدراسة حسب المديرية ومناطق تجمع الصيادين كما هو موضح على النحو الآتي في الجدول رقم (2). وبذلك فإن عينة الدراسة أصبحت ممثلة للمجتمع الأصلي للدراسة .

جدول رقم (2) يبين حجم العينة المستهدفة حسب المحافظة والمديرية والمنطقة

العدد	المنطقة	المديرية	المحافظة
24	البندر	أحور	أبين
15	الشيخ سالم	زنجبار	
15	الشيخ عبدالله		
20	المخشف	خنفر	
15	الكود		
41	شقرة		
130	الإجمالي		
29	المخاء	المخا	تعز
21	يختل		
20	واحدة	باب المنذب	
15	ذباب		
11	باب المنذب		
96	الإجمالي		
50	ميدي	ميدي	حجة
20	بحيص		
70	الإجمالي		
68	اللحية	اللحية	الحديدة
95	الخوبة	الصليف	
29	الصليف		
31	الزحيفي	الدريهمي	
38	النخيلة		
15	الشجيرة		
21	الموشج	الخوخة	
69	الخوخة		
53	القطباء	الحوك	
122	مدينة الحديدة		
20	مدينة الحديدة		
561	الإجمالي		

تابع جدول رقم (2)

31	سرار	الريده وقصيعر	حضر موت
43	قصيعر		
40	الريده الشريقية		
38	المصينة		
101	الشحر	الشحر	
30	الهامي	بروم ميفع	
68	بروم		
49	حصيصة		
182	مدينة المكلاء	مدينة المكلاء	
582	الإجمالي		
24	بالحاف	رضوم	شبو
27	بئر علي		
25	عين بامعبد		
76	الإجمالي		
42	الخيصة	البريقة	عدن
15	عمران		
38	رأس عمران		
55	فقم		
18	الحسوة		
168	الإجمالي		
47	العارة	المضاربه والعاره	لحج
33	خور العميرة		
80	الإجمالي		
12	هروت	الغيظة	المهرة
18	محييف		
20	ظبوت		
40	نشطون	سيحوت	
40	سيحوت		
20	خاطر	قشن	
25	قشن	حصوين	
20	حصوين		
20	صقر		
215	الإجمالي		
1978	الإجمالي العام		

2- توزيع عينة الدراسة بحسب العمر:

يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول (حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم) إلى أنه في معظم الاقتصادات المتقدمة تتسم القوة العاملة في مجال الصيد بتقدم العمر، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض جاذبية هذه المهنة بالنسبة للأجيال الشابة فمثلاً في اليابان تشكل الفئة العمرية 60 عاماً فأكثر حوالي 47.2% من إجمالي القوى العاملة في الصيد البحري في عام 2002م زادت أعدادهم بنسبة 25% تقريباً عن 20 عاماً مضت، ومن جهة أخرى بلغت نسبة العمال من الشباب (تحت 40 سنة) والتي تمثل ربع العدد الإجمالي للعاملين في الصيد البحري 12.1% في 2002م.

وفي اليمن لا توجد إحصاءات أو بيانات في هذا المجال، وتعد هذه الدراسة أول مصدر ميداني لتحديد الفئات العمرية للعاملين في الصيد البحري.

جدول رقم (3) يبين توزيع المبحوثين حسب فئات العمر والمحافظة

المحافظة	فئات العمر							الاجمالي
	أقل من 15 سنة	24-15	34-25	44-35	54-45	64-55	أكبر من 65 سنة	
أبين	0	28	50	25	8	12	7	130
تعز	0%	21.5%	38.5%	19.2%	6.2%	9.2%	5.4%	100.0%
حجة	0	29	31	18	11	5	2	96
الحديدة	0%	30.2%	32.3%	18.8%	11.5%	5.2%	2.1%	100.0%
حضرموت	2	140	158	98	92	50	21	561
شبو	0%	25.9%	33.3%	19.6%	11.2%	6.5%	3.4%	100.0%
عدن	0	37	54	33	27	12	5	168
لحج	0%	22.0%	32.1%	19.6%	16.1%	7.1%	3.0%	100.0%
المهرة	0	74	59	30	31	12	9	215
الاجمالي	2	514	619	357	270	147	69	1978
	0.1%	26.0%	31.3%	18.0%	13.7%	7.4%	3.5%	100.0%

يعرض الجدول رقم (3) توزيع العينة بحسب العمر، ويشير إلى وجود حالتين فقط من أفراد العينة من الفئة العمرية أقل من 15 سنة في محافظة الحديدة وبنسبة 0.4% من عينة المحافظة و0.01% من إجمالي العينة وهذه النسبة لا تبين حقيقة عمل الأطفال في البحر، ربما لأنه صادف عدم وجود أطفال بين أفراد العينات التي تم مقابلتها في هذه الدراسة بسبب أن هذه الدراسة أجريت في فترة انشغال الأطفال بالمدارس، أو أنه حصل سوء تقدير للعمر أو اخفاء العمر الحقيقي من قبل المبحوثين، لأن هناك دراسة أجريت على عمالة الأطفال في بعض المناطق الساحلية في مديرية المنيرة بمحافظة الحديدة، تبين تلك

الدراسة التي أجريت على (400) طفل أن (148) طفلاً يعملون في الصيد، منهم 14% صيادون في البحر، و45% يعملون في استخراج الظفري من البحر و61% يمارسون بعض الأعمال المساعدة والمرتبطة بالصيد، كجمع السمك وتنظيف القوارب وتمليح وبيع الأسماك.

وتفيد تقارير الباحثين أن الأطفال ينزلون إلى البحر للاصطياد في العطلة الصيفية بكثافة، لكنهم أيضاً ينزلون البحر كل يوم بعد انتهاء الدوام المدرسي في المناطق القريبة من الساحل إما لجمع الظفري أو لتعلم السباحة والتدريب على وسائل المهنة، ومقاومة الظروف البحرية لتهيئتهم وتحضيرهم للانخراط في أعمال الصيد، وتستمر فترة التدريب ما بين سن 10-13 سنة، ثم بعد ذلك يعمل الأطفال في قوارب الصيد، التي تصطاد في الأعماق، ويكون للطفل نصف سهم على عمله حتى يبلغ التاسعة عشرة، وتضطر الأسر الفقيرة التي لا يوجد لها عائل إلى الدفع بأطفالها للعمل في الصيد.

وتشمل الأعمال التي يقوم بها الأطفال عند خروجهم للصيد رمي الشباك والتجديف وتوجيه الدفة وتنظيف قارب الصيد والطباخة (عمالة الأطفال في مديرية المنيرة بمحافظة الحديدة، إعداد المركز اليمني للدراسات الاجتماعية، ديسمبر 2004م، ص 23، 56).

ويعتبر عمل الأطفال في الاصطياد أكثر المجالات صعوبة وإثارة للقلق، كون العمل فيه يقتضي خروج الأطفال العاملين إلى عرض البحر والعمل في ظروف شاقة وقاسية، وبيئة عمل تحمل في طياتها سلوكيات لا تتلاءم ومرحلتهم العمرية، وتوفر مناخاً ملائماً لاستغلال الأطفال الذين اضطرتهم الظروف المعيشية القاسية للخروج والعمل في سن مبكرة.

الجدير بالذكر أن محافظة عدن بالتعاون مع منظمة العمل الدولية البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) تقوم بتنفيذ (برنامج حماية الأطفال العاملين في القطاع السمكي) يستهدف المناطق الساحلية في محافظة عدن وتشمل (الخيسة، فقم، عمران) ويطبق على ثلاث مجموعات هي (250 طفل- 150 الأمران- 250 أسرة)، ويشمل البرنامج على:

- تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمعيشية للأطفال العاملين وأسرتهم.
- تقديم خدمات استشارية للأطفال الذين سبق لهم العمل.
- انتشار نظام مراقبة للمستفيدين من البرنامج واستمرارية تقديم الخدمات لهم.

كما يوضح جدول توزيع العينة حسب العمر أن حوالي 26% من مجموع العينة ينتمون إلى الفئة العمرية 15-24 سنة، أما الذين تقع أعمارهم بين 25-34 سنة فقد بلغت نسبتهم 31.3% وشكلت الفئة العمرية 35-44 سنة نسبة 18%، وبلغت نسبة الفئة العمرية 45-54 سنة حوالي 13.7% بينما 7.4% من مجموع العينة تتراوح أعمارهم بين 55-64 سنة، أما الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فما فوق فنسبتهم لا تزيد عن 3.5%.

جدول رقم (4) يبين الحالة التعليمية للمبحوثين حسب المحافظة

الإجمالي	الحالة التعليمية												المحافظة	
	العدد	جامعي فمافوق		دبلوم		ثانوي		أساسي		يقرأ ويكتب		أمي		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
%100.0	130	%2.3	3	%3.1	4	%11.5	15	%33.8	44	%23.1	30	%26.2	34	أبين
%100.0	96	%0.0	0	%3.1	3	%20.8	20	%19.8	19	%26.0	25	%30.2	29	تعز
%100.0	70	%1.4	1	%0.0	0	%8.6	6	%12.9	9	%10.0	7	%67.1	47	حجة
%100.0	561	%0.4	2	%0.7	4	%6.8	38	%15.0	84	%17.1	96	%60.1	337	الحديدة
%100.0	582	%0.5	3	%1.0	6	%6.5	38	%34.4	200	%25.4	148	%32.1	187	حضر موت
%100.0	76	%0.0	0	%2.6	2	%3.9	3	%28.9	22	%25.0	19	%39.5	30	شبو
%100.0	168	%1.2	2	%9.5	16	%15.5	26	%32.1	54	%17.9	30	%23.8	40	عدن
%100.0	80	%1.3	1	%0.0	0	%6.3	5	%16.3	13	%26.3	21	%50.0	40	لحج
%100.0	215	%0.0	0	%0.9	2	%2.3	5	%30.2	65	%27.4	59	%39.1	84	المهرة
%100.0	1978	%0.6	12	%1.9	37	%7.9	156	%25.8	510	%22.0	435	%41.9	828	الإجمالي

يعد التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية، بما يشمل من اكتساب المعارف وتكوين القدرات والمهارات لتحسين الكفاءة الإنتاجية وطرأ الإنتاج، وتوسيع الفرص والخيارات أمام الأفراد، كما يسهم التعليم في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وفي تطور مستوى الوعي لديهم، وفي تجمعات الصيادين التي استهدفتها الدراسة تتدنى الحالة التعليمية بين أفراد العينة وأسرههم بقدر تدني الأحوال الاجتماعية والاقتصادية.

توضح مؤشرات الجدول رقم (4) الحالة التعليمية لأفراد العينة في مناطق الصيد البحري، فقد بلغت نسبة الأمية لعينة الدراسة إجمالاً 41.9%، أما أولئك الذين يستطيعون القراءة والكتابة فقد مثلوا 22.0% وتشكل هاتان الشريحتان على ما يبدو الأجيال كبيرة السن، كما بلغت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي 7.9% أما الحاصلون على دبلوم فقد شكلوا نسبة 1.9% بينما حصل 0.6% على تعليم جامعي فما فوق، وبطبيعة الحال يوجد تفاوت بين المحافظات في المستوى التعليمي لدى الصيادين في العينة المدروسة، فمثلاً بلغت نسبة الأمية أعلى مستوياتها في كل من محافظة حجة والحديدة ولحج على التوالي 67.1%، 60.1% و 50% بينما تقل الأمية في أوساط الصيادين من العينة في كل من محافظة عدن 23% و أبين 26.2% وتعز 30% وحضر موت 32.1%.

وإذا أضفنا نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة إلى نسبة الأمية في عينة الدراسة سنجد أن نسبة الحرمان من التعليم ترتفع إلى حوالي 63.9% من إجمالي عينة البحث في جميع المحافظات البحرية، وبالنظر إلى الملامح الأساسية للحرمان من التعليم في اليمن ككل، فإننا نجد فئة العاملين في الصيد السمكي والأحياء البحرية هم من أكثر الفئات حرماناً، وعلى سبيل المثال معدل القراءة والكتابة بين الصيادين من أفراد العينة في محافظة حجة حوالي 10% بينما هذا المعدل على مستوى السكان في المحافظة يصل إلى نحو 33.8% لمن هم في سن 15 فأكثر، وفي محافظة الحديدة معدل القراءة والكتابة 39.5% بينما يجيد القراءة والكتابة من أفراد العينة ما نسبته 17.1%.

وهكذا يقل معدل المستويات التعليمية بين الصيادين من أفراد العينة عن معدل المستويات التعليمية لدى السكان على مستوى المحافظات كل على حدة، وعلى مستوى الجمهورية اليمنية ككل (أنظر، اليمن: تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث، ص 168).

وتذكر التقارير الميدانية التي أعدها أعضاء فريق البحث الذي قام بتنفيذ النزول الميداني في مناطق توزيع عينة الدراسة، أن المحافظات التي ترتفع فيها نسبة التعليم الأساسي والثانوي بين أفراد العينة من الصيادين، تتمتع بوجود مدارس وخدمات تعليمية في مناطق تجمعات الصيادين أفضل من تلك المناطق التي تنخفض فيها مستويات التعليم بين أفراد العينة، فعلى سبيل المثال، محافظة أبين تقع في المرتبة الثانية بعد محافظة حضرموت في معدل التعليم الأساسي حوالي 33.8% من أفراد العينة، تشير تقارير الباحثين على أن جميع المناطق التي تم النزول الميداني إليها في أبين تتمتع بوجود مدارس للتعليم الأساسي ليست بعيدة عن مجتمعات الدراسة، وتتمتع كل من الكود وشقرة واحور في محافظة أبين بوجود مدارس للتعليم الثانوي إضافة إلى التعليم الأساسي، وبالمثل محافظة حضرموت التي تتمتع بخدمات تعليمية جيدة حيث تصل نسبة التعليم الأساسي بين أفراد العينة في المحافظة إلى 34.4% كما تشير التقارير إلى تدني الخدمات التعليمية في تجمعات الصيادين في المحافظات التي بين جدول رقم (4) تدني الحالة التعليمية لأفراد العينة فيها مثل محافظتي حجة والحديدة، فمثلاً في تجمع الصيادين في بحيص حبل، مديرية ميدي، بمحافظة حجة ليس لديهم إلا مدرسة أساسية واحدة للبنين والبنات، ولا توجد مدرسة ثانوية، وتفتقر مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة بشكل عام ومنطقة النخيلة (مركز تجمع الصيادين) إلى أبسط الخدمات الأساسية، رغم بعدها عن مدينة الحديدة عاصمة المحافظة حوالي 25 كم فقط، ويوجد فيها عدد قليل من مدارس التعليم الأساسي أغلبها مبني من القش وهي غير ملائمة ولا كافية لأعداد الطلاب، وكذلك منطقة الخوبة، مديرية اللحية لا توجد فيها مدارس كافية لتغطية احتياجات المنطقة، حيث يوجد فيها 4 مدارس، ومدرستان للتعليم الأساسي مختلطة، ومدرستان أساسية وثانوية، وتعاني هذه المدارس من الازدحام وقلة المدرسين.

4- الوضع الأسري:

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

جدول رقم (5) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين حسب المحافظة

الإجمالي	الحالة الاجتماعية								المحافظة		
	العدد	%	مطلق		أرمل		متزوج			عازب	
			العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد	%
أبين	130	100.0%	1	0.8%	3	2.3%	72	55.4%	54	41.5%	
تعز	96	100.0%	0	0.0%	2	2.1%	52	54.2%	42	43.8%	
حجة	70	100.0%	0	0.0%	0	0.0%	48	68.6%	22	31.4%	
الحديدة	561	100.0%	5	0.9%	7	1.2%	362	64.5%	187	33.3%	
حضرموت	582	100.0%	4	0.7%	5	0.9%	399	68.6%	174	29.9%	
شبو	76	100.0%	0	0.0%	1	1.3%	56	73.7%	19	25.0%	
عدن	168	100.0%	4	2.4%	2	1.2%	78	46.4%	84	50.0%	
لحج	80	100.0%	2	2.5%	4	5.0%	52	65.0%	22	27.5%	
المهرة	215	100.0%	2	0.9%	1	0.5%	139	64.7%	73	34.0%	
الإجمالي	1978	100.0%	18	0.9%	25	1.3%	1258	63.6%	677	34.2%	

أما مؤشر الحالة الاجتماعية فيوضح الجدول (5) أن حوالي 34.2% من فئة العزاب و63.6% من المتزوجين و1.3% من الأرامل و0.9% مطلوقون.

والملاحظ أن نسبة العزوبية بين أفراد العينة مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع نسبة الفئات العمرية في سن الزواج من أفراد العينة، حيث تبلغ نسبة الفئة العمرية بين 15-24 عاماً حوالي 26% ونسبة الفئة العمرية

من 25-34 عاماً 31.3% كما هي مبيّنة في جدول توزيع العينة حسب العمر، وهذا مؤشر على تأخر سن الزواج في فئة العاملين في الصيد البحري، مقارنة ببعض الشرائح الاجتماعية الذي ينتشر فيها الزواج المبكر لأسباب إنتاجية، وذلك بإضافة أفراد جدد للعمالة الأسرية مثل المزارعين، ولا شك أن ارتفاع نسبة العزاب بين الصيادين مؤشر على مستوى الفقر بين أفراد هذه الشريحة.

ومن استعراض بيانات الجدول (5) نجد أن هناك تبايناً في مؤشرات الحالة الاجتماعية بين المحافظات، فأعلى نسبة للعزوبية في محافظة عدن 50% من أفراد العينة في المحافظة، يليها محافظة تعز 43.8%، ومحافظة أبين 41%، والمهرة 34% والحديدة 33.3%، وحجة 31% أما حضرموت فنسبة العزوبية 29.9%، وفي لحج 27.5%، وأخيراً محافظة شبوة التي تسجل أدنى نسبة للعزوبية وهي 25% في مقابل أعلى نسبة للزواج بين أفراد عينة الدراسة في المحافظة وهي 73.7%.

4-1- تركيب الأسرة:-

جدول رقم (6) يبين عدد أفراد أسر المبحوثين حسب النوع والمحافظة

المحافظة	ذكر		أنثى		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أبين	418	50.2%	414	49.8%	832	100.0%
تعز	270	49.3%	278	50.7%	548	100.0%
حجة	189	46.8%	215	53.2%	404	100.0%
الحديدة	1383	46.4%	1597	53.6%	2980	100.0%
حضرموت	1670	48.5%	1774	51.5%	3444	100.0%
شبوة	264	52.3%	241	47.7%	505	100.0%
عدن	500	52.4%	455	47.6%	955	100.0%
لحج	191	46.0%	224	54.0%	415	100.0%
المهرة	655	49.5%	668	50.5%	1323	100.0%
الإجمالي	5540	48.6%	5866	51.4%	11406	100.0%

وفقاً للبيانات المدونة في الجدول رقم (6) الذي يوضح عدد أفراد الأسرة حسب النوع، فقد بلغ إجمالي العينة 11406 فرداً من بينهم 5540 من الذكور بنسبة 48.6%، و5866 من الإناث بنسبة 51.4% وقد بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 5-8 أفراد.

جدول رقم (7) يبين عدد أفراد أسر المبحوثين حسب فئات العمر

الإجمالي	فئات العمر							المحافظة	
	أقل من سن 15	24 - 15	34 - 25	44 - 35	54 - 45	64 - 55	سنة 65 فأكثر		
832	276	203	146	80	58	34	35	العدد	أبين
%100.0	%33.2	%24.4	%17.5	%9.6	%7.0	%4.1	%4.2	%	
548	228	140	78	29	37	24	12	العدد	تعز
%100.0	%41.6	%25.5	%14.2	%5.3	%6.8	%4.4	%2.2	%	
404	190	91	47	22	26	13	15	العدد	حجة
%100.0	%47.0	%22.5	%11.6	%5.4	%6.4	%3.2	%3.7	%	
2980	1369	688	335	192	192	98	106	العدد	الحديدة
%100.0	%45.9	%23.1	%11.2	%6.4	%6.4	%3.3	%3.6	%	
3444	1381	718	498	224	275	203	145	العدد	حضر موت
%100.0	%40.1	%20.8	%14.5	%6.5	%8.0	%5.9	%4.2	%	
505	232	104	73	36	25	19	16	العدد	شبو
%100.0	%45.9	%20.6	%14.5	%7.1	%5.0	%3.8	%3.2	%	
955	262	273	165	89	92	42	32	العدد	عدن
%100.0	%27.4	%28.6	%17.3	%9.3	%9.6	%4.4	%3.4	%	
415	185	125	42	25	23	5	10	العدد	لحج
%100.0	%44.6	%30.1	%10.1	%6.0	%5.5	%1.2	%2.4	%	
1323	601	283	171	70	94	59	45	العدد	المهرة
%100.0	%45.4	%21.4	%12.9	%5.3	7.1	%4.5	%3.4	%	
11406	4724	2625	1555	767	822	497	416	العدد	الإجمالي
%100.0	%41.4	%23.0	%13.6	%6.7	%7.2	%4.4	%3.6	%	

أما عن توزيع الأسرة بحسب الفئات العمرية فقد جرى عرضه في الجدول رقم (7)، الذي يشير إلى أن الفئة العمرية أقل من 15 سنة تشكل أعلى نسبة بين أفراد الأسرة في العينة، يليها في الحجم الفئة العمرية من 15-24 سنة ونسبتها 23% كما بلغت نسبة الفئة العمرية 25-34 سنة 13.6% أما الفئة العمرية من 35-44 فتبلغ نسبتها 6.7%، بينما يلاحظ أن الفئة العمرية التي تقع بين 45-54، فيمثلون نسبة 7.2%، يليها الفئة الواقعة بين 64-55 سنة التي تشكل نسبة 4.4%، وأقل النسب في الفئات العمرية هي فئة 65 سنة فأكثر التي تشكل حوالي 3.6%.

جدول رقم (8) يبين علاقة أفراد الأسرة بالمبحوثين حسب المحافظة

الإجمالي	العلاقة بالمبحوث								المحافظة	
	آخرون	أخت	أخ	ابنة	ابن	زوجة	أم	أب		
832	49	93	184	141	166	75	71	53	العدد	أبين
%100.0	%5.9	%11.2	%22.1	%16.9	%20.0	%9.0	%8.5	%6.4	%	
548	19	73	104	96	128	53	43	32	العدد	تعز
%100.0	%3.5	%13.3	%19.0	%17.5	%23.4	%9.7	%7.8	%5.8	%	
404	14	43	58	88	100	46	29	26	العدد	حجة
%100.0	%3.5	%10.6	%14.4	%21.8	%24.8	%11.4	%7.2	%6.4	%	
2980	73	285	427	692	763	349	224	167	العدد	الحديدة
%100.0	%2.4	%9.6	%14.3	%23.2	%25.6	%11.7	%7.5	%5.6	%	
3444	228	338	625	575	703	377	341	257	العدد	حضرمت
%100.0	%6.6	%9.8	%18.1	%16.7	%20.4	%10.9	%9.9	%7.5	%	
505	27	37	91	93	132	60	36	29	العدد	شبو
%100.0	%5.3	%7.3	%18.0	%18.4	%26.1	%11.9	%7.1	%5.7	%	
955	15	162	262	128	160	77	83	68	العدد	عدن
%100.0	%1.6	%17.0	%27.4	%13.4	%16.8	%8.1	%8.7	%7.1	%	
415	2	36	48	112	128	52	23	14	العدد	لحج
%100.0	%.5	%8.7	%11.6	%27.0	%30.8	%12.5	%5.5	%3.4	%	
1323	141	135	229	226	284	139	97	72	العدد	المهرة
%100.0	%10.7	%10.2	%17.3	%17.1	%21.5	%10.5	%7.3	%5.4	%	
11406	568	1202	2028	2151	2564	1228	947	718	العدد	الإجمالي
%100.0	%5.0	%10.5	%17.8	%18.9	%22.5	%10.8	%8.3	%6.3	%	

ويعرض الجدول رقم (8) المؤشرات الخاصة بعلاقة أفراد الأسرة بالمبحوثين والملاحظ أن الأسرة في تجمعات الصيادين لا تختلف كثيراً عن الصورة العامة للأسرة في اليمن، فهناك الأسرة النووية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء، وهي الغالبة في المدن والمناطق الحضرية، والأسرة الممتدة وهي السائدة في الريف، ويوضح الجدول السابق أن نسبة الآباء الذين يعيشون مع أبنائهم المتزوجين 6.3% والأمهات 8.3%، ونسبة الأخوة 17.8% والأخوات 10.5% ونسبة الأقرباء الآخرين 5%.

جدول رقم (9) يبين الحالة المهنية لأفراد أسر المبحوثين حسب المحافظة

المحافظة	الحالة العملية								الإجمالي
	يعمل	لا يعمل	متقاعد	لا ينطبق	العدد	%	يعمل	لا يعمل	
أبين	224	447	6	155	832	26.9%	53.7%	0.7%	18.6%
تعز	126	286	0	136	548	23.0%	52.2%	0.0%	24.8%
حجة	92	187	1	124	404	22.8%	46.3%	0.2%	30.7%
الحديدة	628	1454	4	894	2980	21.1%	48.8%	0.1%	30.0%
حضرموت	788	1779	15	862	3444	22.9%	51.7%	0.4%	25.0%
شبوثة	106	246	4	149	505	21.0%	48.7%	0.8%	29.5%
عدن	329	484	13	129	955	34.5%	50.7%	1.4%	13.5%
لحج	97	202	1	115	415	23.4%	48.7%	0.2%	27.7%
المهرة	269	688	4	362	1323	20.3%	52.0%	0.3%	27.4%
الإجمالي	265	5773	48	2926	11406	923.3%	50.6%	0.4%	25.7%

يوضح الجدول رقم (9) الحالة العملية لأفراد الأسرة، حيث تشير البيانات أن نسبة الأفراد الذين يعملون في الأسرة هي 23.3% مقابل 50.6% لا يعملون، وهذه نسبة مرتفعة تفوق معدلات البطالة، وتبلغ نسبة المتقاعدين 0.4% بينما لا ينطبق 25.7%

أما عن الوظائف والمهن التي يعمل فيها أفراد الأسرة، فحسب بيانات الجدول رقم (10) تشكل ربات البيوت أعلى نسبة وهي 25% بينما يحتل المرتبة الثانية الذين يعملون في الصيد ونسبتهم 18.5% وهذه النسبة تشير إلى حجم العمالة الأسرية في مجال الصيد، فهؤلاء في الغالب هم من أبناء العينة المدروسة أو من إخوتهم، وهذه النسبة أقل من نسبة العمالة الأسرية في الزراعة مثلاً. ويأتي في المرتبة الثالثة الطلاب والطالبات ونسبتهم 14%، ويشكل الموظفون الحكوميون 2% من أفراد أسر العينة المدروسة مثل المدرسين والموظفين في مؤسسات الثروة السمكية والمرافق الخدمية، كما بلغت نسبة العاملين في مهن أخرى لم يتم تحديدها 2.4% ويعمل بأجر يومي 1.5% وتبلغ نسبة الذين لا يجدون عملاً 8%.

جدول رقم (10) يبين توزيع أفراد أسر المبحوثين حسب المهنة والمحافظه

الإجمالي	الحالة المهنية									المحافظة	
	لا ينطبق	آخرون	بدون عمل	طالب / طالبة	ربة بيت	عامل بالأجر اليومي	موظف قطاع خاص	موظف حكومي	صياد		
832	160	23	134	110	184	17	11	34	159	العدد	أبين
%100.0	%19.2	%2.8	%16.1	%13.2	%22.1	%2.0	%1.3	%4.1	%19.1	%	
548	146	14	24	71	171	2	4	8	108	العدد	تعز
%100.0	%26.6	%2.6	%4.4	%13.0	%31.2	%.4	%.7	%1.5	%19.7	%	
404	134	12	24	70	93	3	2	4	62	العدد	حجة
%100.0	%33.2	%3.0	%5.9	%17.3	%23.0	%.7	%.5	%1.0	%15.3	%	
2980	974	66	132	382	822	29	5	19	551	العدد	الحديدة
%100.0	%32.7	%2.2	%4.4	%12.8	%27.6	%1.0	%.2	%.6	%18.5	%	
3444	877	89	363	510	822	86	46	77	574	العدد	حضر موت
%100.0	%25.5	%2.6	%10.5	%14.8	%23.9	%2.5	%1.3	%2.2	%16.7	%	
505	156	10	63	53	116	3	4	6	94	العدد	شبو
%100.0	%30.9	%2.0	%12.5	%10.5	%23.0	%.6	%.8	%1.2	%18.6	%	
955	144	17	34	127	303	4	4	46	276	العدد	عدن
%100.0	%15.1	%1.8	%3.6	%13.3	%31.7	%.4	%.4	%4.8	%28.9	%	
415	127	2	6	61	123	0	1	7	88	العدد	لحج
%100.0	%30.6	%.5	%1.4	%14.7	%29.6	%.0	%.2	%1.7	%21.2	%	
1323	369	40	134	226	298	31	4	22	199	العدد	المهرة
%100.0	%27.9	%3.0	%10.1	%17.1	%22.5	%2.3	%.3	%1.7	%15.0	%	
11406	3087	273	914	1610	2932	175	81	223	2111	العدد	الإجمالي
%100.0	%27.1	%2.4	%8.0	%14.1	%25.7	%1.5	%.7	%2.0	%18.5	%	

3-4- مشاركة النساء في أعمال الصيد البحري :-

جدول رقم (11) يبين مشاركة النساء في الأسرة في عملية الاصطياد حسب المحافظة

الإجمالي	هل تشارك نساء أسرتك معك في عملية الاصطياد				المحافظة	
	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%		العدد
%100.0	130	%98.5	128	%1.5	2	أبين
%100.0	96	%96.9	93	%3.1	3	تعز
%100.0	70	%97.1	68	%2.9	2	حجة
%100.0	561	%99.3	557	%.7	4	الحديدة
%100.0	582	%100.0	582	%.0	0	حضر موت
%100.0	76	%100.0	76	%.0	0	شبو
%100.0	168	%97.6	164	%2.4	4	عدن
%100.0	80	%78.8	63	%21.3	17	لحج
%100.0	215	%100.0	215	%.0	0	المهرة
%100.0	1978	%98.4	1946	%1.6	32	الإجمالي

وحول مشاركة النساء في الأسرة في عملية الاصطياد فمن المعروف أن طبيعة العمل في الصيد البحري صعبة على المرأة، ولذلك فإن مشاركتها في الغالب تقتصر على الأعمال المساعدة خارج البحر، ويوضح الجدول رقم (11) أن 1.6% فقط من العينة المدروسة، ذكروا بأن النساء يشاركنهم في نشاط الصيد، في مقابل 98.4% أفادوا بأن النساء لا يشاركنهم في العمل، وتسجل أعلى مشاركة للنساء في محافظة لحج حيث ذكر 21.3% من أفراد عينة المحافظة أن نساء الأسرة يشاركنهم في الاصطياد، وحسب إحصاء المساكن والسكان ديسمبر 1994م، فإن نسبة النساء العاملات في صيد السمك بمحافظة لحج من القوى العاملة في قطاع الصيد تبلغ 0.07% في الريف و0.06% في الحضر، يليها محافظة تعز بإفادة 3.1% من أفراد عينة المحافظة، كما أجاب 2.9% من عينة محافظة حجة بمشاركة النساء في نشاط الصيد، وكذلك 2.4% من أفراد عينة محافظة عدن، و1.5% من عينة أبين، و0.07% من عينة الحديدة، أما في محافظات حضرموت وشبوة والمهرة، فلم يذكر المبحوثون أي مشاركة للمرأة.

جدول رقم (12) يبين الأعمال التي تشارك فيها النساء في الأسرة

المحافظة	إذا كانت الإجابة بنعم ماهو نوع العمل الذي يشاركن فيه											
	صناعة شباك الصيد		فرز أسماك		تسويق/بيع الأسماك		النزول للصيد / جمع الظفري		تمليح السمك		الاجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
أبين	1	50.0%	1	50.0%	0	0%	0	0%	0	0%	2	100.0%
تعز	2	66.7%	0	0%	1	33.3%	0	0%	0	0%	3	100.0%
حجة	1	50.0%	0	0%	1	50.0%	0	0%	0	0%	2	100.0%
الحديدة	3	75.0%	0	0%	0	0%	0	0%	1	25.0%	4	100.0%
عدن	1	25.0%	1	25.0%	2	50.0%	0	0%	0	0%	4	100.0%
لحج	4	23.5%	0	0%	1	5.9%	12	70.6%	0	0%	17	100.0%
الاجمالي	12	37.5%	2	6.3%	1	3.1%	16	50.0%	1	3.1%	32	100.0%

أما عن نوع الأعمال التي تشارك فيها النساء في نشاط الصيد البحري في المحافظات، فتشير بيانات الجدول رقم (12) بأن 37.5% من الذين أكدوا مشاركة المرأة، أفادوا بأن مشاركتها تتمثل في صناعة شباك الصيد، و6.3% أجابوا بأن المرأة تعمل في فرز الأسماك عند وصول الصيد من البحر، فيما أفاد 3.1% بأنها تعمل في تسويق وبيع الأسماك، و50% من أفراد العينة أفادوا بأن المرأة تشارك في النزول للصيد / جمع الظفري، و3.1% أجابوا بأنها تشارك في تمليح السمك.

والملاحظ في إجابات أفراد العينة حسب المحافظات، كما يبين الجدول السابق أن المرأة تعمل في صناعة شباك الصيد في جميع المحافظات، ولكنها لا تشارك في فرز الأسماك إلا في محافظتين هما: أبين وعدن، ولا تشارك في تسويق وبيع الأسماك إلا في محافظة واحدة هي لحج، كما أن المرأة لا تشارك في تمليح السمك إلا في محافظة الحديدة، بينما تشارك في النزول للصيد / جمع الظفري، في أربع محافظات هي تعز، حجة، عدن، لحج.

جدول رقم (13) يبين توزيع أفراد أسر المبحوثين حسب الحالة التعليمية والمحافظة

الإجمالي	الحالة التعليمية							المحافظة	
	لا ينطبق	جامعي فما فوق	دبلوم	ثانوي	أساسي	يقرأ ويكتب	أمي		
832	166	14	24	87	158	66	317	العدد	أبين
%100.0	%20.0	%1.7	%2.9	%10.5	%19.0	%7.9	%38.1	%	
548	138	7	2	50	110	29	212	العدد	تعز
%100.0	%25.2	%1.3	%.4	%9.1	%20.1	%5.3	%38.7	%	
404	124	1	1	32	85	8	153	العدد	حجة
%100.0	%30.7	%.2	%.2	%7.9	%21.0	%2.0	%37.9	%	
2980	908	16	10	124	530	158	1234	العدد	الحديدة
%100.0	%30.5	%.5	%.3	%4.2	%17.8	%5.3	%41.4	%	
3444	875	50	31	141	781	470	1096	العدد	حضر موت
%100.0	%25.4	%1.5	%.9	%4.1	%22.7	%13.6	%31.8	%	
505	154	1	2	7	107	44	190	العدد	شبهه
%100.0	%30.5	%.2	%.4	%1.4	%21.2	%8.7	%37.6	%	
955	131	12	19	122	280	105	286	العدد	عدن
%100.0	%13.7	%1.3	%2.0	%12.8	%29.3	%11.0	%29.9	%	
415	117	2	1	31	82	14	168	العدد	لحج
%100.0	%28.2	%.5	%.2	%7.5	%19.8	%3.4	%40.5	%	
1323	367	6	3	47	317	147	436	العدد	المهرة
%100.0	%27.7	%.5	%.2	%3.6	%24.0	%11.1	%33.0	%	
11406	2980	109	93	641	2450	1041	4092	العدد	الإجمالي
%100.0	%26.1	%1.0	%.8	%5.6	%21.5	%9.1	%35.9	%	

يوضح الجدول رقم (13) أن نسبة 35.9% من أفراد أسر المبحوثين هم من الأميين، بينما بلغت نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة 9.1%، أما معدل الالتحاق بالتعليم الرسمي فإن نسبة الذين التحقوا بالتعليم الأساسي 21.5% وفي التعليم الثانوي 5.6% في حين بلغت نسبة الملتحقين في الدبلوم 8%، أما الملتحقين بالتعليم الجامعي فما فوق لا تزيد نسبتهم عن 1.0%، ويبدو من المؤشرات التفصيلية في الجدول السابق حسب الحالة التعليمية في كل محافظة، أن الحالة التعليمية لأفراد أسر المبحوثين من عينة محافظة عدن هي أفضل الحالات ففيها أقل نسبة في الأمية 29.9% وأعلى نسبة في التعليم الأساسي 29.3% والثانوي 12.8%، يليها في المرتبة الحالة التعليمية لأفراد أسر عينة محافظة حضر موت من حيث انخفاض نسبة الأمية 31.8% وارتفاع نسبة عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة 13.6%، يليها حسب مؤشر نسبة الأمية، بقية المحافظات بالترتيب التالي، المهرة 33%، شبهه 37.6%، حجة 37.9%، أبين 38.7%، تعز 38.7%، لحج 40.5%، الحديدة 41.4%، ويبدو أن أغلب الأميين من الكبار الذين لم تتح لهم فرص التعليم في الماضي، أما بالنسبة للتعليم الأساسي والثانوي فالملاحظ في البيانات التي يعرضها الجدول أن بعض

المحافظات تتقدم فيها نسبة المتحقين بالتعليم الأساسي على غيرها، لكنها قد تتخلف في نسبة المتحقين بالثانوية، مثل محافظة المهرة التي ترتفع فيها نسبة المتحقين بالتعليم الأساسي حيث تبلغ 24%، وهي أعلى نسبة بعد محافظة عدن، لكن نسبة الالتحاق بالثانوية، لا تزيد عن 3.6% وهي أقل بكثير من نسبة المتحقين في نفس المستوى من أفراد عينة محافظة أبين التي تبلغ 11.5%، وهذا التفاوت ناتج عن مدى توفر المدارس، حيث أن بعض المناطق ترتفع فيه نسبة المتحقين بالتعليم الأساسي لتوفر المدارس في هذا المستوى بينما تنخفض نسبة المتحقين بالثانوية لقلّة المدارس في هذا المستوى، بالإضافة إلى عامل آخر هو تسرب الطلاب من المدارس ليلتحقوا بسوق العمل بسبب الفقر والشعور بعدم جدوى التعليم حيث لا يحصل من أكملوا دراستهم إلى الثانوية على الأقل على وظائف في مناطقهم، وإذا أكملوا هذه المرحلة فليس باستطاعتهم الالتحاق بالتعليم الجامعي بسبب الفقر وبعد تجمعات الصيادين عن الجامعات التي توجد في عواصم بعض المحافظات.

جدول رقم (14) يبين الحالة التعليمية لأفراد أسر الباحثين حسب النوع والمحافظة (نسبة)

الحالة التعليمية	النوع	أبين	تعز	حجة	الحديدة	حضرموت	شبوّة	عدن	لحج	المهرة	الإجمالي
أمي	ذكر	14.1%	13.7%	13.4%	15.2%	12.4%	14.9%	13.1%	12.8%	11.8%	13.4%
	أنثى	24.0%	25.0%	24.5%	26.2%	19.4%	22.8%	16.9%	27.7%	21.2%	22.4%
يقرأ ويكتب	الإجمالي	38.1%	38.7%	37.9%	41.4%	31.8%	37.6%	29.9%	40.5%	33.0%	35.9%
	ذكر	5.2%	2.7%	1.7%	3.5%	8.0%	6.5%	6.9%	2.4%	6.8%	5.7%
أساسي	أنثى	2.8%	2.6%	0.2%	1.8%	5.6%	2.2%	4.1%	1.0%	4.3%	3.5%
	الإجمالي	7.9%	5.3%	2.0%	5.3%	13.6%	8.7%	11.0%	3.4%	11.1%	9.1%
ثانوي	ذكر	12.4%	10.2%	11.6%	9.5%	11.5%	12.9%	17.6%	11.6%	13.3%	11.8%
	أنثى	6.6%	9.9%	9.4%	8.3%	11.1%	8.3%	11.7%	8.2%	10.7%	9.7%
دبلوم	الإجمالي	19.0%	20.1%	21.0%	17.8%	22.7%	21.2%	29.3%	19.8%	24.0%	21.5%
	ذكر	6.4%	6.6%	3.7%	1.8%	2.0%	1.4%	5.8%	3.9%	2.1%	2.9%
جامعي فما فوق	أنثى	4.1%	2.6%	4.2%	2.3%	2.1%	0	7.0%	3.6%	1.4%	2.7%
	الإجمالي	10.5%	9.1%	7.9%	4.2%	4.1%	1.4%	12.8%	7.5%	3.6%	5.6%
لا ينطبق	ذكر	2.0%	0.4%	0	0.1%	0.6%	0.2%	1.4%	0.2%	0.1%	0.5%
	أنثى	0.8%	0	0.2%	0.2%	0.3%	0.2%	0.6%	0	0.2%	0.3%
الإجمالي	الإجمالي	2.9%	0.4%	0.2%	0.3%	0.9%	0.4%	2.0%	0.2%	0.2%	0.8%
	ذكر	0.6%	0.9%	0	0.3%	1.0%	0.2%	0.5%	0.5%	0.5%	0.6%
الإجمالي	أنثى	1.1%	0.4%	0.2%	0.2%	0.5%	0	0.7%	0	0	0.4%
	الإجمالي	1.7%	1.3%	0.2%	0.5%	1.5%	0.2%	1.3%	0.5%	0.5%	1.0%
الإجمالي	ذكر	9.6%	14.8%	16.3%	15.9%	13.0%	16.2%	7.1%	14.7%	15.0%	13.7%
	أنثى	10.3%	10.4%	14.4%	14.5%	12.5%	14.3%	6.6%	13.5%	12.8%	12.5%
الإجمالي	الإجمالي	20.0%	25.2%	30.7%	30.5%	25.4%	30.5%	13.7%	28.2%	27.7%	26.1%
	ذكر	50.2%	49.3%	46.8%	46.4%	48.5%	52.3%	52.4%	46.0%	49.5%	48.6%
الإجمالي	أنثى	49.8%	50.7%	53.2%	53.6%	51.5%	47.7%	47.6%	54.0%	50.5%	51.4%
	الإجمالي	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%

أما بالنسبة للحالة التعليمية حسب النوع، فالأمر في تجمعات الصيادين لا يختلف عن الصورة العامة بين السكان في اليمن بشكل عام وهي أن الإناث أكثر حرماناً من الذكور، حيث بلغت نسبة التلميذات في التعليم العام على مستوى الجمهورية 36.8% فقط في العام الدراسي 2002م / 2003م، ويوضح الجدول (14)، الفجوة القائمة بين الذكور والإناث في جميع مؤشرات الحالة التعليمية في مجتمع الصيادين إذ يتبين أن النساء يشكلن 22.4% من نسبة الأمية بين أفراد أسر الباحثين وهي 35.9%، وتبلغ نسبة النساء 3.5% من 9.1% ممن يجيدون القراءة والكتابة، من أفراد أسر الباحثين و 9.7% من 21.5% من المتحقين

في التعليم الأساسي، كما تبلغ نسبة المتحقين في الثانوية 2.9% للذكور، و2.7% للإناث. وهنا نلاحظ اتساع الفجوة بين الجنسين في حالي الأمية، والقراءة والكتابة بينما تضيق إلى درجة كبيرة في التعليم الأساسي، وتكاد تنعدم الفجوة بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي بين أفراد أسر العينة المدروسة وهذا قد لا يدل على اهتمام مجتمع الصيادين بتعليم الفتاة، وإنما يرجع إلى ارتفاع نسبة تسرب الذكور من التعليم الأساسي والثانوي بسبب الفقر والحاجة إلى العمل في مهنة تقوم على عمالة الذكور بشكل رئيسي، وتشير بيانات الدراسة الميدانية كما عرضت في الجداول الخاصة بالحالة التعليمية بين أفراد أسر المبحوثين من الصيادين، إلى أن الحالة التعليمية للمرأة في مجتمع الصيادين هي الأضعف بين الشرائح الأخرى في المجتمع اليمني، ولا يضاهيها إلا الشرائح الهامشية في المجتمع، وهي التي تقع تحت مستوى خط الفقر، إذ يتبين من الجدول رقم (14)، أن نسبة المتحقات في التعليم الأساسي 18.9% فقط من عدد النساء في أسر الصيادين للعينة المدروسة، وتبلغ نسبة المتحقات في التعليم الثانوي حوالي 5.2% فقط، بينما تبلغ نسبة القيد الإجمالي للمرأة من إجمالي النساء على مستوى الجمهورية، 51.2% في التعليم الأساسي و24% في التعليم الثانوي، و4.6% في التعليم العالي.

أن الحالة المتدنية للتعليم في مجتمع الصيادين بالمقارنة مع الحالة في المجتمع ككل لتدل على أن الصيادين أكثر فقراً وحرماناً على كافة المستويات، وقد أظهر مسح ميزانية الأسرة لعام 1998م في اليمن ارتباطاً قوياً بين مستوى التعليم والفقر، حيث شكل حوالي 87% من الفقراء فئات تعاني من الأمية أو لم تكمل التعليم الأولي، وترتفع نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها أمي إلى 47.3% تليها الأسر التي يجيد فيها رب الأسرة القراءة والكتابة، أو أكمل التعليم الأولي فقط وبنسبة 38.6% ثم تنخفض إلى 22% للأسر التي حاز عائلها على تعليم بعد الثانوية.

5- الظروف المعيشية والخدماتية :-

5-1- السكن :

جدول رقم (15) يبين ملكية السكن حسب المحافظة

المحافظة	ملكية السكن				الإجمالي	
	ملك		إيجار		العدد	%
	العدد	%	العدد	%		
أبين	127	97.7%	3	2.3%	130	100.0%
تعز	96	100.0%	0	0%	96	100.0%
حجة	66	94.3%	4	5.7%	70	100.0%
الحديدة	520	92.7%	41	7.3%	561	100.0%
حضرموت	537	92.3%	45	7.7%	582	100.0%
شبوّة	76	100.0%	0	0%	76	100.0%
عدن	167	99.4%	1	0.6%	168	100.0%
لحج	79	98.8%	1	1.3%	80	100.0%
المهرة	197	91.6%	18	8.4%	215	100.0%
الإجمالي	1865	94.3%	113	5.7%	1978	100.0%

لا شك أن السكن يعكس الوضع الاقتصادي والظروف المعيشية للمجتمع، ويعتبر من أهم معايير قياس مستوى الفقر، والتحصّر، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن الصيادين إجمالاً يعيشون في تجمعات سكنية بائسة وفقيرة في المدن والأرياف، وتم عرض نتائج الدراسة في عدد من الجداول على النحو الآتي:

يشير الجدول رقم (15) إلى أن 94.3% من العينة يمتلكون المساكن التي يعيشون فيها، بينما أجاب 5.7% بأنهم يعيشون في مساكن بالإيجار.

ويلاحظ أن جميع أفراد عينة محافظة تعز وعينة محافظة شبوة يمتلكون السكن الخاص بهم، بينما تتراوح نسبة ملكية الصيادين للسكن في بقية المحافظات الساحلية بين 99.4% في عينة محافظة عدن وأقل نسبة وهي 91.65% من عينة محافظة المهرة.

والحقيقة أن أغلب المساكن عبارة عن حمي تبنى بأبسط التكاليف لوقاية الصيادين وأسرهم من العوامل الطبيعية وتوفر لهم الستر وممارسة خصوصياتهم بمعزل عن الخارج.

جدول رقم (16) يبين نوع السكن

المحافظة	نوع السكن												
	قش		طين		بلوك		حجر		صفيح		خشب		الإجمالي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
أبين	13	10.0%	43	33.1%	56	43.1%	6	4.6%	12	9.2%	0	0%	130
تعز	10	10.4%	0	0%	52	54.2%	9	9.4%	13	13.5%	12	12.5%	96
حجة	33	47.1%	3	4.3%	19	27.1%	3	4.3%	12	17.1%	0	0%	70
الحديدة	117	20.9%	22	3.9%	361	64.3%	25	4.5%	30	5.3%	6	1.1%	561
حزموت	1	2%	83	14.3%	110	18.9%	350	60.1%	38	6.5%	0	0%	582
شبوة	7	9.2%	26	34.2%	25	32.9%	16	21.1%	2	2.6%	0	0%	76
عدن	3	1.8%	0	0%	134	79.8%	0	0%	13	7.7%	18	10.7%	168
لحج	9	11.3%	9	11.3%	13	16.3%	0	0%	28	35.0%	21	26.3%	80
المهرة	5	2.3%	57	26.5%	81	37.7%	71	33.0%	1	5%	0	0%	215
الإجمالي	198	10.0%	243	12.3%	851	43.0%	480	24.3%	149	7.5%	57	2.9%	1978

يتضح من الجدول رقم (16) أن نسبة 43% من إجمالي العينة يعيشون في مساكن من البلك، وأن 24.3% يبنون مساكنهم من الحجر، كما أن 12.3% يعيشون في منازل من الطين، بينما يسكن 10% في منازل من القش، و7.5% في منازل من الصفيح، وأقل نسبة من إجمالي العينة وهي 2.9% يعيشون في منازل خشبية.

ومع أن العاملين في الصيد البحري هم من أفقر الفئات الاجتماعية في اليمن، فإن المؤشرات الخاصة بالمواد التي تبنى بها مساكن الصيادين تدل على وجود تفاوت واضح بين أفراد هذه الفئة، فلو جمعنا نسب المساكن المبنية من القش والطين والصفيح والخشب سنجد أن معدل الأفراد الأكثر فقراً من إجمالي العينة يصل إلى حوالي 32.4%، وبالمقارنة بين المحافظات، يلاحظ أن أعلى نسبة للمساكن الخشبية وهي 26.3% في محافظة لحج يليها 12.5% في محافظة تعز، و10.7% في محافظة عدن، بينما تنعدم المساكن الخشبية في أبين، حجة، حزموت، شبوة، المهرة، كما تنعدم المساكن المبنية من الطين في محافظتي تعز وعدن، والمساكن المبنية من الحجر في كل من محافظتي عدن ولحج، بينما يشير الجدول إلى أن 60.1% من عينة حزموت يعيشون في مساكن حجرية وهي أعلى نسبة يليها، 33% من أفراد عينة المهرة، ونسبة 21.1% في عينة شبوة، وتعز 9.2% أما في باقي المحافظات فلا تزيد نسبة الذين يعيشون في مساكن حجرية من أفراد العينة في كل محافظة على حدة عن نسبة 4.6%.

وتبين تقارير الباحثين حول أوضاع السكن لعينة الدراسة في محافظة حزموت، التي ترتفع فيها نسبة المساكن المبنية من الحجر في تجمعات الصيادين مثل قرية (سدار) الواقعة في مديرية (قصيعة الريدة) أن المساكن جديدة وكبيرة ومعظمها مبنية من الحجر والحديد والأسمنت، وقد تبين أن مجتمع سدار يعتمد

على تحويلات المغتربين من أبنائهم أكثر من أعماده على الدخل من الصيد، بينما هناك مناطق أخرى مثل قرية (حصيحة) يعيش أغلب الصيادين فيها في مساكن أشبه بالأكواخ يتم بناؤها من الخشب والقماش الغليظ الذي يصنع منه المخيمات، كما أن بعض صيادي قرية (حلة) يعيشون نفس الأوضاع. وفي محافظة أبين يعيش معظم الصيادين في كل من (الكود) و(شقرة) في مساكن حديثة مبنية إما من البلك والحديد كما هو الحال في الكود أو من الحجر والحديد كما في شقرة، ويقل مستوى نوعية السكن في منطقة (أحور) من نفس المحافظة (أبين) حيث أن معظم المنازل شعبية منها منازل مبنية من الطين وأخرى من البلك والخشب وهي متواضعة جداً، ويزداد الوضع سوءاً في كل من قرية الشيخ سالم وقرية حصن سعيد والمخشف وخبر حيث تبنى معظم المساكن من الطين أو من الخشب بالإضافة إلى مساكن من البلك ومعظمها بدون حمامات، ويمكن القول أيضاً إن صيادي شبوة يعيشون في أوضاع سكنية ليست أفضل من الأوضاع السكنية لصيادي محافظة أبين، ففي بئر علي رغم أن الصيادين يعيشون في منازل من الحجر إلا أنها متواضعة والغرف صغيرة، ولا يختلف الوضع في قرية عين بامعبد عن ذلك باستثناء أن معظم المنازل مبنية من الطين أو البلك، وبسبب تحويلات المغتربين أيضاً تعتبر مساكن مجتمعات الصيادين في محافظة المهرة في الريف والحضر أفضل حالاً من أوضاع صيادي المحافظات السابقة، فالمساكن تبدو جميلة وكبيرة تتناسب مع حجم الأسرة وفيها حمامات، وهناك نمطان من البناء، النمط الشعبي التقليدي وهو من الطين ومبني بشكل جيد، والنمط الثاني وهو يناسب المناطق الساحلية الحارة، النمط الحديث، من الحجارة والأسمنت والحديد، ويفضل المغتربون بناء مساكنهم على النمط الثاني وهو مكلف يحتاج إلى مكيفات.

جدول رقم (17) يبين عدد أدوار السكن

الإجمالي	عدد أدوار السكن						المحافظة	
	العدد	ثلاثة طابق فأكثر		طابقين		طابق		
		%	العدد	%	العدد	%		العدد
%100.0	130	%0.0	0	%3.8	5	%96.2	125	أبين
%100.0	96	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	96	تعز
%100.0	70	%0.0	0	%1.4	1	%98.6	69	حجة
%100.0	561	%0.4	2	%1.4	8	%98.2	551	الحديدة
%100.0	582	%7.7	45	%32.8	191	%59.5	346	حضرموت
%100.0	76	%1.3	1	%21.1	16	%77.6	59	شبوة
%100.0	168	%0.0	0	%4.8	8	%95.2	160	عدن
%100.0	80	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	80	لحج
%100.0	215	%0.9	2	%18.1	39	%80.9	174	المهرة
%100.0	1978	%2.5	50	%13.5	268	%83.9	1660	الإجمالي

أما عن عدد أدوار السكن فيشير الجدول رقم (17) إلى أن أغلب مساكن الصيادين مبنية من طابق واحد، وتبلغ نسبة سكانها 83.9% من إجمالي العينة، بينما أجاب 13.5% بأنهم يسكنون في بيوت مكونة من طابقين، و2.5% يعيشون في منازل تتكون من ثلاثة طوابق فأكثر.

ويلاحظ من خلال البيانات التفصيلية على مستوى المحافظات أن جميع مساكن الصيادين من عينة محافظتي تعز ولحج مكونة من طابق واحد، بينما معظم المساكن المكونة من طابقين هي من نصيب محافظات حضرموت 32%، شبوة 21.1%، والمهرة 18.1%، كذلك لا يمتلك أسر هذه الفئة منازل مكونة

من ثلاثة طوابق فأكثر غير 7.7% من عينة محافظة حضرموت، و1.3% من عينة محافظة شبوة، وفي الحديدية 04.%.

جدول رقم (18) يبين عدد الغرف في المسكن

الإجمالي		عدد الغرف بالمسكن								المحافظة
%	العدد	أربع فأكثر		ثلاث		غرفتان		غرفة		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100.0%	130	30.0%	39	26.2%	34	29.2%	38	14.6%	19	أبين
100.0%	96	5.2%	5	10.4%	10	39.6%	38	44.8%	43	تعز
100.0%	70	4.3%	3	11.4%	8	32.9%	23	51.4%	36	حجة
100.0%	561	3.0%	17	6.8%	38	25.7%	144	64.5%	362	الحديدية
100.0%	582	57.7%	336	22.2%	129	14.9%	87	5.2%	30	حضرموت
100.0%	76	63.2%	48	14.5%	11	15.8%	12	6.6%	5	شبوة
100.0%	168	7.1%	12	29.2%	49	46.4%	78	17.3%	29	عدن
100.0%	80	3.8%	3	6.3%	5	31.3%	25	58.8%	47	لحج
100.0%	215	50.2%	108	27.4%	59	17.7%	38	4.7%	10	المهرة
100.0%	1978	28.9%	571	17.3%	343	24.4%	483	29.4%	581	الإجمالي

أما عن عدد الغرف في المسكن فيبين الجدول رقم (18)، أن نسبة 29.4% من إجمالي العينة تسكن منزل مكون من غرفة واحدة فقط، كما بلغت نسبة الصيادين الذين يسكنون في منزلاً مكوناً من غرفتين 24.4%، أما أولئك الذين يعيشون في مساكن من ثلاث غرف فيشكلون نسبة 17.3%، بينما يسكن 28.9% من إجمالي العينة في منازل من أربع غرف فأكثر.

وبالنظر إلى البيانات التفصيلية في الجدول رقم (18) على مستوى المحافظات، نجد أن الأوضاع السكنية للصيادين في محافظات الحديدية، ولحج، وحجة وتعز، هي من أسوأ الأوضاع، حيث يسكن في غرفة واحدة على التوالي 64%، 58%، 51%، 44% من مجموع العينة مع أسرهم، في مقابل تحسن الأوضاع السكنية للصيادين في محافظات: شبوة وحضرموت والمهرة، وأبين، حيث يعيش الصيادون (على سبيل المثال) في أربع غرف فأكثر بنسب كبيرة وهي على التوالي 63.2%، 57.7%، 50.2%، 30%، وبشكل عام تدل المؤشرات السابقة على سوء الأوضاع المعيشية والسكنية للصيادين، وخاصة في ارتفاع معدل التزاحم (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة) وتدل على تدني مستوى الدخل أو الفقر الذي تعيشه هذه الأسر.

جدول رقم (19) يبين وجود حمام في المسكن

الإجمالي		وجود حمام في المسكن				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%19.2	25	%80.8	105	أبين
%100.0	96	%16.7	16	%83.3	80	تعز
%100.0	70	%15.7	11	%84.3	59	حجة
%100.0	561	%14.3	80	%85.7	481	الحديدة
%100.0	582	%5.7	33	%94.3	549	حضر موت
%100.0	76	%19.7	15	%80.3	61	شبو
%100.0	168	%4.2	7	%95.8	161	عدن
%100.0	80	%33.8	27	%66.3	53	لحج
%100.0	215	%7.9	17	%92.1	198	المهرة
%100.0	1978	%11.7	231	%88.3	1747	الإجمالي

يتضح من الجدول رقم (19) أن نسبة 88.3% من إجمالي العينة يعيشون في منازل تتوفر فيها حمامات في مقابل 11.7% يعيشون في منازل لا توجد فيها حمامات، ولا تدل هذه النسبة المرتفعة من توفر الحمامات في منازل الصيادين على توافر المرافق الصحية (الحمامات)، لأن نوع الحمامات ليس بالمستوى المطلوب الذي يؤشر على حال الرفاه، فالحمام في معظم المساكن عبارة عن زاوية في السكن موصولة بحفرة جوار السكن يحدث أمتلاؤها تلوثاً للبيئة المحيطة ويصل التلوث في بعض التجمعات السكنية إلى مياه البحر. وبالمقارنة مع التوزيع النسبي للمساكن حسب طريقة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية نجد أن طريقتي الصرف (شبكة عامة وحفره في الحضر) تعتبر الوسيلتين الأساسيتين للمساكن، وتبلغ نسبة المساكن المزودة بهما (53.5% و37.1%) من إجمالي المساكن على التوالي، أما في الريف فإن 43.6% من إجمالي المساكن لا يوجد لديها وسيلة صرف صحي و 32.8% لديها حفرة مكشوفة (ملخص النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة 1999م. ص13).

جدول رقم (20) يبين توافر خدمة المياه في المسكن

الإجمالي		توافر المياه في المسكن				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%33.8	44	%66.2	86	أبين
%100.0	96	%50.0	48	%50.0	48	تعز
%100.0	70	%11.4	8	%88.6	62	حجة
%100.0	561	%45.5	255	%54.5	306	الحديدة
%100.0	582	%13.9	81	%86.1	501	حزموت
%100.0	76	%34.2	26	%65.8	50	شبو
%100.0	168	%4.8	8	%95.2	160	عدن
%100.0	80	%91.3	73	%8.8	7	لحج
%100.0	215	%53.5	115	%46.5	100	المهرة
%100.0	1978	%33.3	658	%66.7	1320	الإجمالي

تعرض الجداول رقم (20) ورقم (21)، ورقم (22) المؤشرات الخاصة بتوافر الخدمات العامة في مساكن الصيادين، ويتضح من الجدول رقم (20) أن 66.7% من إجمالي العينة أفادوا بتوافر المياه في مساكنهم، في حين 33.3% من العينة أجابوا بعدم توافر المياه في منازلهم، أما على مستوى المحافظات، فأعلى نسبة لا تتوفر لديها المياه هي في محافظة لحج وتبلغ 91%، من عينة المحافظة، يليها المهرة 53% وتعز بنسبة 50%، والحديدة 45.5%، وشبو 34.2%، وتبلغ أعلى نسبة لتوافر المياه لدى عينة محافظة عدن وهي حوالي 95.2%.

وتشير تقارير فريق البحث الميداني إلى أن كثيراً من التجمعات السكنية للصيادين في العينة المدروسة تتوفر لديهم المياه عن طريق الآبار وليس عن طريق المشاريع الحكومية.

وإذا راعينا الفارق بين الريف والمدينة فإنه يمكن القول إجمالاً إن البيانات السابقة قريبة من الإحصائيات الرسمية حيث تبلغ نسبة المساكن المزودة بمياه الشرب عن طريق شبكة (عامة، تعاونية، خاصة) في الحضر حوالي 87% من إجمالي المساكن في الحضر، أما في الريف فلا تتجاوز 32% من إجمالي المساكن في الريف أي أن المصادر الأخرى المتمثلة في (بئر، غيل، سد) تمثل 13% من إجمالي المساكن في الحضر و 68% في الريف (الجهاز المركزي للإحصاء، ملخص النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة، 1999م، ص12).

جدول رقم (21) يبين توافر خدمة الكهرباء في المسكن

الإجمالي		توافر الكهرباء في المسكن				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%52.3	68	%47.7	62	أبين
%100.0	96	%54.2	52	%45.8	44	تعز
%100.0	70	%32.9	23	%67.1	47	حجة
%100.0	561	%41.0	230	%59.0	331	الحديدة
%100.0	582	%13.6	79	%86.4	503	حضرموت
%100.0	76	%63.2	48	%36.8	28	شبو
%100.0	168	%4.2	7	%95.8	161	عدن
%100.0	80	%100.0	80	%0	0	لحج
%100.0	215	%29.8	64	%70.2	151	المهرة
%100.0	1978	%32.9	651	%67.1	1327	الإجمالي

ويتبين من الجدول رقم (21) - الذي يشير إلى مدى توفر خدمة الكهرباء في مساكن الصيادين من العينة المدروسة - أن نسبة 67.1% تتوفر الكهرباء في منازلهم بينما أجاب 32.9% بعدم توفر هذه الخدمة في منازلهم، والملفت للانتباه أن جميع أفراد عينة محافظة لحج لا تتوفر الكهرباء في منازلهم، وتسجل عينة عدن أعلى نسبة في الإجابة بتوفر الكهرباء حيث تبلغ 95.8% يليها حضرموت 86.4% ثم المهرة 70.2% وحجة 67% والحديدة 59% وأبين 47.7% وتعز 45.8% وشبو 36.8%.

ويعد توفر الكهرباء في مناطق الصيادين من أهم الخدمات التي لا يمكن أن يستغني عنها الصيادون لما لها من أهمية في تشغيل الثلاجات ومخازن حفظ الأسماك. كما يعتبر مؤشر انتشار الشبكة الكهربائية عن طريق المشاريع العامة مقارنة بالمصادر الأخرى للإضاءة، من المؤشرات المهمة ذات الدلالة على التطور ولما له من أثر في تنمية وتطويرها القطاعات، وعلى وجه الإجمال فإن نسبة المساكن المنارة بشبكة كهربائية (عامة، تعاونية، خاصة) تمثل 39.2% من إجمالي المساكن بالجمهورية (ملخص النتائج النهائية لمسح ميزانية الأسرة 1998 م. ص 12).

جدول رقم (22) يبين توافر خدمة الهاتف في المسكن

الإجمالي		توافر الهاتف في المسكن				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%80.0	104	%20.0	26	أبين
%100.0	96	%92.7	89	%7.3	7	تعز
%100.0	70	%87.1	61	%12.9	9	حجة
%100.0	561	%84.8	476	%15.2	85	الحديدة
%100.0	582	%43.8	255	%56.2	327	حضر موت
%100.0	76	%98.7	75	%1.3	1	شبو
%100.0	168	%77.4	130	%22.6	38	عدن
%100.0	80	%100.0	80	%0	0	لحج
%100.0	215	%66.0	142	%34.0	73	المهرة
%100.0	1978	%71.4	1412	%28.6	566	الإجمالي

كما يتضح من الجدول رقم (22) أن خدمة الهاتف تتوفر لدى 28.65% فقط من إجمالي العينة بينما لا تتوفر لدى الغالبية الذين يشكلون 71.4%، وهناك تفاوت كبير بين المحافظات في توفر هذه الخدمة لدى عينة الدراسة، ففي محافظة حضر موت تبلغ نسبة الذين لديهم خدمة الهاتف في منازلهم حوالي 56.2% وهي أعلى نسبة تليها 34% من عينة محافظة المهرة، و22% في محافظة عدن، وأقل نسبة في شبوة 1.3% بينما أجاب جميع أفراد عينة محافظة لحج بعدم توفر خدمة الهاتف في منازلهم، وإجمالاً تعتبر خدمة الهاتف أقل الخدمات العامة توفراً، بينما تعتبر خدمة الكهرباء أكثر توفراً في مساكن الصيادين من إجمالي العينة على مستوى الجمهورية اليمنية، وتأتي خدمة المياه في المرتبة الثانية. وتعتبر خدمة الهاتف حالياً من الخدمات الضرورية المرتبطة بحاجات المواطنين ومنهم هذه الفئة والتي بدونها يصعب عليهم التواصل مع البيئة المحيطة، إذ لا قيمة لأية خدمة أساسية مالم تعزز بخدمات أساسية أخرى لضمان تكامل منظومة هذه الخدمات التي تستقيم بها حياة الناس وظروف معيشتهم وذلك حين يفتقر سكانها إلى خدمات أخرى، وحينها تصبح بمثابة خدمة تعويضية لاستكمال النقص لتوفير هذه الاحتياجات الأساسية غير الملبداء.

جدول رقم (23) يبين وجود تلفزيون في المسكن

الإجمالي		وجود تلفزيون في المسكن			
%	العدد	لا		نعم	
		%	العدد	%	العدد
%100.0	130	%46.9	61	%53.1	69
%100.0	96	%53.1	51	%46.9	45
%100.0	70	%41.4	29	%58.6	41
%100.0	561	%46.5	261	%53.5	300
%100.0	582	%30.2	176	%69.8	406
%100.0	76	%71.1	54	%28.9	22
%100.0	168	%22.0	37	%78.0	131
%100.0	80	%92.5	74	%7.5	6
%100.0	215	%44.2	95	%55.8	120
%100.0	1978	%42.4	838	%57.6	1140

ويعرض الجدولين رقم (23) ورقم (24) البيانات الخاصة بوجود أجهزة التلفزيون والراديو في مساكن الصيادين، وهما من أهم الوسائل الإعلامية والثقافية التي تتيح للأفراد التواصل مع العالم الخارجي الذي أصبح قرية كونية صغيرة في ظل تطور وتنوع ماتقدمه هذه الوسائط من معلومات ومعارف ومهارات، وقد بين الجدول رقم (23) حجم توفر أجهزة التلفزيون، فقد أجاب 57.6% من إجمالي عينة المبحوثين في جميع المحافظات الساحلية في الجمهورية بوجود أجهزة تلفزيون في منازلهم، في مقابل 42.4% أجابوا بالنفي، وتعتبر أعلى نسبة تتوفر لديها أجهزة التلفزيون عينة محافظة عدن 78%، في مقابل أقل نسبة يوجد لديها هذه الأجهزة في عينة محافظة لحج إذ لا تزيد عن 7.5% وما بينهما تتدرج نسبة وفرة أجهزة التلفزيون، من الأعلى إلى الأدنى لدى عينات محافظات حضرموت 69.8%، حجة 58.6%، المهرة 55.8%، الحديدة 53.5%، أبين 53.1%، تعز 46.9%، شبوة 28.9%.

جدول رقم (24) يبين وجود راديو في السكن

الإجمالي		وجود راديو في المسكن				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
100.0%	130	26.9%	35	73.1%	95	أبين
100.0%	96	55.2%	53	44.8%	43	تعز
100.0%	70	48.6%	34	51.4%	36	حجة
100.0%	561	56.5%	317	43.5%	244	الحديدة
100.0%	582	33.8%	197	66.2%	385	حضرموت
100.0%	76	64.5%	49	35.5%	27	شبوة
100.0%	168	58.3%	98	41.7%	70	عدن
100.0%	80	58.8%	47	41.3%	33	لحج
100.0%	215	52.1%	112	47.9%	103	المهرة
100.0%	1978	47.6%	942	52.4%	1036	الإجمالي

ويشير الجدول رقم (24) إلى أن 52.4% من إجمالي أفراد العينة يوجد لديهم راديو في منازلهم، في مقابل 47.6% لا يوجد جهاز الراديو في منازلهم، وبالمقارنة بين وجود أجهزة التلفزيون وأجهزة الراديو في مساكن الصيادين نجد أن الأجهزة الأولى أكثر توافراً من الأجهزة الثانية بفارق 5.2%، مع ملاحظة أن الفوارق في توفر الراديو، لدى العينة بين المحافظات أقل بكثير من الفوارق في توفر التلفزيون والراديو كوسيلة إعلامية مازالت لها تأثيراتها على الأفراد وخصوصاً بين هذه الفئات لرخص ثمنه والقدرة على سرعة اقتنائه مقارنة بالتلفزيون الذي ارتفعت كلفته ومع ذلك فإن الأسر تلجأ إلى اقتناء التلفزيون كوسيلة أكثر جاذبية للمشاهدة فيما يقدمه من معلومات وأخبار وقضايا وموضوعات ولذلك فليس بمستغرب أن نجد التلفزيون هو الأكثر توافراً.

6- علاقة الصيادين مع محيطهم الاجتماعي والأسري :

1-6- العلاقة مع المحيط الاجتماعي :

جدول رقم (25) يبين إجابات المبحوثين حول مدى علاقتهم بالمجتمع المحيط بهم

المحافظة	ما مدى علاقتكم بالمجتمع المحيط بكم										
	ممتاز		جيد جداً		جيد		ضعيف		غير مبين		الإجمالي
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
أبين	34.6%	45	44.6%	58	17.7%	23	3.1%	4	0.0%	0	130
تعز	39.6%	38	12.5%	12	44.8%	43	3.1%	3	0.0%	0	96
حجة	34.3%	24	24.3%	17	35.7%	25	4.3%	3	1.4%	1	70
الحديدة	50.8%	285	19.4%	109	27.5%	154	1.6%	9	0.7%	4	561
حضر موت	47.4%	276	33.3%	194	15.6%	91	3.1%	18	0.5%	3	582
شبو	40.8%	31	38.2%	29	19.7%	15	0.0%	0	1.3%	1	76
عدن	49.4%	83	17.9%	30	32.7%	55	0.0%	0	0.0%	0	168
لحج	46.3%	37	13.8%	11	37.5%	30	2.5%	2	0.0%	0	80
المهرة	62.8%	135	27.9%	60	7.0%	15	2.3%	5	0.0%	0	215
الإجمالي	48.2%	954	26.3%	520	22.8%	451	2.2%	44	0.5%	9	1978

لقد تبين من خلال نوعية سكن الصيادين أنها على الأغلب مساكن بسيطة خاصة تلك المبنية من الخشب والصفيح وهي مساكن تتنافى مع شروط الاستقرار ومواصلة الصيادين لحياتهم الاجتماعية وتواصلهم مع أسرهم ومجتمعهم المحلي، ووضعية مثل هذا السكن الذي يوحي بعلامات عدم الاستقرار كصناديق الخشب والصفيح لا تؤهل جماعات الصيادين، للارتباط بالمكان مثلهم مثل الجماعات الهامشية.

فهناك تجمعات من الصيادين تضطربهم ظروف المهنة إلى الإنسلاخ عن عمقهم الاجتماعي (أسرهم وعشائريهم) والعيش قرب السواحل في مساكن وأمكنة مؤقتة، وبالتالي غابت في مجتمعاتهم المهنة والأعمال المرتبطة بالاستقرار، وجعلهم هذا الوضع المؤقت لا يهتمون بتثبيت معيشتهم ومعيشة أسرهم، وعلى سبيل المثال هناك تجمع للصيادين في مديرية الدريهمي بمحافظة الحديدة يسكنون في بيوت من القش سمح لهم ببنائها في أرض ليست ملكهم، وهم الآن مهددون بالاقتراع من هذه الأرض، وهناك مقترح قيد الدراسة بنقلهم إلى الحديدة، كذلك الصيادون في رأس عيسى في محافظة الحديدة، معظمهم من الخوخة حيث يشتغلون على مدار العام بعيدين عن أسرهم وهناك تجمعات للصيادين في محافظة عدن تم اقتلاعهم من مناطقهم من أجل إخلائها ومنحها للمستثمرين والمتنفذين، ولا شك أن نوعية مساكنهم المبنية من القش أو الخشب أو الصفيح تجعل من السهل اقتلاعهم في أيام معدودة.

إن هذه الأوضاع غير المستقرة سواء في السكن أو في العمل الموسمي في البحر، لا يشجع الكثير من الصيادين على الزواج وبناء الأسرة، حيث نلاحظ عزوفهم عن الاستقرار الاجتماعي، ولا شك أن لهذه الأوضاع تأثيراً في فتور علاقة بعض تجمعات الصيادين مع محيطهم الاجتماعي.

ويتبين من خلال إجابات العينة المدروسة (جدول رقم 25) أن 48.2% يقدرون علاقتهم بالمجتمع المحيط بهم بأنها ممتازة، وذكر 26.3% بأن العلاقة جيدة جداً، و22.8% علاقتهم بمحيطهم جيدة، و2.2% ضعيفة.

وتعكس هذه المؤشرات حالة عدم الاستقرار الأسري لدى الصيادين في المناطق التي يميلون إلى أن تكون مواقع سكنهم الدائم بسبب هذه الأوضاع مما يضعف من قدرتهم على التكيف والتأقلم مع محيطهم الاجتماعي.

جدول رقم (26) يبين إجابات المبحوثين حول تأثير عملهم الطويل في البحر على علاقتهم بأفراد أسرهم

الإجمالي	المحافظة									ما تأثير عملك الطويل في البحر على علاقتك بأفراد أسرتك	
	المهرة	لحج	عدن	شبو	حضر موت	الحديدة	حجة	تعز	أبين	التكرار	%
36	1	1	3	0	5	17	3	2	4	التكرار	فتور في العلاقة
%1.8	%2.8	%2.8	%8.3	%0	%13.9	%47.2	%8.3	%5.6	%11.1	%	%
79	11	2	3	0	26	29	3	1	4	التكرار	تفاقم الصراعات مع الزوجة
%3.9	%13.9	%2.5	%3.8	%0	%32.9	%36.7	%3.8	%1.3	%5.1	%	%
174	26	4	6	9	84	23	1	4	17	التكرار	ضعف تربية الأبناء
%8.6	%14.9	%2.3	%3.4	%5.2	%48.3	%13.2	%0.6	%2.3	%9.8	%	%
1736	186	74	158	66	490	500	63	91	108	التكرار	علاقة طبيعية
%85.7	%10.7	%4.3	%9.1	%3.8	%28.2	%28.8	%3.6	%5.2	%6.2	%	%

ومن المعروف أن مهنة الصيد البحري لها ظروفها التي تجعل الصيادين ينقطعون عن أسرهم مدداً طويلة وهم يمارسون نشاطهم في البحر، إما لأيام التي تستغرقها كل رحلة صيد أو للأشهر التي ينتقل فيها الصيادون في مواسم الرياح من مناطقهم إلى مناطق أخرى تتمتع بظروف مواتية للصيد.

ولا شك أن لهذه الانقطاعات تأثيراً كبيراً على العلاقات الاجتماعية بشكل عام وعلى علاقة الصياد بأفراد أسرته بشكل خاص، ويصعب إلى حد ما في مجتمع محافظ كالمجتمع اليمني الحصول على إجابات دقيقة حول العلاقات الأسرية التي تحاط بالتحفظ والكتمان.

ويبين الجدول رقم (26) أن أعلى نسبة من المبحوثين يفيدون بأن عملهم الطويل في البحر لا يؤثر على علاقتهم بأسرهم ويعتبرون العلاقة طبيعية ويمثلون نسبة 85.7%، بينما يفيد آخرون بأن العمل الطويل في البحر يؤثر على علاقة الصياد بأسرته، فقد يؤدي ذلك إلى فتور في العلاقة، كما أجاب 1.8% من أفراد العينة، أو تفاقم الصراعات مع الزوجة كما أفاد 3.9%، أو أن غياب الصياد يؤثر في ضعف تربية وتنشئة الأبناء حسب إجابة 8.6%.

والملاحظ هنا أن النسبة تقل كلما ازدادت حساسية العلاقة، فالغالبية لا تعترف بوجود تأثير في الحالات الثلاث المذكورة، ثم نجد نسبة الذين يعترفون بضعف تربية الأبناء وتنشئتهم أكثر من الذين يعترفون بتفاقم الصراعات مع الزوجة، وهؤلاء بدورهم أكثر من الذين يعترفون بفتور العلاقة مع الزوجة، وهكذا تقل النسبة كلما اتجهنا نحو الأمور الأكثر حساسية وخصوصية، لذلك قد لا تكون إجابات المبحوثين في هذه الموضوعات واقعية، وعلى الرغم من أهمية ماتحملة من مدلولات في إبراز طبيعة ونوع العلاقة التي تربطهم بأسرهم والتي تؤثر على نمط العلاقة الأسرية وتأثيراتها على الزوجة والأبناء وعلى بروز عامل الاستقرار الأسري وعوامل أخرى كالتوافق والترابط والمحبة والوثام بين أفراد الأسرة أو بروز مظاهر الفرقة والصراع والخلافات.

جدول رقم (27) يبين علاقة العمل بقطاع الإنتاج السمكي حسب المحافظة

الإجمالي		علاقة العمل بقطاع الإنتاج السمكي				المحافظة
%	العدد	عمل مع الآخرين بأجر		خاص		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%36.2	47	%63.8	83	أبين
%100.0	96	%41.7	40	%58.3	56	تعز
%100.0	70	%64.3	45	%35.7	25	حجة
%100.0	561	%61.5	345	%38.5	216	الحديدة
%100.0	582	%29.4	171	%70.6	411	حضرموت
%100.0	76	%27.6	21	%72.4	55	شبو
%100.0	168	%33.9	57	%66.1	111	عدن
%100.0	80	%41.3	33	%58.8	47	لحج
%100.0	215	%26.5	57	%73.5	158	المهرة
%100.0	1978	%41.3	816	%58.7	1162	الإجمالي

تعتبر وسائل الإنتاج عاملاً محدداً لإمكانات الإنتاج وعلاقات العمل في القطاع السمكي والأحياء البحرية، ويعرض الجدول رقم (27)، ورقم (28)، البيانات الخاصة بعلاقات العمل وملكية وسائل الإنتاج، في قطاع الصيد البحري، ويتبين من الجدولين المذكورين اللذين يتطابق فيهما عدد الذين يعملون لحسابهم الخاص في الجدول رقم (27) مع عدد الذين يمتلكون قارب صيد في الجدول (28)، في مقابل تطابق عدد الذين يعملون مع الآخرين بأجر مع عدد الذين لا يمتلكون قوارب صيد.

إن 58.7% من إجمالي عينة الدراسة يمتلكون قوارب ويعملون لحسابهم الخاص بينما 41.3% صيادين أجراء لا يمتلكون قوارب صيد، وتشير البيانات التفصيلية في الجدولين إلى وجود تباين كبير في علاقات العمل وامتلاك وسائل الإنتاج بين عينات الدراسة في المحافظات.

جدول رقم (28) يبين وجود قارب لدى المبحوثين حسب المحافظة

الإجمالي		هل لديك قارب صيد				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%36.2	47	%63.8	83	أبين
%100.0	96	%41.7	40	%58.3	56	تعز
%100.0	70	%64.3	45	%35.7	25	حجة
%100.0	561	%61.5	345	%38.5	216	الحديدة
%100.0	582	%29.4	171	%70.6	411	حضرموت
%100.0	76	%27.6	21	%72.4	55	شبو
%100.0	168	%33.9	57	%66.1	111	عدن
%100.0	80	%41.3	33	%58.8	47	لحج
%100.0	215	%26.5	57	%73.5	158	المهرة
%100.0	1978	%41.3	816	%58.7	1162	الإجمالي

حيث تسجل عينات الدراسة في المحافظات المطلة على البحر العربي أعلى النسب بين من يمتلكون قوارب صيد ويعملون لحسابهم، وهي على التوالي : المهرة %73.5، شبوة %72.4، حضر موت %70.6، عدن %66.1، أبين %63.85، لحج %58.8، بينما تسجل عينات الدراسة في المحافظات المطلة على البحر الأحمر أدنى النسب بين من يمتلكون قوارب الصيد وهي على التوالي : تعز %58.3، الحديدة %38.5، حجة %35.7. وهذه المؤشرات تبين أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في حصول الصيادين على قوارب الصيد والتي ترجع إلى عوامل عديدة منها :

- قدرة بعض الصيادين بشكل فردي على شراء القوارب بقروض وأرباح مركبة من بنك التسليف .
- سهولة وصول الصيادين إلى المؤسسات الإقراضية أو صعوبة وصولهم إليها علاوة على تعقد إجراءات الحصول على القرض أو وجود الأرباح المركبة المنامية على القروض.
- تدني دخول بعض الصيادين لا يمكنهم من الحصول على خدمة القرض بالمقابل يقبل البعض الآخر على هذه الخدمة بسبب زيادة الدخل، أو وجود مصادر دخل إضافية أخرى لديهم .
- عدم تأمين بعض الجمعيات هذه الخدمة للصيادين أي توفير الشروط والظروف المناسبة للحصول على قوارب الصيد من المؤسسات الإقراضية وعبر الجمعيات، في حين يتمكن البعض الآخر منها من توفير هذه الخدمة بحكم ما تمتلكه من علاقات وثيقة بمؤسسات الإقراض الوطنية .

جدول رقم (29) يبين كيفية الحصول على القارب حسب المحافظة

الإجمالي	إذا كانت الإجابة بنعم من أين حصلت على القارب								المحافظة	
	العدد	شراكة		إيجار		من الدولة		ملك		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
أبين	83	1.2%	1	0%	0	7.2%	6	91.6%	76	
تعز	56	0%	0	1.8%	1	7.1%	4	91.1%	51	
حجة	25	0%	0	0%	0	68.0%	17	32.0%	8	
الحديدة	216	2.8%	6	0.9%	2	10.2%	22	86.1%	186	
حضر موت	411	5.6%	23	0%	0	0%	0	94.4%	388	
شبوة	55	1.8%	1	0%	0	0%	0	98.2%	54	
عدن	111	3.6%	4	0%	0	3.6%	4	92.8%	103	
لحج	47	0%	0	0%	0	0%	0	100%	47	
المهرة	158	8.9%	14	0%	0	1.3%	2	89.9%	142	
الإجمالي	1162	4.2%	49	0.3%	3	4.7%	55	90.8%	1055	

ويوضح الجدول رقم (29)، كيفية الحصول على القارب، وتبين، أن 90.8% من إجمالي العينة أفادوا بأنهم يمتلكون القوارب، بينما أجاب 4.7% بأنهم حصلوا على القوارب من الدولة، و 0.3% يستأجرون القوارب، وهم من عيني الدراسة في محافظتي تعز بنسبة 1.8%، والحديدة بنسبة 0.9%. أما 4.2% من إجمالي العينة فقد أفادوا بأنهم يمتلكون قوارب بالشراكة مع آخرين.

والملاحظ أن أقل نسبة امتلاك للقوارب بشكل عام والامتلاك للقوارب الخاصة هم من أفراد عينة محافظة حجة، أما أعلى نسبة للملكية الخاصة للقوارب هي 100% من عينة محافظة لحج، وتتقارب بقية عينات الدراسة في المحافظات الأخرى إلى حد ما في نسب الملكية الخاصة للقوارب وبدون دعم، فتتراوح بين 86.1% من عينة محافظة الحديدة، و 98.2% من عينة محافظة شبوة.

جدول رقم (30) يبين كيفية الحصول على القارب من الدولة حسب المحافظة

الإجمالي		كيف كان حصولك على القارب من الدولة						المحافظة
العدد	%	قرض بدون فوائد		قرض بفوائد		تمليك		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
6	100.0%	2	33.3%	2	33.3%	2	33.3%	أبين
4	100.0%	0	0.0%	4	100.0%	0	0.0%	تعز
17	100.0%	0	0.0%	17	100.0%	0	0.0%	حجة
22	100.0%	5	22.7%	15	68.2%	2	9.1%	الحديدة
4	100.0%	0	0.0%	2	50.0%	2	50.0%	عدن
2	100.0%	1	50.0%	1	50.0%	0	0.0%	المهرة
55	100.0%	8	14.5%	41	74.5%	6	10.9%	الإجمالي

أما عن كيفية الحصول على القارب بدعم من الدولة، فنتوزع إجابة المبحوثين في ثلاث فئات كما يبينها الجدول رقم (30)، الفئة الأولى ويشكلون 10.9% من إجمالي أفراد العينة الذين حصلوا على قوارب بدعم من الدولة، أفادوا بأنهم ملكوا القوارب من قبل الدولة، والفئة الثانية ويشكلون الأغلبية 74.5% من نفس العينة أجابوا بأنهم حصلوا على القوارب بقرض مدفوع الفوائد، فيما قال 14.5% أنهم حصلوا على القوارب بقرض بدون فوائد.

وبالنظر إلى البيانات التفصيلية في الجدول السابق، نجد أن جميع المحافظات الساحلية حصلت على قوارب بدعم من الدولة، باستثناء حضرموت وشبوة ولحج حسب إفادة أفراد العينات المبحوثة في كل محافظة، كما نجد أن هناك تفاوتاً في أشكال دعم الدولة في الحصول على القوارب، فبعض المحافظات مثل تعز وحجة، حصل جميع أفراد العينة على القوارب من خلال القرض بدون فوائد، بينما حصلت بعض المحافظات على القوارب بكافة الأشكال، بالتمليك، والقروض بفوائد وبدون فوائد مثل أبين والحديدة، أما في عدن فنتوزع نسبة العينة مناصفة بين التمليك والقرض بدون فوائد، كذلك أفراد عينة المهرة حصل نصفهم على القوارب بقروض بدون فوائد والنصف الآخر بفوائد، ولا يوجد تمليك.

جدول رقم (31) يبين هل تحسن دخل المبحوثين بعد حصولهم على القارب من الدولة

الإجمالي		هل تحسن دخلك بعد حصولك على القارب				المحافظة
العدد	%	لا		نعم		
		العدد	%	العدد	%	
6	100.0%	0	0.0%	6	100.0%	أبين
4	100.0%	1	25.0%	3	75.0%	تعز
17	100.0%	2	11.8%	15	88.2%	حجة
22	100.0%	1	4.5%	21	95.5%	الحديدة
4	100.0%	1	25.0%	3	75.0%	عدن
2	100.0%	0	0.0%	2	100.0%	المهرة
55	100.0%	5	9.1%	50	90.9%	الإجمالي

ويتضح من الجدول رقم (31) أن 90.9% من الذين حصلوا على القارب عبر الدولة، أفادوا بأن دخلهم قد تحسن بعد حصولهم على القارب، وهذا وضع بديهي لا يحتاج إلى تأكيد، غير أن 9.1% من نفس العينة أجابوا بأن دخلهم لم يتحسن، وهؤلاء بلا شك من فئة الحاصلين على القارب كقرض بفوائد من بنك التسليف الزراعي، فيذهب جزء من دخلهم لتسديد أقساط القرض.

إن هذه المؤشرات أوضحت أن القروض التي حصل عليها الصيادون لم تكن في مصلحتهم لأن الفوائد الناتجة عنها كانت مضاعفة، ولهذا لم تحقق النتائج المرجوة منها والهادفة إلى تحسين أوضاع الصيادين بل شكلت عبئاً عليهم.

جدول رقم (32) يبين لماذا لا يوجد لدى المبحوثين قارب حسب المحافظة

الإجمالي	إذا كان لا يوجد لديك قارب فلماذا						المحافظة	
	العدد	كان لدي قارب وتحطم		ليس لدي الإمكانيات		لا أريد		
		%	العدد	%	العدد	%		العدد
100.0%	47	0.0%	0	95.7%	45	4.3%	2	أبين
100.0%	40	0.0%	0	100.0%	40	0.0%	0	تعز
100.0%	45	0.0%	0	100.0%	45	0.0%	0	حجة
100.0%	345	0.0%	0	100.0%	345	0.0%	0	الحديدة
100.0%	171	0.0%	0	97.7%	167	2.3%	4	حضر موت
100.0%	21	0.0%	0	100.0%	21	0.0%	0	شبو
100.0%	57	0.0%	0	98.2%	56	1.8%	1	عدن
100.0%	33	0.0%	0	100.0%	33	0.0%	0	لحج
100.0%	57	1.8%	1	98.2%	56	0.0%	0	المهرة
100.0%	816	0.1%	1	99.0%	808	0.9%	7	الإجمالي

أما الذين لا يوجد لديهم قوارب، فيوضح من الجدول رقم (32) أن أغلبهم ويشكلون 99% ليس لديهم إمكانية لشراء قوارب بينما أجاب 0.9% بأنهم لا يريدون امتلاك قوارب.

ومن خلال الجداول السابقة، وتقارير الباحثين يمكن تصنيف الصيادين من حيث علاقات العمل ووسائل الإنتاج، بصفة عامة في جميع المحافظات الساحلية على النحو الآتي:

1- صيادون يملكون القوارب التقليدية ووسائل الإنتاج الأخرى من شبك ووتر وغيرها، وفي هذه الحالة يقسم دخل الرحلة بعد تصفية التكاليف، ويتم تقسيم الدخل الصافي على أساس أن القارب والمحرك وأدوات الصيد الأخرى، تحصل على ثلث الدخل الصافي، ويتقاسم طاقم القارب بقية الدخل بما فيهم الربان بالتساوي، وفي حالة الخسارة أي إذا لم يغط الإنتاج تكاليف الرحلة، يتحمل الربان تغطية التكاليف، أما باقي أفراد الطاقم فلا يحصلون على شيء.

2- صيادون يستأجرون القوارب بينما يملكون المحرك وأدوات الصيد الأخرى، وفي هذه الحالة يتم تقاسم الدخل، بحيث يوزع ثلث الدخل الصافي على مالك القارب والربان الذي يمتلك المحرك والأدوات، ثم يوزع الثلثان بالتساوي بين أفراد الطاقم بما فيهم الربان، ويتحمل الربان الخسارة بمفرده، ولا يحصل مالك القارب وباقي الطاقم على شيء.

3- صيادون يعملون بالأجر مع الآخرين ولا يملكون شيئاً، فيحصلون على نصيبهم كأفراد في الطاقم

حسب التقسيم السابق.

4- أما الصيادون الذين يعملون في قوارب الصيد التجارية، فيستلمون مرتبات شهرية مقطوعة تتراوح ما بين 50-100 ألف ريال في الشهر.

8- تأثير الصيد التجاري على إنتاج الصيادين التقليديين :-

تكررت الشكوى في جميع مناطق الصيد التي نزل إليها الفريق الميداني لهذا البحث، وهي الشكوى من سفن الصيد المرخص لها بالاصطياد في البحر على بعد 6 أميال بحرية التي لا تلتزم بالمناطق المخصصة لها وتدخل إلى مناطق الصيد التقليدي للصيادين أصحاب القوارب الصغيرة، وتقوم بجرف الأسماك والأحياء البحرية الصغيرة بشكل تدميري فهي تستخدم شباكاً يسمنونها المجارف أو المساحيب والتي وضعت فيها ثقالات بالأطنان حتى تتمكن من الثبات في قاع البحر مما يسبب تدمير الشعب المرجانية وبالتالي الجرف للأسماك الصغيرة والكبيرة والأحياء الأخرى، وبعدها يتم رمي الأسماك غير المرغوبة وهي عادة الصغيرة الحجم من نوع الديرك وغيرها، ولا يقتصر الأمر على هذا الأسلوب في الصيد بل يتعداه إلى مضايقة الصيادين في رزقهم وإفقارهم من خلال اقتراب هذه السفن إلى الشواطئ ووضع الشباك الكبيرة فوق شباك الصيادين التقليديين ومن ثم جرفها مع الصيد.

إن اقتراب هذه السفن إلى الشواطئ يدمر بيئة التكاثر للأسماك التي تبيض على الشواطئ ومن ثم تفقس بيوضها هناك لتعود إلى الشعب المرجانية التي تعتبر المأوى والمرعى للأسماك والمكان المناسب لنموها، وبسبب هذه الخروقات ستعرض هذه الثروة إلى التناقص السريع وهو ما حصل من خلال مقارنة الصيادين أنفسهم، فقبل وجود هذه السفن كانت أماكن الصيد بالنسبة لهم قريبة ويصطادون ما يحتاجونه بسهولة ويسر، أما في الوقت الحالي يذهبون إلى أماكن بعيدة معرضين حياتهم للخطر.

ويمارس ملاك القوارب الكبيرة من اليمينيين نفس الأسلوب الجارف للشعب المرجانية والمدمرة للبنية البحرية، ويشكو الصيادون عدم تجاوب السلطة المحلية وضعف مقدرة خفر السواحل على التعامل مع هذه المشكلة بشكل جدي.

جدول رقم (33) يبين إجابات المبحوثين حول شركات الاصطياد الكبرى ومدى تأثيرها على دخلهم

المحافظة	نعم	لا	هناك شركات اصطياد كبرى بدأت تعمل في مجال الاصطياد هل عملها أثر على دخلكم		الإجمالي	
			العدد	%	العدد	%
أبين	96	73.8%	34	26.2%	130	100.0%
تعز	92	95.8%	4	4.2%	96	100.0%
حجة	58	82.9%	12	17.1%	70	100.0%
الحديدة	515	91.8%	46	8.2%	561	100.0%
حضر موت	538	92.4%	44	7.6%	582	100.0%
شبو	51	67.1%	25	32.9%	76	100.0%
عدن	166	98.8%	2	1.2%	168	100.0%
لحج	76	95.0%	4	5.0%	80	100.0%
المهرة	190	88.4%	25	11.6%	215	100.0%
الإجمالي	1782	90.1%	196	9.9%	1978	100.0%

ويمكن معرفة تأثير الإصطياد التجاري على الصيادين التقليديين، وعلى البيئة البحرية والمخزون السمكي من خلال البيانات التي جمعت في الدراسة الميدانية للعيينة، وقد تم عرضها في الجدول رقم (33)، والجدول (34)، وحسب الجدول رقم (33)، فإن 90.1% من أفراد العينة أفادوا بأن شركات الإصطياد التجاري، أثرت سلباً على دخلهم، في مقابل 9.9% أفادوا بعدم وجود تأثير للصيد التجاري على دخلهم، ويبدو أن أفراد العينة الذين اجابوا بالنفي يمارسون عملهم في مناطق لا توجد فيها سفن الصيد التجاري، ومن خلال المؤشرات في الجدول السابق يلاحظ أن أعلى نسبة نفت وجود تأثير للصيد التجاري على نشاطها في محافظة شبوة حيث بلغت النسبة 32.9% من أفراد عينة المحافظة يليها في المرتبة 29.2% من أفراد عينة محافظة أبين، و17.1% من عينة حجة، أما أدنى نسبة فهي في محافظة عدن حيث أجاب 1.2% من أفراد عينة المحافظة بأنهم لا يتعرضون لأي تأثير من قبل سفن الصيد التجاري.

جدول رقم (34) يبين إجابات المبحوثين حول كيفية تأثير هذه الشركات على دخلهم (متعدد الإجابات)

كيف أثر على دخلكم								المحافظة
أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	أثرت سلباً على دخلهم	
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17.7%	17	97.9%	94	7.3%	7	11.5%	11	أبين
1.1%	1	100.0%	92	.0%	0	.0%	0	تعز
3.4%	2	96.6%	56	6.9%	4	8.6%	5	حجة
8.0%	41	100.0%	515	.0%	0	.0%	0	الحديدة
4.6%	25	99.8%	537	4.5%	24	6.1%	33	حضرموت
13.7%	7	100.0%	51	9.8%	5	5.9%	3	شبوة
11.4%	19	100.0%	166	0.0%	0	0.0%	0	عدن
7.9%	6	100.0%	76	0.0%	0	0.0%	0	لحج
28.4%	54	99.5%	189	3.2%	6	3.2%	6	المهرة
9.7%	172	99.7%	1776	2.6%	46	3.3%	58	الإجمالي

أما عن كيفية تأثير سفن الصيد التجاري على دخل الصيادين التقليديين فيوضح الجدول رقم (34)، أن ذلك يتم من خلال عدد من العوامل، يأتي في مقدمتها تأثير سفن الصيد التجاري على المخزون السمكي والمراعي، حيث أكد ذلك 99.7% من أفراد العينة، وأفاد 9.7% بأن سفن الصيد التجاري تقوم بتدمير الشبك ومعدات الصيد الأخرى، هذا من حيث التأثير السلبي على الإنتاج والبيئة البحرية، أما من حيث التنافس في السوق فقد أجاب 3.3% فقط من أفراد العينة بأن الصيد التجاري يحتكر السوق، وأفاد 2.6% بأن شركات الصيد تباع بسعر أرخص، وهذه مؤشرات تدل على أن الصيد التقليدي أعلى كلفة من الصيد التجاري كما أن هذا الأخير تقوم به شركات أجنبية تقصد أسواقاً خارجية، بالإضافة إلى أن حجم الصيد التجاري على مستوى الإنتاج والتسويق ما زال ضئيلاً، وإن كان كبيراً في تأثيراته المدمرة للبيئة البحرية.

جدول رقم (35) يبين معدل دخل المبحوثين من الاصطياد شهرياً حسب المحافظة

الإجمالي	معدل الدخل من الاصطياد شهرياً								المحافظة	
	العدد	أكثر من 30000		30000-20000		20000-15000		أقل من 15000		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
أبين	130	6.2%	8	21.5%	28	32.3%	42	40.0%	52	
تعز	96	16.7%	16	32.3%	31	40.6%	39	10.4%	10	
حجة	70	7.1%	5	11.4%	8	40.0%	28	41.4%	29	
الحديدة	561	8.9%	50	26.4%	148	44.0%	247	20.7%	116	
حضر موت	582	23.0%	134	14.9%	87	31.4%	183	30.6%	178	
شبو	76	10.5%	8	19.7%	15	30.3%	23	39.5%	30	
عدن	168	14.9%	25	45.8%	77	28.6%	48	10.7%	18	
لحج	80	21.3%	17	30.0%	24	41.3%	33	7.5%	6	
المهرة	215	32.6%	70	16.7%	36	34.0%	73	16.7%	36	
الإجمالي	1978	16.8%	333	23.0%	454	36.2%	716	24.0%	475	

من أجل معرفة الوضع الاقتصادي للصيادين جرى طرح العديد من الأسئلة على أفراد عينة البحث، حول معدل الدخل الشهري من الاصطياد، ومدى تغطيته لنفقات المعيشة، وعن مصادر الدخل الأخرى. وتم عرض نتائج الدراسة الميدانية في عدد من الجداول على النحو التالي:

يبين الجدول رقم (35) معدل الدخل الشهري للفرد لدى عينة الدراسة، حيث نجد أن نسبة الصيادين الذين يقل دخلهم الشهري عن 15000 ريال تبلغ 24.0% من إجمالي العينة، كما بلغت نسبة الصيادين الذين يتراوح دخلهم ما بين 15000-20000 ريال 36.2% من إجمالي العينة، وبلغت نسبة الصيادين الذين يزيد دخلهم عن ثلاثين ألف ريال 16.8%.

و بصورة إجمالية توضح البيانات السابقة أن دخول العاملين في الصيد البحري متدنية جداً خاصة وأن معدل الإعالة يصل إلى أكثر من 15 أفراد للفرد الواحد، وحسب المؤشرات فإن أكبر نسبة من الصيادين تحت خط الفقر (فقر الغذاء) وبحسب مسح ميزانية الأسرة لعام 1998م أن متوسط الدخل الذي يلبي احتياجات الأسرة في اليمن هو (36988) ريال في الشهر، ويعني هذا تدني نصيب الصيادين من كافة الخدمات بالضرورة فمستوى الدخل يلعب دوراً مهماً في حصول الفرد على الخدمات المختلفة (التهميش الحضري في المجتمع اليمني، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، ديسمبر 2004م، ص 21).

جدول رقم (36) يبين مدى كفاية الدخل من الاصطياد لتغطية نفقات المعيشة

الإجمالي		هل دخلك من الاصطياد يكفي لتغطية نفقاتك المعيشية						المحافظة
%	العدد	لا يكفي		يكفي إلى حد ما		يكفي		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%57.7	75	%26.2	34	%16.2	21	أبين
%100.0	96	%28.1	27	%46.9	45	%25.0	24	تعز
%100.0	70	%45.7	32	%48.6	34	%5.7	4	حجة
%100.0	561	%43.7	245	%45.6	256	%10.7	60	الحديدة
%100.0	582	%60.0	349	%27.0	157	%13.1	76	حضر موت
%100.0	76	%64.5	49	%26.3	20	%9.2	7	شبو
%100.0	168	%27.4	46	%50.0	84	%22.6	38	عدن
%100.0	80	%40.0	32	%40.0	32	%20.0	16	لحج
%100.0	215	%56.3	121	%21.9	47	%21.9	47	المهرة
%100.0	1978	%49.3	976	%35.8	709	%14.8	293	الإجمالي

ويلاحظ أن كفاية الدخل يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية الحياة المعيشية للصيادين إلى حد كبير وقد لوحظ إن استجابة العينة المبحوثة من الصيادين في الإجابة تفاوتت من محافظة إلى أخرى وعلى مستوى كل محافظة، وإن أولى المحافظات التي عبر عنها الصيادون من أن دخولهم من الاصطياد كافية لتغطية نفقات المعيشة هي محافظة تعز وبنسبة 25.0% ثم جاء في الترتيب الثاني من حيث التأكيد على كفاية الدخل محافظة عدن وبنسبة 22.0%، وفي المرتبة الثالثة محافظة المهرة وبنسبة 21.0% ومحافظة لحج في المرتبة الرابعة وبنسبة 20.1% وأقلها كانت محافظتا شبوة وبنسبة 9.2% وحجة وبنسبة 5.7%.

ويتبين لنا من الجدول رقم (36) أن 14.8% فقط من إجمالي العينة أجابوا بأن دخلهم من الاصطياد يكفي لتغطية نفقات معيشتهم، وهي نسبة أقل من الذين يبلغ دخلهم أكثر من ثلاثين ألف ريال، كما أجاب 35.8% من إجمالي العينة بأن دخلهم يكفي إلى حد ما، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بأن دخلهم من الاصطياد لا يكفي نفقات معيشتهم 49.3% أي حوالي نصف العاملين بالصيد البحري.

إن هذه المعطيات والبيانات تؤكد على أن كفاية الدخل هو مؤشر هام من مؤشرات تحسين أوضاع الصيادين وتطوير مستوى ونمط معيشتهم وهذا مرهون كذلك بتوافر مقومات وعوامل أخرى مساعدة وداعمة لتحقيق كفاية الدخل للصيادين منها تحسين خدمات البنية التحتية لتوفير مصادر دخل ثانوية لهم من خلال تأمين فرص الاقراض الميسر والسهل لهم ولأسرهم، توفير فرص عمل مجزية للشباب العاطلين عن العمل الذين ينتمون إلى هذه الفئة.

جدول رقم (37) يبين وجود مصادر دخل إضافية للمبحوثين حسب المحافظة

الإجمالي		هل لديك مصدر دخل إضافي				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%91.5	119	%8.5	11	أبين
%100.0	96	%89.6	86	%10.4	10	تعز
%100.0	70	%100.0	70	%0.	0	حجة
%100.0	561	%97.0	544	%3.0	17	الحديدة
%100.0	582	%97.1	565	%2.9	17	حضرموت
%100.0	76	%92.1	70	%7.9	6	شبو
%100.0	168	%79.2	133	%20.8	35	عدن
%100.0	80	%90.0	72	%10.0	8	لحج
%100.0	215	%96.3	207	%3.7	8	المهرة
%100.0	1978	%94.3	1866	%5.7	112	الإجمالي

وقد سئل المبحوثون عن ما إذا كانت لديهم مصادر دخل إضافية، وكانت الإجابة كما يعرضها الجدول رقم (37) أن 94.3% من إجمالي العينة أفادوا بأنه لا توجد لديهم مصادر دخل أخرى غير الصيد البحري، بينما أفاد 5.7% فقط بأن لديهم مصادر دخل إضافية.

جدول رقم (38) يبين نوع مصادر الدخل الإضافية للمبحوثين حسب المحافظة

الإجمالي		إذا كانت الإجابة بنعم ماهو مصدر دخلك الإضافي										المحافظة
%	العدد	معاش تقاعد		عمل الزوجة		أعمال حرة		وظيفة في قطاع خاص		وظيفة حكومية		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	11	%0	0	%0	0	%45.5	5	%0	0	%54.5	6	أبين
%100.0	10	%0	0	%0	0	%70.0	7	%0	0	%30.0	3	تعز
%100.0	17	%0	0	%5.9	1	%52.9	9	%11.8	2	%29.4	5	الحديدة
%100.0	17	%0	0	%0	0	%52.9	9	%11.8	2	%35.3	6	حضرموت
%100.0	6	%0	0	%0	0	%83.3	5	%0	0	%16.7	1	شبو
%100.0	35	%5.7	2	%2.9	1	%5.7	2	%5.7	2	%80.0	28	عدن
%100.0	8	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%100.0	8	لحج
%100.0	8	%0	0	%0	0	%62.5	5	%0	0	%37.5	3	المهرة
%100.0	112	%1.8	2	%1.8	2	%37.5	42	%5.4	6	%53.6	60	الإجمالي

وفي هذه النسبة الضئيلة جداً للذين توجد لديهم مصادر أخرى، تحتل الوظيفة الحكومية كما يوضح الجدول رقم (38) المرتبة الأولى في مصادر الدخل الإضافية لأفرادها بنسبة 53.6%، وتقع الأعمال الحرة في المرتبة الثانية بنسبة 37.5% وتأتي الوظيفة في القطاع الخاص في المرتبة الثالثة بنسبة 5.4% من الصيادين الذين أقروا بوجود مصادر دخل أخرى، وتبلغ نسبة الذين يحصلون على معاش تقاعدي 1.8% وتقتصر هذه الحالة على محافظة عدن فقط، كما يحصل 1.8% على مصدر دخل إضافي من عمل الزوجة، وهذه النسبة تتوزع بين محافظتين فقط هما محافظة الحديدة بنسبة 5.9%، ومحافظة عدن بنسبة 2.9% من أفراد عينة المحافظة الذين أفادوا بوجود دخل إضافي للأسرة من عمل الزوجة.

ويلاحظ من البيانات التفصيلية في جدول رقم (38)، أن المحافظات الساحلية الواقعة على البحر العربي تستحوذ على أعلى النسب في التحاق الصيادين بالوظيفة الحكومية، حيث تصل نسبة الذين أفادوا بأن مصدر دخلهم الإضافي من هذه الوظيفة في محافظة لحج إلى 100%، و80% في عينة محافظة عدن، و54.5% في عينة محافظة أبين و 37.5% في المهرة و 35.3% في حضرموت، بينما نسب المتحقيقين في الوظائف الحكومية في المحافظات الواقعة على ساحل البحر الأحمر، تعز والحديدة، فهي 30%، و29.4% على التوالي.

جدول رقم (39) يبين ماذا يفعل المبحوثين في المواسم التي لا يستطيعون الاصطياد فيها

الإجمالي	ماذا تفعل في المواسم التي لا تستطيع الاصطياد فيها								المحافظة	
	العدد	غير مبين		انتقل للعمل في منقطة أخرى		أوقف عن العمل		لدي مهنة أخرى		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
أبين	130	0	0	6	4.6%	113	86.9%	11	8.5%	
تعز	96	0	0	6	6.3%	83	86.5%	7	7.3%	
حجة	70	0	0	0	0%	66	94.3%	4	5.7%	
الحديدة	561	0	0	38	6.8%	510	90.9%	13	2.3%	
حضرموت	582	5	0.9%	75	12.9%	465	79.9%	37	6.4%	
شبو	76	1	1.3%	4	5.3%	67	88.2%	4	5.3%	
عدن	168	0	0%	19	11.3%	129	76.8%	20	11.9%	
لحج	80	0	0%	7	8.8%	71	88.8%	2	2.5%	
المهرة	215	0	0%	36	16.7%	172	80.0%	7	3.3%	
الإجمالي	1978	6	0.3%	191	9.7%	1676	84.7%	105	5.3%	

وفي المواسم التي لا يستطيع فيها الصيادون الاصطياد، يبين الجدول رقم (39) أن 84.7% من أفراد العينة يتوقفون عن العمل ويبقون في مناطقهم، بينما ينتقل 9.7% إلى العمل في مناطق أخرى، و5.3% لديهم مهنة أخرى، و0.3% غير مبين.

وقد تصل مواسم الرياح والظروف غير المواتية للاصطياد في بعض المناطق إلى خمسة أشهر، وفي هذه الحالة يمارس الصيادون نشاطهم في المناطق القريبة من الساحل ويصطادون كميات قليلة أو ينتقلون إلى مناطق أخرى، أو يمارسون مهنة أخرى ويصبح النشاط السمكي ذا طابع موسمي في مثل هذه الأحوال كما يبين الجدول السابق.

جدول رقم (40) يبين إجابات المبحوثين حول فرص العمل المتاحة للشباب في مناطقهم غير مهنة الصيد

(متعدد الإجابات)

الإجمالي	المحافظة									فرص العمل المتاحة للشباب في منطقتكم	
	أبين	تعز	حجة	الحديدة	حضر موت	شبوثة	عدن	لحج	المهرة	التكرار	%
54	14	0	0	10	10	2	0	0	18	14	25.9%
%100.0	%25.9	%0.0	%0.0	%18.5	%18.5	%3.7	%0.0	%0.0	%33.3	%	
30	5	0	0	16	6	0	0	0	3	5	16.7%
%100.0	%16.7	%0.0	%0.0	%53.3	%20.0	%0.0	%0.0	%0.0	%10.0	%	
25	4	0	0	11	10	0	0	0	0	4	16.0%
%100.0	%16.0	%0.0	%0.0	%44.0	%40.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	
174	12	3	1	79	36	4	8	1	30	12	6.9%
%100.0	%6.9	%1.7	%0.6	%45.4	%20.7	%2.3	%4.6	%0.6	%17.2	%	
166	7	2	3	128	9	2	1	0	14	7	4.2%
%100.0	%4.2	%1.2	%1.8	%77.1	%5.4	%1.2	%0.6	%0.0	%8.4	%	
28	1	0	0	16	7	0	2	0	2	1	3.6%
%100.0	%3.6	%0.0	%0.0	%57.1	%25.0	%0.0	%7.1	%0.0	%7.1	%	
1595	95	91	66	497	383	68	157	79	159	95	6.0%
%100.0	%6.0	%5.7	%4.1	%31.2	%24.0	%4.3	%9.8	%5.0	%10.0	%	

ويعرض الجدول رقم (40) إجابات المبحوثين حول فرص العمل المتاحة أمام الشباب في مناطقهم، ويبدو من البيانات أن فرص العمل في غير مهنة الصيد البحري قليلة جداً، فقد أجاب 77.0% من أفراد العينة المدروسة بأنه لا توجد فرص عمل، بينما توزعت نسبة القائلين بوجود فرص أخرى غير الصيد على النحو التالي: وظائف حكومية 8.4%، أعمال حرة 8%، زراعة 2.6%، تجارة 1.4%، العمل في الميناء 1.4%، صناعة 1.2%.

ويلاحظ أن فرص العمل الأخرى أكثر وفرة في محافظة حضرموت، يليها فرص العمل في محافظة الحديدة، ثم محافظة المهرة، فمحافظة أبين، وتقل فرص العمل في لحج التي اقتصررت إجابة بعض عينتها على الوظائف الحكومية فقط، وتزيد عليها محافظتنا تعز وحجة بوجود فرص في أعمال حرة بالإضافة إلى الوظائف الحكومية، أما في شبوة فهناك فرص أخرى في الزراعة والوظائف الحكومية والأعمال الحرة.

جدول رقم (41) يبين هل يوجد علم بالتشريعات في المجال السمكي لدى المبحوثين

الإجمالي		هل لديك علم بالتشريعات في المجال السمكي				المحافظة
%	العدد	لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%64.6	84	%35.4	46	أبين
%100.0	96	%89.6	86	%10.4	10	تعز
%100.0	70	%72.9	51	%27.1	19	حجة
%100.0	561	%87.5	491	%12.5	70	الحديدة
%100.0	582	%69.8	406	%30.2	176	حزموت
%100.0	76	%77.6	59	%22.4	17	شبو
%100.0	168	%81.0	136	%19.0	32	عدن
%100.0	80	%91.3	73	%8.8	7	لحج
%100.0	215	%75.8	163	%24.2	52	المهرة
%100.0	1978	%78.3	1549	%21.7	429	الإجمالي

يعد قطاع الصيد البحري من القطاعات الواعدة للاستثمار، وتقوم الحكومة اليمنية بالترويج لفرص الاستثمار في هذا المجال أمام القطاع الخاص المحلي والشركات الأجنبية، وفي هذا الإطار نشطت الحكومة في إصدار القوانين واللوائح المنظمة للعمل في القطاع السمكي، ومن بينها ما يتعلق بتنظيم مناطق الاصطياد وتوزيعها بين الصيد التجاري والصيد التقليدي بحيث أصبح لزاماً على الصيادين أن يكون لديهم الإلمام الكافي بهذه القوانين، ولكن كما يوضح الجدول رقم (41)، فإن 21.7% فقط من أفراد العينة لديهم علم بالتشريعات في المجال السمكي، في مقابل 78.3% أفادوا بعدم علمهم بهذه التشريعات.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى وجود تباين في إجابات المبحوثين بين المحافظات، وقد لا نجد لهذا التباين أي مبررات مقنعة، فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة الذين لديهم علم بالتشريعات في محافظة حجة 27.1%، من عينة المحافظة، بينما تبلغ نسبة هؤلاء 12.5% في عينة محافظة الحديدة، مع أن معدلات اتجاهات التنمية البشرية في محافظة الحديدة أعلى نسبياً من محافظة حجة ومن ذلك معدلات التعليم، وقد أوضحت الدراسة سابقاً أن الحالة التعليمية لأفراد العينة في الحديدة أفضل من حجة، وتسجل محافظة أبين أعلى نسبة لمن لديهم علم بالتشريعات في المجال السمكي حيث تبلغ 35.4% من أفراد العينة في المحافظة، تليها محافظة حزموت 30.2% من عينة المحافظة، ثم محافظة شبوة 40.8%، ويمكن تبرير نسبة ارتفاع الوعي بالتشريعات لدى عينات هذه المحافظات الأخيرة إذا لاحظنا ارتفاع نسبة الصيادين الذين يدافعون عن حقوقهم عبر الجمعيات أو التعاونيات، كما سنوضح ذلك عند تحليل الجدول التالي، فلاشك أن للتعاونيات دور في رفع وعي الصيادين في هذه المحافظات بالتشريعات.

جدول رقم (42) يبين إجابات المبحوثين حول كيفية الدفاع عن حقوقهم

المحافظة	كيف يتم الدفاع عن حقوقك								الإجمالي
	عبر الجمعية / التعاونية	بشكل شخصي	أعراف	المكتب	العدد	%	العدد	%	
أبين	71	30	26	3	130	2.3%	20.0%	23.1%	100.0%
تعز	2	6	88	0	96	0.0%	91.7%	6.3%	100.0%
حجة	1	18	51	0	70	0.0%	72.9%	25.7%	100.0%
الحديدة	6	88	467	0	561	0.0%	83.2%	15.7%	100.0%
حضر موت	447	70	63	2	582	0.3%	10.8%	12.0%	100.0%
شبو	31	20	25	0	76	0.0%	32.9%	26.3%	100.0%
عدن	5	55	108	0	168	0.0%	64.3%	32.7%	100.0%
لحج	17	10	53	0	80	0.0%	66.3%	12.5%	100.0%
المهرة	147	49	18	1	215	0.5%	8.4%	22.8%	100.0%
الإجمالي	727	346	899	6	1978	0.3%	45.4%	17.5%	100.0%

يوضح الجدول (42) أن 45.4% من أفراد العينة يدافعون عن حقوقهم عن طريق الأعراف المتبعة في مهنة الصيد البحري، و36.8% عبر الجمعيات والتعاونيات السمكية، و17.5% يدافعون عن حقوقهم بشكل شخصي ويلجأ 3.3% من أفراد العينة إلى مكتب الثروة السمكية، وهذه النسبة الأخيرة تتوزع في ثلاث محافظات فقط هي أبين وحضر موت والمهرة.

وهكذا يتبين أن معظم الصيادين ليس لديهم علم بالتشريعات في مجال الصيد البحري، ويعتمدون على أنفسهم في الدفاع عن حقوقهم وحل مشاكلهم، ويؤثرون (المسالمة) حتى وإن أحاطت بهم كثير من التعسفات.

- فالصيادون يواجهون مشكلات عديدة من أهمها الدفاع عن حقوقهم، والتي يجب أن تتوافر من خلال آليات مؤسسية تتمثل في مصادر القوة التي ينبغي أن تتمتع بها الجمعيات التي تعمل في هذا المجال كون أن تأسيسها ونظام عملها يرتكز على هذا المنطلق ليحقق الغايات النهائية المنشودة والتي يجب أن تعنى بمناصرة قضايا الصيادين وتنظيم حملات التوعية والتأييد لتبني قضاياهم الاجتماعية ولتأمين أبسط المطالب والحقوق لهذه الشريحة السكانية التي تواجه مشكلات اجتماعية تتقارب إلى حد كبير مع الجماعات الهامشية من حيث أوضاعها والظروف التي تعيشها وإن كانت أحسن حالاً في تسيير أمور حياتها اليومية عن تلك التي تعيشها تلك الجماعات .

جدول رقم (43) يبين إجابات المبحوثين حول المؤسسات التي تؤثر على تنظيم حياتهم المعيشية والاجتماعية

المؤسسات التي تؤثر على تنظيم حياتكم المعيشية والاجتماعية										
المحافظة	الجمعيات الخيرية		الجمعيات التعاونية		المجالس المحلية		الشخصيات والوجهات الاجتماعية		لا شيء	
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	
أبين	8	6.2%	39	30.0%	13	10.0%	56	43.1%	38	29.2%
تعز	0	0%	7	7.3%	5	5.2%	96	100.0%	0	0%
حجة	0	0%	4	5.7%	26	37.1%	48	68.6%	0	0%
الحديدة	3	5%	14	2.5%	54	9.6%	526	93.8%	28	5.0%
حضر موت	49	8.4%	152	26.1%	47	8.1%	243	41.8%	149	25.6%
شبو	0	0%	11	14.5%	1	1.3%	37	48.7%	28	36.8%
عدن	3	1.8%	16	9.5%	21	12.5%	142	84.5%	13	7.7%
لحج	0	0%	24	30.0%	8	10.0%	69	86.3%	0	0%
المهرة	5	2.3%	46	21.4%	12	5.6%	95	44.2%	62	28.8%
الإجمالي	68	3.4%	313	15.8%	187	9.5%	1312	66.3%	318	16.1%

حول المؤسسات التي تؤثر في تنظيم الحياة الاجتماعية والمعيشية للصيادين، فحسب الجدول رقم (43) أجاب 66.3% من أفراد العينة أن الشخصيات والوجهات الاجتماعية هي التي تؤثر في تنظيم معيشتهم وحياتهم، وتأتي في الدرجة الثانية الجمعيات التعاونية كما أفاد 15.8% من العينة، وقد تبين في موضع آخر من الدراسة الميدانية الدور الذي تلعبه التعاونيات السمكية في حياة الصيادين في بعض المحافظات، مثل حضرموت وأبين ولحج،

اعترف 9.5% من العينة بدور مؤثر للمجالس المحلية في تنظيم حياة الصيادين، وهناك دور للجمعيات الخيرية في تنظيم حياة ما لا يزيد عن 3.4% من أفراد العينة، ومن الملاحظ أن دور الجمعيات الخيرية غائب تماماً في أربع محافظات هي: تعز، شبوة، لحج، حجة، بينما أفاد 16.1% أن لا أثر لأي من هذه المؤسسات أو غيرها في تنظيم شئونهم المعيشية والاجتماعية.

وتشير البيانات السابقة إلى أن أغلب أفراد العينة يخضعون للعلاقات الاجتماعية التقليدية في إدارة وتنظيم شئونهم المعيشية والاجتماعية، خاصة في عينة محافظة تعز، حيث أجاب جميع أفراد عينة المحافظة أي بنسبة 100% بتأثير الشخصيات والوجهات الاجتماعية، ونجد نفس الإجابة لدى 93.8% من عينة محافظة الحديدة، و84.5% من عينة محافظة عدن، و68.6% في حجة.

جدول رقم (44) يبين نوع علاقة المبحوثين بالجمعيات الخاصة بالصيادين

الإجمالي		ما نوع علاقتك بالجمعية				المحافظة
%	العدد	غير منتسب		منتسب		
		%	العدد	%	العدد	
100.0%	130	20.8%	27	79.2%	103	أبين
100.0%	96	56.3%	54	43.8%	42	تعز
100.0%	70	60.0%	42	40.0%	28	حجة
100.0%	561	75.2%	422	24.8%	139	الحديدة
100.0%	582	16.5%	96	83.5%	486	حضر موت
100.0%	76	18.4%	14	81.6%	62	شبو
100.0%	168	69.6%	117	30.4%	51	عدن
100.0%	80	41.3%	33	58.8%	47	لحج
100.0%	215	40.5%	87	59.5%	128	المهرة
100.0%	1978	45.1%	892	54.9%	1086	الإجمالي

ويتضح من الجدول رقم (44) حول علاقة الصيادين بالجمعيات إرتفاع نسبة عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات إلى 54.9% عن ما كانت عليه وهي 39% حسب إحصاء وزارة الثروة السمكية لعام 2004م لكن المعلومات التفصيلية المدونة في الجدول رقم (44) تشير إلى وجود اختلاف كبير في معدل المنتسبين للجمعيات بين المحافظات الواقعة على ساحل البحر العربي (المحافظات الجنوبية والشرقية) والمحافظات الواقعة على ساحل البحر الأحمر (المحافظات الشمالية)، وعلى سبيل المثال يبلغ معدل المنتسبين للجمعيات في حضرموت 83.5% وشبو 81.6% وأبين 79.2 مقارنة بنسبة 43% في تعز، و40% في حجة و24.8% في الحديدة، ويرجع ذلك إلى عراققة العمل التعاوني في المجال السمكي في مناطق البحر العربي، حيث يوضح الاستبيان الخاص بجمعيات الصيادين وجود عدد من الجمعيات منذ الستينيات من القرن الماضي بالإضافة إلى أن الكثير من الجمعيات ما زالت تعمل بنظام التعاونيات السمكية، الذي كان سائداً في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة وهي تعاونيات إنتاجية تقدم خدمات كثيرة لمنتسبيها .

جدول رقم (54) يبين طبيعة علاقة المبحوثين بالجمعيات

الإجمالي		ماهى طبيعة علاقتك بالجمعية								المحافظة
%	العدد	لا توجد علاقة		ضعيفة		جيدة		ممتازة		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%20.8	27	%36.9	48	%23.1	30	%19.2	25	أبين
%100.0	96	%56.3	54	%17.7	17	%25.0	24	%1.0	1	تعز
%100.0	70	%60.0	42	%40.0	28	%0.0	0	%0.0	0	حجة
%100.0	561	%75.2	422	%20.3	114	%3.4	19	%1.1	6	الحديدة
%100.0	582	%16.5	96	%30.4	177	%34.2	199	%18.9	110	حزموت
%100.0	76	%18.4	14	%46.1	35	%21.1	16	%14.5	11	شبو
%100.0	168	%69.6	117	%22.6	38	%7.1	12	%6.0	1	عدن
%100.0	80	%41.3	33	%45.0	36	%11.3	9	%2.5	2	لحج
%100.0	215	%40.5	87	%27.0	58	%19.5	42	%13.0	28	المهرة
%100.0	1978	%45.1	892	%27.9	551	%17.7	351	%9.3	184	الإجمالي

وحول طبيعة علاقة العينة المدروسة من الصيادين بالجمعيات السمكية، فقد أفاد 19.2% في أبين، و 18.9% في حزموت، و 14.5% في شبوة بأن علاقتهم بالجمعيات ممتازة، بينما نجدها متدنية جداً في كل من تعز 1% والحديدة 1.1% وحجة (0%).

وبشكل إجمالي ذكر 9.3% فقط من مجموع عينة الدراسة بأن علاقتهم بالجمعيات ممتازة، ووصفها 17.7% بالجيدة، و 27.9% أفادوا بأن علاقتهم بالجمعيات ضعيفة، أما أعلى نسبة من أفراد العينة وهي 45.1% فلا توجد لديهم علاقة بالجمعيات.

وهذا يعني أن هناك نسبة غير قليلة لا تنضوي في عضوية هذه الجمعيات وهذا مؤشر سلبي يوضح ضعف الدور الذي تلعبه الجمعيات في تشكيل وعي الصيادين أو إعادة تشكيل هذا الوعي الذي على أساسه تتحدد الكثير من القضايا والأولويات التي تلامس أساليب عملهم وظروف حياتهم المعيشية.

جدول رقم (46) يبين الخدمات التي تقدمها الجمعيات للمبحوثين

حسب المحافظة (متعدد الإجابات)

الإجمالي	المحافظة									الخدمات التي تقدمها لكم الجمعية	
	المهرة	لحج	عدن	شبو	حضر موت	الحديدة	حجة	تعز	أبين		
178	19	1	3	15	112	7	0	3	18	التكرار	دعم مالي
%100.0	%10.7	%6.6	%1.7	%8.4	%62.9	%3.9	%0.0	%1.7	%10.1	%	
29	3	4	0	0	19	0	0	0	3	التكرار	ثلج
%100.0	%10.3	%13.8	%0.0	%0.0	%65.5	%0.0	%0.0	%0.0	%10.3	%	
30	11	2	0	1	12	1	0	2	1	التكرار	وقود/زيوت
%100.0	%36.7	%6.7	%0.0	%3.3	%40.0	%3.3	%0.0	%6.7	%3.3	%	
184	14	1	4	13	120	2	0	3	27	التكرار	مكائن بحرية
%100.0	%7.6	%5.5	%2.2	%7.1	%65.2	%1.1	%0.0	%1.6	%14.7	%	
141	11	1	3	9	78	5	1	9	24	التكرار	أدوات ومعدات الاصطياد
%100.0	%7.8	%7.7	%2.1	%6.4	%55.3	%3.5	%7.7	%6.4	%17.0	%	
329	81	22	9	6	185	0	0	0	26	التكرار	ساحات الحراج
%100.0	%24.6	%6.7	%2.7	%1.8	%56.2	%0.0	%0.0	%0.0	%7.9	%	
417	82	9	4	17	258	7	0	17	23	التكرار	إقراض
%100.0	%19.7	%2.2	%1.0	%4.1	%61.9	%1.7	%0.0	%4.1	%5.5	%	
86	26	4	0	1	52	0	0	0	3	التكرار	مشاريع تسويقية
%100.0	%30.2	%4.7	%0.0	%1.2	%60.5	%0.0	%0.0	%0.0	%3.5	%	
2	0	0	0	0	1	0	0	0	1	التكرار	توعية
%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%50.0	%0.0	%0.0	%0.0	%50.0	%	
4	0	0	1	1	1	0	0	0	1	التكرار	تدريب / استشارات
%100.0	%0.0	%0.0	%25.0	%25.0	%25.0	%0.0	%0.0	%0.0	%25.0	%	
13	1	0	0	0	5	1	0	0	6	التكرار	صيانة معدات
%100.0	%7.7	%0.0	%0.0	%0.0	%38.5	%7.7	%0.0	%0.0	%46.2	%	
1294	85	54	152	49	202	541	69	72	70	التكرار	لا شيء
%100.0	%6.6	%4.2	%11.7	%3.8	%15.6	%41.8	%5.3	%5.6	%5.4	%	

إحتوت استمارة الاستبيان على إحدى عشرة خدمة من المتوقع أن تقدمها الجمعيات للصيادين المنضمين إليها، كل حسب إمكانياتها، وقد تم عرض إجابات المبحوثين حول هذه الخدمات في الجدول رقم (46) الذي يبين أن 47.8% من أفراد العينة لا يحصلون على أي خدمة من الجمعيات، وهؤلاء معظمهم بطبيعة الحال من غير المنتسبين للجمعيات، وتتنوع نسبة الذين أفادوا بأن الجمعيات لا تقدم لهم شيئاً حسب المحافظات على النحو الآتي: 41.8% في عينة محافظة الحديدة، 15.6% في محافظة حضرموت، 11.7% محافظة عدن، 6.6% محافظة المهرة، 5.6% محافظة تعز، 5.4% محافظة أبين، 5.3% محافظة حجة، 4.2% محافظة لحج، أما نسبة الذين يحصلون على خدمات، فتتنوع إفادتهم حسب الخدمات التي تقدمها لهم الجمعيات على الترتيب الآتي: إقراض 15.4%، ساحات حراج 12.2%، مكائن بحرية 6.8%، دعم مالي 6.6%، أدوات ومعدات اصطياد 5.2%، مشاريع تسويقية 3.2%، ثلج 1.1%، صيانة معدات 0.5%، وقود / زيوت 1.1%، توعية 0.1%، تدريب / استشارات 0.1%.

والملاحظ من بيانات الجدول السابق، وجود فوارق في الخدمات التي تقدمها الجمعيات من حيث النوع

والكم حسب المحافظات، وعلى سبيل المثال نلاحظ أن إجابات أفراد عينتي محافظة حضرموت ومحافظة أبين غطت جميع الخدمات المقترحة في استمارة الاستبيان، بينما أفاد شخص واحد من عينة محافظة حجة بأن الجمعيات تقدم خدمة واحدة وهي أدوات ومعدات الاصطياد، وفي عينة محافظة تعز تغيب 6 خدمات في إجابات أفراد العينة، و5 خدمات في محافظة الحديدة، و4 في محافظة عدن وتغيب ثلاث خدمات في كل من لحج وشبوة مع اختلاف في النوعية، وخدمتان في أبين، وخدمة واحدة في لحج.

والملاحظة الأبرز على ما تقدمه الجمعيات من خدمات هي انعدام الاهتمام بتنمية القوى البشرية العاملة في مجال الصيد حيث أفاد 0.2% فقط من إجمالي العينة المدروسة بأنهم حصلوا على خدمات التوعية والتدريب من قبل الجمعيات، وتؤكد هذه المؤشرات على الدور المحدود الذي تقدمه الجمعيات وبخاصة في المحافظات الشمالية في دعم الصيادين وتأمين الخدمات اللازمة لهم التي تعينهم على مواجهة المشاكل التي تحيط بسبل معيشتهم.

10-3- المجالس المحلية :-

جدول رقم (47) يبين الخدمات التي يقدمها المجلس المحلي للمبحوثين

(متعدد الإجابات)

الإجمالي	المحافظة									الخدمات التي يقدمها لكم المجلس المحلي	
	المهرة	لحج	عدن	شبوة	حضرموت	الحديدة	حجة	تعز	أبين		
153	24	1	19	5	58	21	16	1	8	التكرار	حل المشاكل
%100.0	%15.7	%.7	%12.4	%3.3	%37.9	%13.7	%10.5	%.7	%5.2	%	
32	7	0	0	0	16	1	0	3	5	التكرار	متابعة مشاريع
%100.0	%21.9	%.0	%.0	%.0	%50.0	%3.1	%.0	%9.4	%15.6	%	
1796	184	79	149	71	509	540	54	92	118	التكرار	لا شيء
%100.0	%10.2	%4.4	%8.3	%4.0	%28.3	%30.1	%3.0	%5.1	%6.6	%	

حسب بيانات الجدول رقم (47)، أجاب 90.7% من أفراد العينة بأن المجالس المحلية لا تقدم لهم شيئاً، في مقابل 7.7% أفادوا بأن هذه المجالس تتدخل في حل المشاكل و1.6% أفادوا بأن المجالس المحلية تقوم بمتابعة المشاريع.

ويلاحظ من خلال إجابات عينة محافظة حضرموت أن المجلس المحلي في هذه المحافظة أنشط من غيره في تقديم الخدمات للصيادين، حيث أفاد 50% من عينة محافظة حضرموت أن المجلس المحلي يقوم بمتابعة المشاريع، كما أجاب 37.9% من نفس العينة أن المجلس المحلي يقوم بحل المشاكل.

جدول رقم (48) يبين كيف يقوم المبحوثين بتسويق منتجاتهم

الإجمالي	كيف يتم تسويق منتجاتكم								المحافظة	
	العدد	غير مبين		عبر الوكيل		تعاوني		بشكل فردي		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
أبين	130	0	0	0	0	73	56.2	57	43.8	
تعز	96	0	0	79.2	76	0	0	20	20.8	
حجة	70	0	0	38.6	27	0	0	43	61.4	
الحديدة	561	0	0	53.3	299	0	0	262	46.7	
حضر موت	582	11	1.9	0	0	484	83.2	87	14.9	
شبو	76	1	1.3	0	0	37	48.7	38	50.0	
عدن	168	0	0	20.8	35	7	4.2	126	75.0	
لحج	80	0	0	30.0	24	21	26.3	35	43.8	
المهرة	215	0	0	0	0	148	68.8	67	31.2	
الإجمالي	1978	12	0.6	23.3	461	770	38.9	735	37.2	

تناولت الدراسة الميدانية التسويق السمكي من خلال التركيز على الجوانب التي تبين مشكلات وعلاقات التسويق، وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للصيادين، وقد جرى عرض نتائج البحث الميداني لهذا الموضوع في عدد من الجداول على النحو الآتي:

يعرض الجدول (48) طرق تسويق الصيادين لمنتجاتهم، وحسب بيانات الجدول، فإن 38.9% من أفراد العينة يقومون بتسويق منتجاتهم عبر الجمعيات والتعاونيات السمكية، ويلاحظ أن هذه الطريقة تنعدم تماماً في المحافظات الواقعة على ساحل البحر الأحمر (المحافظات الساحلية الشمالية) بينما يأتي التسويق عبر التعاونيات والجمعيات في المرتبة الأولى إجمالاً في المحافظات الواقعة على ساحل البحر العربي (المحافظات الجنوبية)، بل وشكل التسويق التعاوني الاتجاه الغالب لدى عينة محافظة حضر موت 83.2% وأبين بنسبة 56.2%، فيما عدى محافظة عدن حيث أجاب 4.2% فقط من أفراد عينة المحافظة بأنهم يسوقون منتجاتهم عبر التعاونيات والجمعيات، كما أن انعدام التسويق عبر الجمعيات في المحافظات الساحلية الشمالية يشير أيضاً إلى غياب دور هذه الجمعيات.

ويحتل التسويق الفردي المرتبة الثانية، فقد ذكر 37.2% من عينة الدراسة أنهم يتولون تسويق منتجاتهم بأنفسهم في ساحات الحراج، خاصة في محافظة عدن، حيث تبلغ نسبة الذين يسوقون بشكل فردي 75% من أفراد عينة المحافظة، وكذلك 61% في عينة محافظة حجة، و50% في شبوة.

والتسويق الفردي يحرق الصيادين من سطوة الوكلاء الذين يلجأ إليهم 23.3% من عينة الدراسة، معظمهم من المحافظات الشمالية، فقد ذكر 79.2% من عينة محافظة تعز أنهم يعتمدون على الوكلاء، و53.3% من عينة محافظة الحديدة، و38% من حجة، و30% في لحج، و20% في عدن بينما يغيب دور الوكيل تماماً في أربع محافظات هي أبين، حضر موت، شبوة، المهرة.

وفي الغالب يعتمد فقراء الصيادين على الوكيل في أمور الإنتاج أولاً، فيكون من نتيجتها خضوعهم لاستغلال الوكيل في السوق حيث لا خيار أمامهم غيره، لأن الوكيل يقوم بتجهيز الصياد مالك القارب بالمواد التي يحتاج إليها في رحلة الصيد من الوقود والزيوت والمواد الغذائية إضافة إلى أي مبالغ مالية يحتاجها الصياد، مقابل تعهده بالبيع لهذا الوكيل دون غيره، وإذا حصل غير ذلك فإن الوكيل يقوم بسجن الصياد

مطالباً بالديون التي عليه، فلا يستطيع الصياد بيع منتجه في مكان آخر وبسعر أفضل، والوكيل عبارة عن وسيط بين الصيادين والتجار الذين يدفعون إلى الوكيل تمويل رحلة الصيد في مقابل التزامه ببيع المحصول لهؤلاء التجار، وهكذا يجبر الصيادون على بيع محصولهم بثمن بخس، في ساحات الحراج وفي نفس الوقت يأخذ الوكيل أو (المحرج) نسبة 5-8% من إنتاج الصيد مقابل خدماته إلى جانب خصميات وجبايات أخرى منها 3% من الإنتاج للحكومة و2-3% للجمعية حتى لو لم تقدم الجمعية للصياد أي خدمة.

وبعد ذلك قد لا يغطي الإنتاج التكاليف والنفقات فتتراكم الديون على الصياد، وتقوم عملية البيع للمنتج بطريقة المزاد العلني عن طريق الحراج التابع للوكيل أو هو للوكيل نفسه، والمشتريين هم الوكلاء وسماسرة السوق الذين يتفقون على سعر محدد لا يتجاوزه أحد، فيجري التحايل على الصياد وقوانين العرض والطلب، ويعاني الصيادون في بعض المناطق من بعد الأسواق عن مناطق صيدهم، فيضطرون إلى دفع حوالي 20-25% من محصولهم مقابل إيجار سيارات النقل والتلج، أما الذين لا يستطيعون تسويق الفائض من إنتاجهم وأحياناً إنتاجهم كله في مناطقهم أو في أسواق أخرى، فإن الكثير منهم يتلف محصوله لانعدام وسائل الحفظ والتخزين لديهم.

جدول رقم (49) يبين مدى استيعاب السوق المحلية للمنتجات

من الأسماك في مناطق المبحوثين

Total		هل يستوعب السوق المحلية منتجاتكم								المحافظة
%	العدد	غير مبين		أحياناً		لا يستوعب		يستوعب		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%0.0	0	%25.4	33	%7.7	10	%66.9	87	أبين
%100.0	96	%0.0	0	%14.6	14	%14.6	14	%70.8	68	تعز
%100.0	70	%0.0	0	%12.9	9	%4.3	3	%82.9	58	حجة
%100.0	561	%0.4	2	%5.7	32	%6.8	38	%87.2	489	الحديدة
%100.0	582	%1.0	6	%17.2	100	%1.2	7	%80.6	469	حضرموت
%100.0	76	%3.9	3	%18.4	14	%0.0	0	%77.6	59	شبو
%100.0	168	%0.0	0	%25.0	42	%6.5	11	%68.5	115	عدن
%100.0	80	%1.3	1	%22.5	18	%5.0	4	%71.3	57	لحج
%100.0	215	%0.5	1	%27.0	58	%2.3	5	%70.2	151	المهرة
%100.0	1978	%0.7	13	%16.2	320	%4.7	92	%78.5	1553	الإجمالي

ويوضح الجدول رقم (49) أن 78.5% من العينة أفادوا بأن السوق المحلية تستوعب منتجاتهم، و4.7% يذكرون أنها لا تستوعب، وأجاب 16.2% بأن السوق المحلية تستوعب إنتاجهم أحياناً، و7% غير مبين.

جدول رقم (50) يبين كيفية التصرف بالفائض من منتجات الأسماك (متعدد الإجابات)

الإجمالي	المحافظة										ماذا تفعلون بالفائض من الإنتاج	
	أبين	تعز	حجة	الحديدية	حضر موت	شبو	عدن	لحج	المهرة	التكرار		
128	11	1	4	40	26	0	24	6	16	128	التكرار	يصدر إلى أسواق أخرى
%100.0	%8.6	%0.8	%3.1	%31.3	%20.3	%0.0	%18.8	%4.7	%12.5	%100.0	%	
207	36	21	4	8	33	13	36	16	40	207	التكرار	يتلف
%100.0	%17.4	%10.1	%1.9	%3.9	%15.9	%6.3	%17.4	%7.7	%19.3	%100.0	%	
12	1	0	3	4	2	0	1	0	1	12	التكرار	يحفظ بالتخزين
%100.0	%8.3	%0.0	%25.0	%33.3	%16.7	%0.0	%8.3	%0.0	%8.3	%100.0	%	
15	1	0	1	4	8	0	0	1	0	15	التكرار	يحفظ بالتبريد
%100.0	%6.7	%0.0	%6.7	%26.7	%53.3	%0.0	%0.0	%6.7	%0.0	%100.0	%	
6	0	0	0	0	5	0	0	0	1	6	التكرار	يحفظ بالتجفيف
%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%83.3	%0.0	%0.0	%0.0	%16.7	%100.0	%	
76	4	5	1	4	47	1	0	0	14	76	التكرار	البيع برخص
%100.0	%5.3	%6.6	%1.3	%5.3	%61.8	%1.3	%0.0	%0.0	%18.4	%100.0	%	

وفي حالة عدم قدرة استيعاب السوق المحلية للإنتاج السمكي، يقع كثير من الصيادين ضحية انعدام وسائل الحفظ والتخزين فيتلف محصولهم أو يبيعونه برخص، وكما هو مبين في الجدول (50) فإن نسبة 46.6% من الذين يفيض إنتاجهم عن السوق المحلية يتعرض فائضهم للتلف بسبب انعدام وسائل التخزين، والحفظ بالتبريد، والحفظ بالتجفيف والتي توجد على التوالي لدى 2.7%، 3.4%، 1.4%، بينما أجاب 28.8% بأنهم يصدرون الفائض عن السوق المحلية إلى أسواق أخرى.

جدول رقم (51) يبين امتلاك المبحوثين لوسائل تخزين وتبريد للفائض من الإنتاج السمكي

الإجمالي	هل لديك وسائل تخزين وتبريد للفائض من إنتاجك السمكي					المحافظة	
	العدد	%	لا		نعم		
			العدد	%	العدد		%
%100.0	130	%97.7	127	%2.3	3	أبين	
%100.0	96	%92.7	89	%7.3	7	تعز	
%100.0	70	%67.1	47	%32.9	23	حجة	
%100.0	561	%70.2	394	%29.8	167	الحديدية	
%100.0	582	%98.8	575	%1.2	7	حضر موت	
%100.0	76	%100.0	76	%0.0	0	شبو	
%100.0	168	%98.8	166	%1.2	2	عدن	
%100.0	80	%98.8	79	%1.3	1	لحج	
%100.0	215	%99.1	213	%0.9	2	المهرة	
%100.0	1978	%89.3	1766	%10.7	212	الإجمالي	

يشير الجدول رقم (51)، إلى أن 89.3% من إجمالي العينة لا يمتلكون وسائل تخزين وتبريد للفائض عن السوق المحلية من إنتاجهم السمكي بينما يمتلك هذه الوسائل نسبة ضئيلة هي 10.7% من أفراد العينة الإجمالية، وترتفع هذه النسبة في المحافظات الشمالية الواقعة على ساحل البحر الأحمر، فتبلغ نسبة من يمتلكون وسائل التخزين والتبريد 32.9% من أفراد عينة محافظة حجة و29.8% من أفراد عينة محافظة الحديدة، و7.3% من عينة محافظة تعز، بينما تبلغ 2.3% في عينة محافظة أبين، و1.3% في عينة لحج، و1.2% في كل من عينتتي عدن وحضرموت، و0.9% في المهرة، في حين يندم وجود وسائل التبريد والتخزين لدى عينة محافظة شبوة.

وهكذا فإن انعدام أو قلة وسائل التخزين والتبريد لفائض الإنتاج السمكي يجعله عرضه للتلف فيحرمهم من فرص البيع المناسب لهذا المنتج والذي بدوره لا يساعدهم على تحسين ظروفهم المعيشية كلما كانت وسائل العمل والإنتاج ومتطلباتهما غير متوافرة وغير مهيئة لخلق بيئة مناسبة للعمل في مثل هذه الظروف.

جدول رقم (52) يبين أين توجد وسائل التخزين والتبريد للفائض من الإنتاج

السمكي التي يمتلكها المبحوثين

المحافظة	إذا كانت الإجابة بنعم : أين									
	على ظهر القارب		في مكان ملك لي		مستأجر		مخازن الجمعية		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أبين	0	0.0%	1	33.3%	2	66.7%	0	0.0%	3	100.0%
تعز	4	57.1%	0	0.0%	3	42.9%	0	0.0%	7	100.0%
حجة	23	100.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	23	100.0%
الحديدة	165	98.8%	2	1.2%	0	0.0%	0	0.0%	167	100.0%
حضرموت	2	28.6%	2	28.6%	1	14.3%	2	28.6%	7	100.0%
عدن	1	50.0%	0	0.0%	1	50.0%	0	0.0%	2	100.0%
لحج	0	0.0%	0	0.0%	1	100.0%	0	0.0%	1	100.0%
المهرة	0	0.0%	1	50.0%	1	50.0%	0	0.0%	2	100.0%
الإجمالي	195	92.0%	6	2.8%	9	4.2%	2	0.9%	212	100.0%

ويبين الجدول رقم (52) مكان وجود وسائل التخزين والتبريد للفائض من الإنتاج السمكي لدى من يمتلكون هذه الوسائل، وقد أجاب 92.0% أنها على ظهر القارب، و2.8% أفادوا بأن التخزين والتبريد يتم في أمكنة يملكونها خارج القارب، و4.2% يضعون وسائلهم في أماكن يستأجرونها، و0.9% يقومون بتخزين فائض الإنتاج السمكي في مخازن الجمعية السمكية.

ويلاحظ من إجابات المبحوثين أن الجمعيات لا تقدم خدمة التخزين والتبريد إلا في محافظة حضرموت فقط، حيث أجاب 28.6% من عينة المحافظة بأنهم يخزنون فائض إنتاجهم في مخازن الجمعية.

جدول رقم (53) يبين هل توجد مشاكل مع سمسرة السوق

الإجمالي		هل هناك مشاكل تعيقكم مع سمسرة السوق						المحافظة
%	العدد	غير مبين		لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%0.8	1	%63.1	82	%36.2	47	أبين
%100.0	96	%0.0	0	%63.5	61	%36.5	35	تعز
%100.0	70	%0.0	0	%92.9	65	%7.1	5	حجة
%100.0	561	%0.0	0	%82.7	464	%17.3	97	الحديدة
%100.0	582	%0.5	3	%61.7	359	%37.8	220	حضر موت
%100.0	76	%1.3	1	%76.3	58	%22.4	17	شبو
%100.0	168	%0.0	0	%50.6	85	%49.4	83	عدن
%100.0	80	%0.0	0	%58.8	47	%41.3	33	لحج
%100.0	215	%0.0	0	%72.6	156	%27.4	59	المهرة
%100.0	1978	%0.3	5	%69.6	1377	%30.1	596	الإجمالي

ويشكو الكثير من الصيادين من استغلال الوكلاء وسمسرة السوق، ومن المشاكل التي تواجههم مع هؤلاء، وكما يشير الجدول رقم (53) فإن 69.6% من أفراد العينة الذين ليس لديهم مشاكل مع سمسرة السوق في مقابل 30.1% من أفراد العينة يتعرضون للمشاكل مع هؤلاء السمسرة، وهذه النسب تمثل الصيادين المتعاملين في السوق عبر الوكيل بالإضافة إلى غيرهم، لأن بعض الجمعيات والتعاونيات تنصب لها وكلاء وسمسرة في السوق يتلاعبون بالأسعار ويتضح من الجدول أن الشكوى من المشاكل مع السمسرة تشمل المحافظات التي يعتمد فيها التعامل مع الوكلاء مثل أبين وحضر موت وشبو والمهرة، وبنسب أعلى من تلك التي ترتفع فيها نسبة التعامل مع الوكلاء، مثل محافظة تعز.

12- ترتيب أولويات الصيادين :

جدول رقم (45) يبين إجابات المبحوثين حول ترتيب أولوية الدخل الكافي

الإجمالي		الدخل الكافي								المحافظة
%	العدد	الرابع		الثالث		الثاني		الأول		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%22.3	29	%11.5	15	%36.2	47	%30.0	39	أبين
%100.0	96	%6.3	6	%9.4	9	%40.6	39	%43.8	42	تعز
%100.0	70	%0.0	0	%5.7	4	%20.0	14	%74.3	52	حجة
%100.0	561	%3.9	22	%16.9	95	%26.6	149	%52.6	295	الحديدة
%100.0	582	%21.8	127	%22.3	130	%23.7	138	%32.1	187	حضر موت
%100.0	76	%27.6	21	%21.1	16	%26.3	20	%25.0	19	شبو
%100.0	168	%4.8	8	%23.2	39	%34.5	58	%37.5	63	عدن
%100.0	80	%5.0	4	%21.3	17	%53.8	43	%20.0	16	لحج
%100.0	215	%29.3	63	%31.2	67	%23.7	51	%15.8	34	المهرة
%100.0	1978	%14.2	280	%19.8	392	%28.3	559	%37.8	747	الإجمالي

طلب من المبحوثين أن يرتبوا أولوياتهم حسب أربعة متغيرات أساسية في حياتهم المعيشية، وهي الدخل الكافي، توفر وسائل الإنتاج، توفر المسكن الصحي، وتوفر الخدمات التعليمية والصحية، وقد تم عرض نتائج الدراسة الميدانية في أربعة جداول على النحو الآتي:

يوضح الجدول رقم (54) إجابات أفراد العينة حول أولوية الدخل الكافي، فكان ترتيب الدخل كأولوية أولى لدى 38.8%، وجاء الدخل الكافي في المرتبة الثانية لدى 28.3%، بينما يحتل الدخل الكافي المرتبة الثالثة في أولويات 19.8% من أفراد العينة، والمرتبة الرابعة لدى 14.2%، وهنا جاء ترتيب أولوية الدخل لدى العينة متدرجاً من أعلى نسبة إلى أدناها كمؤشر على الأهمية الرئيسية لهذا العامل، وهناك إختلاف ملحوظ بين المحافظات فعلى سبيل المثال يعتبر الدخل الكافي في المرتبة الأولى لدى 74.3% من أفراد عينة محافظة حجة، بينما وضعه في المرتبة الثانية 52.6% من عينة الحديدة وهو كذلك، في المرتبة الأولى لدى 43.8% من عينة تعز، و37.5% من عينة عدن، و32.1% من عينة حضرموت، و30% من عينة أبين، و25% من عينة شبوة، و15.8% لدى عينة المهرة.

جدول رقم (55) إجابات المبحوثين حول ترتيب أولوية توفر وسائل الإنتاج

الإجمالي	توفر وسائل الإنتاج								المحافظة	
	العدد	الرابع		الثالث		الثاني		الأول		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		العدد
100.0%	130	8.5%	11	16.2%	21	29.2%	38	46.2%	60	أبين
100.0%	96	7.3%	7	28.1%	27	33.3%	32	31.3%	30	تعز
100.0%	70	15.7%	11	40.0%	28	37.1%	26	7.1%	5	حجة
100.0%	561	7.7%	43	29.2%	164	42.8%	240	20.3%	114	الحديدة
100.0%	582	7.0%	41	25.4%	148	31.4%	183	36.1%	210	حضرموت
100.0%	76	9.2%	7	22.4%	17	26.3%	20	42.1%	32	شبوة
100.0%	168	5.4%	9	28.0%	47	33.3%	56	33.3%	56	عدن
100.0%	80	7.5%	6	46.3%	37	21.3%	17	25.0%	20	لحج
100.0%	215	4.2%	9	20.5%	44	31.6%	68	43.7%	94	المهرة
100.0%	1978	7.3%	144	26.9%	533	34.4%	680	31.4%	621	الإجمالي

ويشير الجدول رقم (55) إلى ترتيب أولوية وسائل الإنتاج لدى أفراد العينة، وحسب إجابات المبحوثين، فقد أفاد 31% بأن توفر وسائل الإنتاج تحتل المرتبة الأولى في أولوياتهم، بينما تأتي هذه الوسائل في المرتبة الثانية لدى 34.4%، ويضعها 26.9% من أفراد العينة في المرتبة الثالثة، وتعتبر وسائل الإنتاج في المرتبة الرابعة لدى 7.3% من العينة.

جدول رقم (56) يبين إجابات المبحوثين حول ترتيب أولوية توفر المسكن الصحي

الإجمالي		توفر المسكن الصحي								المحافظة
%	العدد	الرابع		الثالث		الثاني		الأول		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%33.8	44	%33.8	44	%21.5	28	%10.8	14	أبين
%100.0	96	%26.0	25	%37.5	36	%16.7	16	%19.8	19	تعز
%100.0	70	%32.9	23	%30.0	21	%24.3	17	%12.9	9	حجة
%100.0	561	%22.3	125	%37.6	211	%20.9	117	%19.3	108	الحديدة
%100.0	582	%19.6	114	%29.4	171	%30.1	175	%21.0	122	حضرموت
%100.0	76	%19.7	15	%31.6	24	%30.3	23	%18.4	14	شبو
%100.0	168	%25.6	43	%32.1	54	%21.4	36	%20.8	35	عدن
%100.0	80	%17.5	14	%22.5	18	%18.8	15	%41.3	33	لحج
%100.0	215	%14.4	31	%29.3	63	%29.3	63	%27.0	58	المهرة
%100.0	1978	%21.9	434	%32.5	642	%24.8	490	%20.8	412	الإجمالي

ويتضح من الجدول رقم (56)، أن 20.8% من أفراد العينة يضعون توفر المسكن الصحي في المرتبة الأولى ضمن ترتيب أولوياتهم المعيشية، ويحتل توفر المسكن الصحي المرتبة الثانية لدى 24.8% من العينة، ويأتي هذا المتغير في المرتبة الثالثة لدى 32.5% وفي المرتبة الرابعة لدى 21.9% من العينة.

جدول رقم (57) يبين إجابات المبحوثين حول ترتيب أولوية توفر الخدمات التعليمية والصحية

الإجمالي		توفر الخدمات التعليمية والصحية								المحافظة
%	العدد	الرابع		الثالث		الثاني		الأول		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	130	%35.4	46	%37.7	49	%15.4	20	%11.5	15	أبين
%100.0	96	%60.4	58	%25.0	24	%9.4	9	%5.2	5	تعز
%100.0	70	%51.4	36	%22.9	16	%20.0	14	%5.7	4	حجة
%100.0	561	%66.5	373	%16.6	93	%9.1	51	%7.8	44	الحديدة
%100.0	582	%51.5	300	%22.5	131	%14.4	84	%11.5	67	حضرموت
%100.0	76	%43.4	33	%25.0	19	%17.1	13	%14.5	11	شبو
%100.0	168	%64.3	108	%16.1	27	%10.7	18	%8.9	15	عدن
%100.0	80	%70.0	56	%10.0	8	%6.3	5	%13.8	11	لحج
%100.0	215	%52.1	112	%19.1	41	%15.8	34	%13.0	28	المهرة
%100.0	1978	%56.7	1122	%20.6	408	%12.5	248	%10.1	200	الإجمالي

تشير بيانات الجدول رقم (57) إلى أن 10.1% فقط من أفراد العينة يعتبرون توفر الخدمات التعليمية والصحية في المرتبة الأولى من أولوياتهم، ويضعها 12.5% في المرتبة الثانية، وتحل هذه الخدمات المرتبة الثالثة لدى 20.6% من أفراد العينة، ويأتي توفرها في المرتبة الرابعة لدى 56.7% من العينة.

31- أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للصيادين:

جدول رقم (58) يبين إجابات المبحوثين حول أبرز مشاكلهم الاقتصادية

أبرز مشكلاتكم الاقتصادية										المحافظة
ارتفاع الضرائب		ارتفاع أسعار المواد الغذائية		عدم وجود مرسى		ارتفاع أسعار المكائن ومعدات الصيد		ارتفاع أسعار البنزين والزيوت		
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
3.8%	5	14.6%	19	1.5%	2	96.2%	125	91.5%	119	أبين
1.0%	1	21.9%	21	21.9%	21	99.0%	95	100.0%	96	تعز
2.9%	2	21.4%	15	0.0%	0	85.7%	60	95.7%	67	حجة
0.0%	0	17.5%	98	11.8%	66	97.9%	549	97.5%	547	الحديدة
5.8%	34	11.7%	68	6.4%	37	93.8%	546	98.1%	571	حضرموت
10.5%	8	17.1%	13	0.0%	0	93.4%	71	92.1%	70	شبو
0.0%	0	23.2%	39	4.2%	7	98.2%	165	100.6%	169	عدن
0.0%	0	15.0%	12	15.0%	12	98.8%	79	100.0%	80	لحج
10.7%	23	13.5%	29	0.5%	1	97.2%	209	100.9%	217	المهرة
3.7%	73	15.9%	314	7.4%	146	96.0%	1899	97.9%	1936	الإجمالي

يتبين من الجدول رقم (58)، أن 97.9% من العينة يعتبرون أن أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه الصيادين هي ارتفاع أسعار البنزين والزيوت، بينما يعتبر 96.0% أن ارتفاع أسعار المكائن ومعدات الصيد من أبرز مشاكلهم، أما الذين يعتبرون أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية أبرز مشاكلهم فقد مثلوا 15.9% وهناك 7.4% من أفراد العينة يرون أن أبرز مشكلاتهم عدم وجود مرسى، في حين أفاد 3.7% من أفراد العينة بأن ارتفاع الضرائب من أبرز المشاكل ويلاحظ من البيانات السابقة أن أبرز المشاكل الاقتصادية لدى الأغلبية: ارتفاع أسعار البنزين والزيوت، وارتفاع أسعار المكائن ومعدات الصيد.

جدول رقم (59) يبين إجابات الباحثين حول أبرز مشاكلهم الاجتماعية (متعدد الإجابات)

الإجمالي	المحافظة									التكرار	أبرز مشكلاتكم الاجتماعية
	المهرة	لحج	عدن	شبوّة	حضرموت	الحديدة	حجة	تعز	أبين		
275	13	10	2	37	61	96	13	2	41	التكرار	عدم وجود مراكز تعليمية
%100.0	%4.7	%3.6	%.7	%13.5	%22.2	%34.9	%4.7	%.7	%14.9	%	عدم وجود مراكز صحية
691	94	11	13	64	148	213	38	20	90	التكرار	عدم وجود طرق
%100.0	%13.6	%1.6	%1.9	%9.3	%21.4	%30.8	%5.5	%2.9	%13.0	%	عدم وجود ضمان اجتماعي
375	72	4	0	31	75	129	11	6	47	التكرار	عدم وجود مياه نقية للشرب
%100.0	%19.2	%1.1	%0	%8.3	%20.0	%34.4	%2.9	%1.6	%12.5	%	نقص في الكادر الطبي والأدوات
1205	167	40	91	63	384	290	38	46	86	التكرار	نقص في المدارس
%100.0	%13.9	%3.3	%7.6	%5.2	%31.9	%24.1	%3.2	%3.8	%7.1	%	عدم وجود لسان بحري لحماية القوارب والمنازل
691	131	77	3	60	130	172	14	39	65	التكرار	عدم وجود كهرباء
%100.0	%19.0	%11.1	%.4	%8.7	%18.8	%24.9	%2.0	%5.6	%9.4	%	عدم وجود فرص عمل
139	2	20	21	1	1	80	9	3	2	التكرار	نقص في الكادر التعليمي
%100.0	%1.4	%14.4	%15.1	%.7	%.7	%57.6	%6.5	%2.2	%1.4	%	غلاء المهور
16	0	0	8	0	0	8	0	0	0	التكرار	مشكلة المجاري والتلوث
%100.0	%0	%0	%50.0	%0	%0	%50.0	%0	%0	%0	%	مضايقة خضر السواحل
40	17	0	17	0	3	3	0	0	0	التكرار	لا توجد مشاكل
%100.0	%42.5	%0	%42.5	%0	%7.5	%7.5	%0	%0	%0	%	الإجمالي
77	17	15	0	4	12	14	4	7	4	التكرار	
%100.0	%22.1	%19.5	%0	%5.2	%15.6	%18.2	%5.2	%9.1	%5.2	%	
14	0	0	0	0	1	9	1	2	1	التكرار	
%100.0	%0	%0	%0	%0	%7.1	%64.3	%7.1	%14.3	%7.1	%	
16	0	0	1	0	0	2	6	7	0	التكرار	
%100.0	%0	%0	%6.3	%0	%0	%12.5	%37.5	%43.8	%0	%	
18	0	0	0	0	0	12	1	5	0	التكرار	
%100.0	%0	%0	%0	%0	%0	%66.7	%5.6	%27.8	%0	%	
41	5	0	24	0	2	10	0	0	0	التكرار	
%100.0	%12.2	%0	%58.5	%0	%4.9	%24.4	%0	%0	%0	%	
6	0	0	6	0	0	0	0	0	0	التكرار	
%100.0	%0	%0	%100.0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%	
249	9	0	27	1	129	54	7	16	6	التكرار	
%100.0	%3.6	%0	%10.8	%.4	%51.8	%21.7	%2.8	%6.4	%2.4	%	

ب - النتائج الخاصة باستمارة الجمعيات السمكية :-

1 - حجم العينة :- تم اختيار (29) حالة لدراسة أوضاع الجمعيات السمكية موزعة على النحو الآتي في الجدول رقم (60).

جدول رقم (60) يبين عدد الجمعيات المستهدفة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	%
أبين	3	10.3%
تعز	2	6.9%
حجة	1	3.4%
الحديدة	8	27.6%
حزموت	8	27.6%
شبو	1	3.4%
لحج	1	3.4%
المهرة	5	17.2%
الإجمالي	29	100.0%

يبين الجدول رقم (60) عدد الجمعيات المستهدفة حسب المحافظات التي تعمل في المجال السمكي حيث لوحظ أن أكثر هذه الجمعيات تواجداً وحضوراً هي محافظة حزموت وذلك لأن هذه الجمعيات لها ثقلها ومكانتها ومركزها لما تؤديه من دور واضح للفئات المستهدفة حيث بلغ نسبتها 27.6% كما تبين أن عدد ونسبة الجمعيات يتساوي في محافظة الحديدة مع عدد ونسبة الجمعيات في محافظة حزموت إلا أنها لا تصل إلى المكانة التي تتمتع بها محافظة حزموت من حيث قوة العلاقة التي تربطها بمنتهجها وما تقدمه من خدمات متنوعة لها وما تحظى به من كيان مؤسسي وبناء قدرات لتلك التي تتوافر لدى محافظة حزموت ثم تأتي محافظة المهرة في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها 17.2% ثم محافظة أبين وبلغت نسبتها بواقع 60% أما بقية المحافظات فإن تواجد هذه الجمعيات كان ضعيفاً، ومن ثم فإن تأثيرها على الفئات المستفيدة سيكون بالضرورة محدوداً.

2 - فترات تأسيس الجمعيات :-

جدول رقم (61) يبين سنوات تأسيس الجمعيات حسب المحافظة

الإجمالي	المحافظة							تاريخ التأسيس		
	أبين	تعز	حجة	الحديدة	حزموت	شبو	لحج		المهرة	
1	0	0	0	0	1	0	0	0	1962	
1	0	0	0	0	1	0	0	0	1963	
1	0	0	0	0	0	0	0	1	1965	
1	0	0	0	0	1	0	0	0	1969	
2	0	0	0	0	1	0	0	0	1971	
1	0	0	0	0	0	1	0	0	1991	
1	0	0	0	0	1	0	0	0	1992	
2	0	0	0	0	1	1	0	0	1995	
1	1	0	0	0	0	0	0	0	1996	
9	3	0	0	1	0	4	0	0	1998	
1	0	0	0	0	0	0	1	0	2000	
3	0	0	0	0	0	1	0	1	2001	
1	0	0	0	0	0	1	0	0	2002	
2	1	0	0	0	1	0	0	0	2003	
1	0	0	0	0	0	0	0	1	2004	
1	0	0	0	0	1	0	0	0	غير مبين	
29	5	1	1	1	8	8	1	2	3	الإجمالي

يتضح من بيانات الجدول رقم (61)، قدم تأسيس الجمعيات السمكية في المحافظات الواقعة على ساحل البحر العربي (المحافظات الساحلية الجنوبية)، وحادثة إنشاء هذه الجمعيات في المحافظات الواقعة على ساحل البحر الأحمر (المحافظات الساحلية الشمالية)، حيث يعود تأسيس أقدم جمعية في العينة المدروسة إلى عام 1962م في محافظة حضرموت، وترجع أقدم جمعية في محافظة أبين إلى عام 1965م، وفي محافظة لحج إلى العام 1971م، بينما تأسست أقدم جمعية في محافظة الحديدة إلى العام 1991م، وفي المهرة عام 1996م، يليها محافظة حجة عام 2000م، ثم تعز 2001م.

إن قدم التأسيس لبعض الجمعيات كما لوحظ من هذا الجدول لا يعني أن هذه الجمعيات قد استطاعت أن تقطع أشواطاً في تقوية البناء المؤسسي وبناء قدراتها وخلق علاقات إنتاج سليمة في بيئة العمل وتطوير إمكاناتها مع تقوية علاقاتها بالفئات والشرائح الاجتماعية والسكانية المستهدفة والمستفيدة من خدماتها وهو ما يمكن التأكيد والتدليل عليه من خلال العرض الذي تبين في الجدول السابق رقم (60) حيث تلعب عوامل أخرى في الدفع بأنشطة الجمعيات كوجود نظام وهيكل تنظيمي إداري واضح لهذه الجمعيات ووجود بنية مؤسسية متكاملة مثل توافر رأس مال مناسب لإدارة وتسيير دفة العمل، وبناء فريق العمل التنظيمي داخل الجمعية وغيره من العوامل والمقومات التي تسهم في الدفع بعجلة العمل التطوعي في هذه المنظمات .

جدول رقم (62) يبين فترات تأسيس الجمعيات المستهدفة حسب المحافظة

الإجمالي	فترة التأسيس					المحافظة	
	غير مبين	2004-2000	1999-1990	1979-1970	1969-1962		
3	0	1	1	0	1	العدد	أبين
%100.0	%0.0	%33.3	%33.3	%0.0	%33.3	%	
2	0	2	0	0	0	العدد	تعز
%100.0	%0.0	%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	
1	0	1	0	0	0	العدد	حجة
%100.0	%0.0	%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	
8	0	2	6	0	0	العدد	الحديدة
%100.0	%0.0	%25.0	%75.0	%0.0	%0.0	%	
8	1	1	2	1	3	العدد	حضرموت
%100.0	%12.5	%12.5	%25.0	%12.5	%37.5	%	
1	0	0	1	0	0	العدد	شبو
%100.0	%0.0	%0.0	%100.0	%0.0	%0.0	%	
1	0	0	0	1	0	العدد	لحج
%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0	%0.0	%	
5	0	1	4	0	0	العدد	المهرة
%100.0	%0.0	%20.0	%80.0	%0.0	%0.0	%	
29	1	8	14	2	4	العدد	الإجمالي
%100.0	%3.4	%27.6	%48.3	%6.9	%13.8	%	

ويشير الجدول رقم (62)، إلى أن 48.3% من عينة الجمعيات المستهدفة في الدراسة تأسس في الفترة من 1990م—1999م، بينما تأسس في الفترة من 2000م—2004م حوالي 27.6% من نفس العينة، وتبلغ نسبة الجمعيات التي تأسست في ستينيات القرن الماضي 13.8% من العينة، وشهدت فترة السبعينيات ركوداً في تشكيل الجمعيات السمكية حيث تبلغ النسبة في هذه الفترة 6.9% من العينة كما أن درجة الوعي بأهمية هذه الجمعيات ونشاطها والدور المناط بها في تلك الفترات لم يكن بالشكل الذي هو عليه الحال في وقتنا الراهن، علاوة على أن حجم عمل هذه الجمعيات وتوسع نشاطها الجغرافي وطبيعة المهام والأعمال وحجم التعاملات مع القطاعات ذات الصلة . منها التعامل مع فئة المستفيدين لم يكن مستوعباً مقارنة بالوضع الحالي .

3- أنواع الجمعيات:

جدول رقم (63) يبين نوع الجمعيات المستهدفة حسب المحافظة

المحافظة	نوع الجمعية		الإجمالي	
	إنتاجية	إنتاجية تسويقية	العدد	%
أبين	2	1	3	100.0%
تعز	2	0	2	100.0%
حجة	1	0	1	100.0%
الحديدة	7	1	8	100.0%
حضر موت	7	1	8	100.0%
شبو	1	0	1	100.0%
لحج	1	0	1	100.0%
المهرة	4	1	5	100.0%
الإجمالي	25	4	29	100.0%

يوضح الجدول رقم (63) أن 86.2% من عينة الجمعيات المستهدفة هي جمعيات إنتاجية، و13.8% من نفس العينة تقوم بمهام إنتاجية وتسويقية، والملاحظ أن الجمعيات السمكية في كل من عينة: تعز، حجة، شبوة، لحج، جمعيات إنتاجية بنسبة 100% ولا تمارس أي عمل تسويقي، في حين ترتفع نسبة الجمعيات الإنتاجية السمكية في محافظتي أبين 33.3% من عينة المحافظة، والمهرة 20% من عينة المحافظة، وتتساوى نسبة الجمعيات الإنتاجية—التسويقية، في محافظتي الحديدة وحضر موت— حيث تبلغ النسبة في كل منها 12%. ويلاحظ أن الجمعيات الحالية تتنوع أنشطتها ما بين جمعيات إنتاجية وتسويقية - وتعاونية لم تستند بصورة كاملة من أعمالها، حيث تفتقر إلى خلق علاقات وترايط وثيق فيما بينها لتحسين وتطوير أليات عملها، فهذه الجمعيات التي تعمل في المجال الإنتاجي والتسويقي لازالت بعضها تعمل بأساليب إنتاجية - تسويقية نمطية تقليدية لم تهيأها للوصول إلى الدور الذي تنشده ولتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها، علاوة على أنها مازالت تعاني من (فقر القدرة) ونعني بها ضعف قدراتها على بناء هيكلها الأساسية في العمل وبناء قدرات أفرادها وعدم قدرتها على زيادة طاقاتها الإنتاجية والتسويقية وفرض نفسها أمام الشركات الإنتاجية المنافسة التي أصبحت تنافسها في فرض قوتها أو مكانتها في السوق لاعتبارات عدة .

جدول رقم (64) يبين عدد أعضاء الجمعية العمومية حسب المحافظة

المحافظة	عدد الجمعيات	أعضاء الجمعية العمومية	المتوسط
أبين	3	1807	602
تعز	2	137	69
حجة	1	350	350
الحديدة	8	1963	*280
حضرموت	8	5959	**851
شبوّة	1	265	265
لحج	1	270	270
المهرة	5	1219	244
الإجمالي	29	11970	***443

” ملاحظة: 1- هناك جمعيتان غير ميين عدد أعضاء الجمعية العمومية واحدة في محافظة الحديدة والثانية في حضرموت.

2- كل أعضاء الجمعية العمومية ذكور.

* المتوسط لـ (7) جمعيات.

** المتوسط لـ (7) جمعيات.

*** المتوسط لـ (27) جمعية.

ويتضح من الجدول رقم (64) أن متوسط عدد أعضاء الجمعية في العينة المدروسة حوالي 443 صياداً في الجمعية الواحدة، وهناك تفاوت في متوسط عدد أعضاء الجمعيات بين المحافظات، فنجد أعلى كثافة في محافظة حضرموت، حيث يبلغ متوسط أعضاء الجمعية الواحدة 851 عضواً يليها محافظة أبين بمتوسط 602 عضواً للجمعية، ثم محافظة حجة بمتوسط 350 عضواً، وفي الحديدة 280 عضواً، ويبلغ متوسط عدد الأعضاء في محافظة لحج 265، وفي المهرة 244، وفي محافظة تعز 69 عضواً. ويلاحظ أن زيادة عدد ونسبة الأعضاء في الجمعيات إنما يدل دلالة واضحة على تنامي نوع الوعي بأهمية هذه الجمعيات وعلى المكانة والحضور الذي تحقق لها في أوساط الفئات المستهدفة وعلى نوع وكم الخدمات التي أصبحت تحظى بها، وعلى حجم التوسع المكاني والجغرافي الذي تزايد مع تزايد معدلات تقديم الخدمات الموجهة لها، كما أن تساؤل أعداد المستفيدين من لدى بعض هذه الجمعيات يدل في الجانب الآخر على ضعف ما تؤديه من خدمات، وعلى عدم قدرتها على التوسع في نشاطها وبخاصة تلك التي توجه لصالح خدمة المنتفعين.

جدول رقم (65) يبين رأس المال المساهم للجمعيات حسب المحافظة

المحافظة	عدد الجمعيات	رأس المال المساهم	المتوسط
أبين	3	79250000	26.416.667
تعز	2	14000000	7.000.000
حجة	1	10050000	10.050.000
الحديدة	8	59360000	7.420.000
حضر موت	8	64412400	*10.735.400
شبو	1	2700000	2.700.000
لحج	1	26500000	26.500.000
المهرة	5	19579625	**6.526.542
الإجمالي	29	275852025	***11.034.081

ملاحظة: -1 هناك أربع جمعيات غير ميين رأس المال المساهم اثنتان في حضرموت واثنتان في المهرة.

* المتوسط لـ (6) جمعيات.

** المتوسط لـ (3) جمعيات.

*** المتوسط لـ (25) جمعية.

إتضح خلال النزول الميداني أن بعض الجمعيات من عينة الدراسة لها حسابات موثقة في سجلات، وفي تقارير سنوية تمكن الباحثون من الاطلاع عليها، بينما هناك جمعيات أبلغت الباحثين شفويًا بمبلغ رأس المال الذي تمتلكه دون أن تطلعهم على أي وثائق للتأكد من صحة الأرقام، وقد تم عرض نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق برأس المال المساهم للجمعيات في الجدول رقم (65) وحسب بيانات الجدول يبلغ متوسط رأس مال الجمعية الواحدة في العينة المدروسة حوالي (11.034.081) ريال يماني، والملاحظ أن أعلى متوسط رأس مال مساهم في محافظتي المهرة وأبين حيث يزيد على 26 مليون ريال للجمعية، بينما يسجل أدنى متوسط رأس مال للجمعية السمكية في محافظة شبوة (2.700.000) ريال للجمعية الواحدة، وتتقارب جمعيات حضرموت وحجة حيث يزيد المتوسط عن عشرة مليون ريال وهناك تقارب بين تعز والحديدة، يليهما المهرة.

- ويبين لنا هذا الجدول أن رأس المال يشكل إحدى المرتكزات الأساسية لتطوير آلية ونظام العمل لدى هذه الجمعيات فضلاً عن القيمة التي يعكسها في مجال تحسين وتنويع مصادر خدماته المقدمة لفئة الصيادين .

جدول رقم (66) يبين عدد القوارب المنضوية في إطار الجمعيات حسب المحافظة

المحافظة	عدد الجمعيات	عدد القوارب	المتوسط
أبين	3	650	*650
تعز	2	85	43
حجة	1	84	84
الحديدة	8	1879	235
حضر موت	8	4625	**661
شبو	1	150	150
لحج	1	400	400
المهرة	5	1294	***324
الإجمالي	29	9167	****367

ملاحظة: -1 هناك أربع جمعيات غير مبين عدد القوارب المنضوية في إطارها اثنتان في أبين، وواحدة في حضر موت، وواحدة في المهرة.
 * المتوسط لـ (1) جمعية.
 ** المتوسط لـ (7) جمعيات.
 *** المتوسط لـ (4) جمعيات.
 **** المتوسط لـ (25) جمعية.

يوضح الجدول رقم (66) أن عدد القوارب المنضوية في إطار 25 جمعية من العينة المدروسة، حوالي 9167 قارباً، بمتوسط 367 قارباً في الجمعية الواحدة.
 وهذا يعني أن نسبة ما تمتلكه الجمعيات من قوارب صيد قليلة مقارنة بالخدمة التي يجب أن تقدمها للصيادين التقليديين وأنواع القوارب التقليدية الصنع، وبأعداد الصيادين الذي يقبلون على طلب القوارب من الجمعيات .

جدول رقم (67) يبين البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات حسب المحافظة (متعدد الإجابات)

الإجمالي	المحافظة								البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعية	
	أبين	تعز	حجة	الحديدة	حضر موت	شبو	لحج	المهرة		
12	1	0	0	2	7	0	1	1	التكرار	ثلج
%7.8	%8.3	%0.0	%0.0	%16.7	%58.3	%0.0	%0.0	%8.3	%	وقود
12	3	0	0	2	5	0	0	2	التكرار	مكائن بحرية
%7.8	%25.0	%0.0	%0.0	%16.7	%41.7	%0.0	%0.0	%16.7	%	أدوات ومعدات الاصطياد
23	2	1	1	7	7	0	2	3	التكرار	ساحات الحراج
%15.0	%8.7	%4.3	%4.3	%30.4	%30.4	%0.0	%8.7	%13.0	%	إقراض
24	5	1	1	8	5	0	1	3	التكرار	مشاريع إنتاجية
%15.7	%20.8	%4.2	%4.2	%33.3	%20.8	%0.0	%4.2	%12.5	%	مشاريع تسويقية
16	4	0	0	8	2	0	0	2	التكرار	توعية
%10.5	%25.0	%0.0	%0.0	%50.0	%12.5	%0.0	%0.0	%12.5	%	استشارات
20	5	0	1	8	3	0	0	3	التكرار	صيانة
%13.1	%25.0	%0.0	%5.0	%40.0	%15.0	%0.0	%0.0	%15.0	%	تقديم المساعدات
7	0	0	0	5	1	0	0	1	التكرار	الإجمالي
%4.6	%0.0	%0.0	%0.0	%71.4	%14.3	%0.0	%0.0	%14.3	%	
13	4	1	0	5	1	0	0	2	التكرار	
%8.5	%30.8	%7.7	%0.0	%38.5	%7.7	%0.0	%0.0	%15.4	%	
10	3	0	0	6	1	0	0	0	التكرار	
%6.5	%30.0	%0.0	%0.0	%60.0	%10.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	
7	2	0	1	4	0	0	0	0	التكرار	
%4.6	%28.6	%0.0	%14.3	%57.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	
7	2	0	1	3	1	0	0	0	التكرار	
%4.6	%28.6	%0.0	%14.3	%42.9	%14.3	%0.0	%0.0	%0.0	%	
2	0	0	0	0	0	1	1	0	التكرار	
%1.3	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%50.0	%50.0	%0.0	%	

تتنوع الخدمات التي تقدمها الجمعيات وتختلف بين جمعية وأخرى كل حسب إمكانياتها المالية، وحسب نوعها، فهناك جمعيات إنتاجية فقط وجمعيات إنتاجية تسويقية، كما لاحتظنا في الجدول رقم (63)، ويتضح من الجدول رقم (67) أن الجمعيات تقدم إجمالاً حوالي 12 صنفاً من البرامج والخدمات، وحسب بيانات الجدول، تقدم 15.7% من عدد جمعيات العينة المبحوثة أدوات ومعدات الاصطياد كما تقدم 15% من العينة مكائن بحرية، وتبلغ نسبة الجمعيات التي تقدم قروضاً لأعضائها 13.1% من العينة، وتقوم 8.5% من العينة بمشاريع تسويقية، وتبلغ نسبة الجمعيات التي تقدم خدمات الثلج والوقود 7.8%، وتشكل الجمعيات التي لديها ساحات حراج لبيع السمك نسبة 10.5% وتبلغ نسبة الجمعيات التي تؤدي دوراً توعوياً لأعضائها 6.5% كما أن 4.6% من العينة كل على حده تقدم خدماتها في مجالات المشاريع الإنتاجية، الاستشارات وصيانة المعدات والآلات، وتقدم 1.3% من العينة مساعدات لأعضائها، والملاحظ

أن هناك اختلافاً على مستوى المحافظات في تقديم الخدمات من حيث النوع والكم، وعلى سبيل المثال، تقوم الجمعيات في حضرموت بجميع الخدمات المدونة في الجدول باستثناء تقديم المساعدات المالية، بينما لا تقدم الجمعيات في حجة أي خدمات عدا تقديم المساعدات المالية، وفي محافظة تعز تقدم الجمعيات من العينة المدروسة ثلاث خدمات فقط، وفي لحج (4) خدمات وفي عينة الحديدة تقدم جميع الخدمات المذكورة في الجدول باستثناء الاستشارات، والمساعدات المالية، وتستثنى خدمتان فقط في عينة المهرة، هما المشاريع الإنتاجية والمساعدات المالية، وفي لحج تقدم (4) خدمات فقط.

8- دور الجمعيات في التسويق :-

جدول رقم (68) يبين هل تتولى الجمعيات تسويق إنتاج الصيادين حسب المحافظة

الإجمالي	هل تتولى الجمعية تسويق إنتاج الصيادين						المحافظة	
	العدد	غير مبين		لا		نعم		
		%	العدد	%	العدد	%		العدد
%100.0	3	%0.0	0	%33.3	1	%66.7	2	أبين
%100.0	2	%0.0	0	%100.0	2	%0.0	0	تعز
%100.0	1	%0.0	0	%100.0	1	%0.0	0	حجة
%100.0	8	%0.0	0	%87.5	7	%12.5	1	الحديدة
%100.0	8	%12.5	1	%25.0	2	%62.5	5	حضرموت
%100.0	1	%0.0	0	%100.0	1	%0.0	0	شبو
%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	1	لحج
%100.0	5	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	5	المهرة
%100.0	29	%3.4	1	%48.3	14	%48.3	14	الإجمالي

تبين من إجابات قيادات الجمعيات في العينة المدروسة، أن 48.3% من الجمعيات تتولى تسويق إنتاج الصيادين، بينما بلغت نسبة الجمعيات التي لا تتولى مهمة التسويق 48.3% من العينة و 3.4% غير مبين (أنظر الجدول رقم(68)).

وعلى مستوى كل محافظة نجد أن محافظة لحج وشبو كانت أكثر المحافظات التي حظيت فيها الجمعيات بتسويق منتجات الصيادين وبنسبة 100% لكلا المحافظتين ثم تلتها محافظة أبين التي قامت فيها الجمعيات بدور ملحوظ في تقديم خدمات التسويق للإنتاج السمكي وبنسبة 66.7%. وحظيت الجمعيات في محافظة حضرموت بالمرتبة الثالثة في القيام بالأنشطة التسويقية ، بينما لم تقم الجمعيات في تعز وحجة وشبو بأي أنشطة تسويقية ويترك هذا العمل للصيادين أنفسهم .

جدول رقم (69) يبين لماذا لا تتولى الجمعيات تسويق إنتاج الصيادين حسب المحافظة

الإجمالي		إذا كانت الإجابة بلا : لماذا						المحافظة
%	العدد	لا توجد الإمكانيات		عملية التسويق محتكرة من قبل الآخرين		لأن الجمعية ليس من أهدافها التسويق		
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
%100.0	1	%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	أبين
%100.0	2	%0.0	0	%50.0	1	%50.0	1	تعز
%100.0	1	%0.0	0	%100.0	1	%0.0	0	حجة
%100.0	7	%0.0	0	%28.6	2	%71.4	5	الحديدة
%100.0	2	%50.0	1	%50.0	1	%0.0	0	حضر موت
%100.0	1	%0.0	0	%0.0	0	%100.0	1	شبو
%100.0	14	%14.3	2	%35.7	5	%50.0	7	الإجمالي

أما الجمعيات التي لا تتولى عملية تسويق المنتجات السمكية، فقسم منها ويمثل 50% لا يدخل التسويق ضمن أهدافها التي تأسست من أجلها، و32.7% من هذه الجمعيات لا تؤدي مهامها التسويقية بسبب احتكار السوق من قبل آخرين، و14.3% لا توجد لديها الإمكانيات اللازمة للتسويق (كما هو مبين في الجدول رقم 69).

جدول رقم (70) يبين المشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات حسب المحافظة

الإجمالي	المحافظة								الشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعية	
	المهرة	لحج	شبو	حزموت	الحديدة	حجة	تعز	أبين		
17	4	0	1	7	4	0	0	1	التكرار	مشاكل مع السلطة المحلية بشأن تنفيذ لوائح الصيد
%16.2	%23.5	%0.0	%5.9	%41.2	%23.5	%0.0	%0.0	%5.9	%	مشاكل مع المحاجب (مواقف القوارب على اليابسة)
16	3	0	1	5	4	0	0	3	التكرار	الجرف العشوائي من سفن الصيد التجاري
%15.2	%18.8	%0.0	%6.3	%31.3	%25.0	%0.0	%0.0	%18.8	%	الاصطياد العشوائي من قبل الصيادين المحليين
13	2	1	0	3	5	1	0	1	التكرار	عدم وجود تسهيلات من بنك التسليف للصيادين
%12.4	%15.4	%7.7	%0.0	%23.1	%38.5	%7.7	%0.0	%7.7	%	عدم توفر وسائل الأمن والسلامة الخاصة بالصيادين
9	1	1	0	2	4	1	0	0	التكرار	ارتفاع أسعار وسائل ومعدات الصيد
%8.6	%11.1	%11.1	%0.0	%22.2	%44.4	%11.1	%0.0	%0.0	%	رمي المخلفات من القوارب الأجنبية
9	2	0	1	2	3	1	0	0	التكرار	عدم وجود مراسي للقوارب
%8.6	%22.2	%0.0	%11.1	%22.2	%33.3	%11.1	%0.0	%0.0	%	عدم وجود مصانع للتجفيف
5	2	0	1	0	1	0	1	0	التكرار	ضعف مستوى الخدمات الأساسية (الكهرباء، المياه....)
%4.8	%40.0	%0.0	%20.0	%0.0	%20.0	%0.0	%20.0	%0.0	%	الإجمالي

محافظة الحديدة : تبين الجمعيات في محافظة الحديدة أن أولى المشاكل التي تواجهها والتي احتلت الترتيب الأول بين سلم المشكلات وهي بروز مشكلة الاصطياد العشوائي من قبل الصيادين المحليين وبنسبة 44.4% ثم مشكلة الجرف العشوائي من سفن الصيد التجاري بنسبة 38.5% والتي احتلت الترتيب الثاني بين أولوية المشكلات والذي يعد مخالفا لقانون الاصطياد

في حين تبوأ مشكلتنا عدم وجود تسهيلات من بنك التسليف للصيادين وعدم وجود مراسي للقوارب الترتيب الثالث في المشكلات التي تواجهها الجمعيات في هذه المحافظة وبنسبة 33.3% ثم جاءت في الترتيب الرابع المشاكل التي يواجهها الصيادون مع المحاجب (مواقف القوارب على اليابسة) وبنسبة 25%.

محافظة حضرموت : أوضحت الجمعيات في محافظة حضرموت أن أولى المشاكل التي تعانيها الجمعيات في مجال الاصطياد السمكي تجلت في المشاكل التي تواجهها مع السلطة المحلية بشأن تنفيذ لوائح الصيد

وبنسبة 41.2% ثم تلتها مشكلة رمي المخلفات من القوارب الأجنبية لتحتل المرتبة الثانية وبنسبة 40% واحتلت مشكلة ارتفاع أسعار وسائل ومعدات الصيد المرتبة الثالثة وبنسبة 33.3% بينما جاءت مشكلة الاصطياد العشوائي من قبل الصيادين المحليين في المرتبة الرابعة وبنسبة 23.1%.

محافظة شبوة : يلاحظ أن المشاكل في محافظة شبوة أقل حدة من مثيلاتها في المحافظات المشار إليها سلفاً حيث ظهرت أولى المشكلات المتعلقة بنشاط الجمعيات ومجالات عملها وتجسدت في عدم توافر وسائل الأمن والسلامة الخاصة بالصيادين وبنسبة 20% أما المشكلة الثانية فقد تمثلت في عدم وجود تسهيلات من بنك تسليف الصيادين بنسبة 11.1% ويقصد من بنك التسليف الزراعي الذي يقدم قروضاً لهم لشراء قوارب الصيد ، وفي المرتبة الثالثة برزت مشكلة ارتفاع أسعار معدات الصيد وبنسبة 8.3% وفي المرتبة الرابعة والأخيرة ظهرت مشاكل مع المحاجب (مواقف القوارب على اليابسة) وبنسبة 6.3%.

محافظة عجم : تبين المعطيات والمؤشرات الواردة في هذا المجال أن المشاكل التي يواجهها الصيادون ضئيلة جداً مقارنة بالمحافظات المشار إليها سابقاً وهي تتناقص تدريجياً وبشكل ملفت للعيان وهذا يرجع لطبيعة نشأة هذه الجمعيات ولنشاطها المحدود وبحكم طبيعة النطاق الجغرافي الذي تعمل فيه ، ولخصوصية الظروف التي تواجهها الجمعيات في هذه المحافظة التي هيأت لها سبل أفضل لممارسة عملها حيث يوضح جدول رقم (70) المشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات حسب المحافظة تختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات من محافظة إلى أخرى حسب وضع كل جمعية وحسب طبيعة نشأتها وظروف عملها وآليات سير النشاط فيها وبناء قدراتها ودرجة وعي قياداتها في التعاطي مع المشاكل والمعوقات التي تواجهها والمعالجات التي تتخذها والعمليات والإجراءات الإدارية التي تستخدمها لتخطي هذه العقبات .

كما تتفاوت هذه المشاكل طبقاً لأسباب وعوامل ومتغيرات أخرى منها ما يتصل بالبناء التنظيمي المتماسك الذي يساعد على مواجهة مشاكل العمل وإدارة الأزمات في الأوقات الحرجة من مراحل العمل وباختيار البدائل والحلول للمشكلات وفقاً لنوع ودرجة خطورتها ومدى القدرة على إمكانية احتوائها والتخفيف من حدتها وإزالتها . ويبين الجدول رقم (70) ترتيب المشاكل والصعوبات التي تواجه الجمعيات في كل محافظة على حده .

محافظة أبين : احتلت مشكلة رمي المخلفات من القوارب الأجنبية المرتبة الأولى وعدم وجود مصانع للتلج وبنسبة 40% كما برزت مشكلة أخرى تمثلت في عدم وجود مراس للقوارب وقد احتلت المرتبة الثانية وبنسبة 22.2% أما المشكلة الثالثة تجسدت في ظهور مشاكل مع المحاجب ((مواقف القوارب على اليابسة) وبنسبة 18.8% وفي المرتبة الرابعة برزت مشكلة ارتفاع أسعار وسائل ومعدات الصيد .

محافظة تعز : احتلت مشكلة ضعف مستوى الخدمات الأساسية (الكهرباء ، المياه ، الصرف الصحي الخ) المشكلة الأولى لدى عينة البحث وبنسبة بلغت 40% وفي المرتبة الثانية ظهرت مشكلة عدم توفر وسائل الأمن والسلامة الخاصة بالصيادين والتي تساوت معها مشكلة أخرى وبنفس القدر تجسدت في عدم وجود مصانع للتلج وفي المرتبة الثالثة والأخيرة ظهرت مشكلة ارتفاع أسعار وسائل ومعدات الصيد .

محافظة حجة : لم تبين الجمعيات في محافظة حجة سوى مشكلتين وبنسبة محدودة وهاتان المشكلتان تمثلتا في:

- الاصطياد العشوائي من قبل الصيادين المحليين وعدم توافر وسائل الأمن والسلامة الخاصة بالصيادين حيث كانت نسبة هاتين المشكلتين متساوية بلغت 11.1% .
- العلاقة القائمة مع السلطات المحلية ولذلك فإننا نلاحظ أن هناك ثلاث مشاكل كانت نسبها ضئيلة وهي :

المشكلة الأولى وتتجلى في ضعف مستوى الخدمات الأساسية الكهرباء، المياه،..... الخ ونسبتها 20%
ثم مشكلتا الاصطياد العشوائي من قبل الصيادين المحليين وعدم وجود مراسٍ للقوارب وبنسبة 11.1% .

محافظة المهرة : تكاد تتقارب مشاكل جمعيات الصيادين مع بعض الجمعيات من عينة الدراسة ومنها محافظة تعز ، الحديدة ، حضرموت وإن اختلفت في نسبتها من مشكلة إلى أخرى حيث لوحظ أن أولى هذه المشكلات تتمثل في عدم توفر وسائل الأمن والسلامة الخاصة بالصيادين بلغت نسبتها 40% ثم تلتها المشاكل التي تواجهها مع السلطة المحلية بشأن تنفيذ لوائح الصيد وبنسبة 25.5% ثم جاءت مشكلة عدم وجود تسهيلات من بنك التسليف وبنسبة 22.2% وفي المرتبة الرابعة تجسدت مشكلة عدم وجود مصانع للتلج. جدول رقم (70) يبين الحلول والمقترحات حسب المحافظة حيث تختلف الحلول والمقترحات باختلاف نوع المشكلات التي يتم التعاطي معها وباختلاف الظروف التي تحيط ببيئة العمل في هذه الجمعيات وبالمقدرة على معرفة الثغرات والخلل في توازن القوى فيها ، وبالبيئة الخارجية التي يتم التعامل معها وبنوعية الحلول والبدائل والخيارات الأكثر ملائمة لكل جمعية على حدة أو لمجموع الجمعيات حين تكون قواسم مشتركة لهذه المشكلات وبالتالي فإن الحلول ينبغي أن تأخذ هذا البعد ، مع اعتبار خصوصية الظروف التي تعيشها كل جمعية .

محافظة أبين : أكثر الحلول والمقترحات التي حظيت باهتمام الجمعيات في محافظة أبين تركزت في:

إيجاد ورش لصيانة القوارب وبنسبة 33.3% ثم تلتها إنشاء معامل تجميد وتعليب الأسماك وبنسبة 28.6% ثم تدرجت هذه الحلول للمطالبة بإيجاد ساحات حراج ومحطة وقود وبنسبة 21.4% ومن ثم إنشاء لسان بحري للمنطقة وبنسبة 20%.

جدول رقم (71) يبين الحلول والمقترحات حسب المحافظة

Total	المحافظة								الحلول والمقترحات	
	المهرة	لحج	شبو	حضر موت	الجديدة	حجة	تعز	أبين		
15	4	0	1	5	3	1	0	1	التكرار	تفعيل دور الرقابة لعملية الاصطياد
%10.8	%26.7	%0.0	%6.7	%33.3	%20.0	%6.7	%0.0	%6.7	%	إيجاد ساحات حراج /محطة وقود
14	3	0	1	4	2	0	1	3	التكرار	تنظيم عمل البواخر الكبيرة
%10.1	%21.4	%0.0	%7.1	%28.6	%14.3	%0.0	%7.1	%21.4	%	منع الشركات الكبيرة من رمي المخلفات
8	2	0	0	5	1	0	0	0	التكرار	إيجاد مراسي للقوارب
%5.8	%25.0	%0.0	%0.0	%62.5	%12.5	%0.0	%0.0	%0.0	%	توفير مصانع للتلحج
7	0	1	0	3	2	0	0	1	التكرار	تعبيد الطريق من القرية إلى مركز المديرية
%5.0	%0.0	%14.3	%0.0	%42.9	%28.6	%0.0	%0.0	%14.3	%	إنشاء ميناء للصيد في المديرية
10	0	1	0	2	3	0	2	2	التكرار	تقديم تسهيلات وقروض وخفض نسبة الفوائد
%7.2	%0.0	%10.0	%0.0	%20.0	%30.0	%0.0	%20.0	%20.0	%	تقديم الدعم الحكومي للصيادين
15	5	1	1	3	2	0	1	2	التكرار	دعم المحروقات للصيادين
%10.8	%33.3	%6.7	%6.7	%20.0	%13.3	%0.0	%6.7	%13.3	%	توفير فرص عمل للأبناء الصيادين
2	0	0	0	0	2	0	0	0	التكرار	إنشاء لسان بحري للمنطقة
%1.4	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%100.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	دعم وتفعيل جمعيات الصيادين
2	0	0	0	1	1	0	0	0	التكرار	إنشاء معامل تجميد وتعليب الأسماك
%1.4	%0.0	%0.0	%0.0	%50.0	%50.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	إيجاد ورش لصيانة للقوارب
7	0	1	0	1	3	1	1	0	التكرار	فتح خور المخاء التاريخي
%5.0	%0.0	%14.3	%0.0	%14.3	%42.9	%14.3	%14.3	%0.0	%	الإجمالي
22	3	0	1	6	7	0	2	3	التكرار	
%15.8	%13.6	%0.0	%4.5	%27.3	%31.8	%0.0	%9.1	%13.6	%	
13	2	0	0	3	4	1	1	2	التكرار	
%9.4	%15.4	%0.0	%0.0	%23.1	%30.8	%7.7	%7.7	%15.4	%	
2	0	0	0	1	1	0	0	0	التكرار	
%1.4	%0.0	%0.0	%0.0	%50.0	%50.0	%0.0	%0.0	%0.0	%	
5	2	0	0	1	0	0	1	1	التكرار	
%3.6	%40.0	%0.0	%0.0	%20.0	%0.0	%0.0	%20.0	%20.0	%	
5	1	1	0	1	0	0	2	0	التكرار	
%3.6	%20.0	%20.0	%0.0	%20.0	%0.0	%0.0	%40.0	%0.0	%	
7	0	0	0	2	2	0	1	2	التكرار	
%5.0	%0.0	%0.0	%0.0	%28.6	%28.6	%0.0	%14.3	%28.6	%	
3	0	0	0	1	1	0	0	1	التكرار	
2.2%	0.0%	0.0%	0.0%	33.3%	33.3%	0.0%	0.0%	33.3%	%	
1	0	0	0	0	0	0	1	0	التكرار	
0.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%	0.0%	%	

محافظة تعز: لوحظ أن الحلول والمقترحات التي استأثرت باهتمام الجمعيات السمكية تركزت بالدرجة الأولى في فتح خور المخا التاريخي وبنسبة 100% أي أنها قضية مثلت فيها إجماع كل الجمعيات على هذا الاحتياج، ثم تلتها دعم وتفعيل جمعيات الصيادين وبنسبة 40% وتلتها احتياجات أخرى وتساوت طلب الجمعيات في هذه المحافظة في التأكيد عليها والتي تركزت في إيجاد مراسي للقوارب وإنشاء لسان بحري للمنطقة وبنسبة 20% على التوالي وجاءت الحلول الأخرى المتمثلة في تقديم تسهيلات وقروض وخفض نسبة الفوائد وإنشاء معمل لتجميد وتعليب الأسماك وبنسب متساوية بواقع 14.3%.

محافظة حجة: لم تقدم الجمعيات في هذه المحافظة حلولاً ومعالجات للمشاكل التي تواجهها سوى تقديم تسهيلات وقروض وخفض نسبة الفوائد، وهذا يدل ويؤكد على ما تم طرحه في مواضع سابقة من هذه الدراسة على أن حداثة نشأة هذه الجمعيات وعدم اكتمال بنائها المؤسسي لم يمكنها من استيعاب كافة المشاكل التي تتعرض لها، فضلاً عن ذلك فإن الحلول المقدمة من هذه الجمعيات كانت بسيطة وغير متكاملة وتفتقر إلى النظرة البعيدة المدى التي تقدم رؤية متكاملة لما يمكن أن يكون عليه وضعها في الفترة القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى.

محافظة الحديدة: لوحظ أن أهم الحلول والمقترحات التي قدمتها الجمعيات في هذه المحافظة قد تركزت في تعبيد الطرق من القرية إلى مركز المديرية وبنسبة 100% ثم تلتها حلول أخرى تمثلت في إنشاء ميناء للصيد في المديرية وبنسبة 50% وتوفير فرص عمل لأبناء الصيادين وبنسبة 50% ثم في دعم المحروقات للصيادين وبنسبة 30.8% ثم إيجاد مرسى للقوارب وبنسبة 30%.

محافظة حضرموت: أكثر الحلول والمقترحات التي حظيت باهتمام الجمعيات في محافظة حضرموت كانت على النحو التالي:

- تنظيم عمل البواخر الكبيرة وبنسبة 62.5% .
- إنشاء ميناء للصيد في المديرية وبنسبة 50% ثم توفير فرص عمل لأبناء الصيادين وبنسبة 50% كذلك أي تساوت الحلول والمقترحات لهذين الاحتياجين لدى الجمعيات المستهدفة من الدراسة وحظي مقترحا تفعيل دور الرقابة لعملية الاصطياد وإيجاد ورش لصيانة القوارب باهتمام هذه الجمعيات وبنسبة 33.3% لكل مقترح منهما.

محافظة شبوة: لم تقدم الجمعيات في محافظة شبوة أية حلول ومقترحات ذات أهمية في مجال تحسين أوضاع الصيادين أو تطوير القطاع السمكي سوى ثلاثة حلول ومقترحات وتجسدت في إيجاد ساحات حراج / محطة وقود وبنسبة 7.1%، وتوفير مصانع للتليج وبنسبة 6.7% وتفعيل الدعم الحكومي لمستلزمات الصيادين وبنسبة 4.5%.

محافظة لحج: قدمت الجمعيات في محافظة لحج بعض الحلول والمقترحات والتي تبين الاحتياجات غير الملباه لها ومن هذه الاحتياجات دعم وتفعيل جمعيات الصيادين وبنسبة 20%، منع الشركات الكبيرة من رمي المخلفات وبنسبة 14.3%، تقديم تسهيلات وقروض وخفض نسبة الفوائد وبنسبة 14.3%، إيجاد مراس للقوارب وبنسبة 10%، توفير مصانع للتليج وبنسبة 6.7%.

محافظة المهرة: لوحظ أن الجمعيات في محافظة المهرة تركزت الحلول والمقترحات فيها في إنشاء لسان بحري للمنطقة حيث حظي هذا المقترح بالترتيب الأول وبنسبة 40%، وتوفير مصانع للتليج بالترتيب الثاني وبنسبة 33.3%. وتفعيل دور الرقابة لعملية الاصطياد وبنسبة 26.7%، إيجاد ساحات حراج / محطة وقود وبنسبة 21.4%، دعم محروقات الصيادين وبنسبة 15.4%، تقديم الدعم الحكومي لمستلزمات الصيادين وبنسبة 13.6%.

ويلاحظ من هذا الجدول الذي يقدم خيارات وحلول ومقترحات والتي قدمتها جمعيات الصيادين، أن الجمعيات التي لها نشاط كبير وتتمتع بقدر متزايد للتوسع في النطاق الجغرافي وعلاقتها مع الشرائح الاجتماعية المستهدفة تتميز بالتنوع بينما الجمعيات الأخرى منها مازال دورها محدوداً لحدائق نشاطها ولصغر حجم نشاطها والفعاليات التي يتضمنها ومن هنا تبين أن الحلول والمقترحات تفاوتت فيما بينها تبعاً لتلك الاعتبارات والظروف.

ج- النتائج والتوصيات :-

1- النتائج :-

أولاً:- تتسم القوة العاملة في مجال الصيد في كثير من البلدان بتقدم العمر بسبب انخفاض جاذبية هذه المهنة بالنسبة للأجيال الشابة، حيث تشكل الفئة العمرية 60 عاماً فأكثر حوالي النصف من إجمالي القوى العاملة، بينما تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن العمل في مجال الصيد مهنة جاذبة للشباب في اليمن حيث تبلغ نسبة الذين يعملون في الصيد البحري في الفئات العمرية من 15-44 عاماً حوالي 57.3%.

- انتشار الأمية وانخفاض معدل المستويات التعليمية بين الصيادين عن معدل المستويات التعليمية لإجمالي السكان في الجمهورية اليمنية فقد بلغت نسبة الأمية 41.9% بينما بلغت نسبة الذين يستطيعون القراءة والكتابة حوالي 22% من إجمالي عينة الدراسة.

ثانياً:- بالنسبة للحالة الاجتماعية والوضع الأسري ترتفع نسبة العزاب ويتأخر سن الزواج في أوساط الصيادين فتتراوح نسبة غير المتزوجين في بعض المحافظات بين 41%-50%، ويعزى ذلك إلى الفقر وعدم القدرة على دفع المهور وتوفير المسكن ومتطلبات الحياة الأسرية.

- تتسم تركيبة الأسرة في العينة المدروسة بالكثافة السكانية قياساً بارتفاع نسبة العزوبية، فقد بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة 5.8 أفراد ويشكل الأطفال (أقل من 15 سنة) أعلى نسبة بين أفراد الأسرة، حوالي 41.4% يليها الفئة العمرية من 15-24 سنة، حوالي 23%، بينما تشكل الفئة العمرية 65 فأكثر حوالي 3.6% فقط.

والأسرة في تجمعات الصيادين لا تختلف عن الصورة العامة للأسرة في اليمن، فهناك الأسرة النووية التي تغلب في المدن والمناطق الحضرية، والأسرة الممتدة وهي السائدة في الريف، وتبلغ نسبة الأباء والأمهات الذين يعيشون مع أبنائهم المتزوجين، بالإضافة إلى الأخوة والأخوات والأقارب الآخرين حوالي 47.9% من مجموع أفراد أسر العينة المدروسة.

- يعمل حوالي 23.3% فقط من مجموع أفراد أسر العينة منهم 18.5% في مجال الصيد البحري.
- تعتبر مشاركة المرأة في مجال الصيد من أقل الأعمال التي يمكن للمرأة أن تمارسها، بسبب طبيعة العمل وصعوبته على المرأة، وقد أفاد 1.6% فقط من مجموع أفراد العينة بمشاركة النساء لهم في العمل، ومشاركة النساء في الغالب تقتصر على الأعمال المساعدة في البحر، في صناعة الشباك وفرز الأسماك والتسويق، والنزول لصيد الظفري.

- هناك تحسن في الحالة التعليمية بين أفراد أسر المبحوثين قياساً بالمبحوثين أنفسهم وهذا يدل على أن معظم الأميين والذين يجيدون القراءة والكتابة فقط هم من الكبار الذين لم تتح لهم فرص الالتحاق بالمدارس في الماضي، ولكن الوضع التعليمي لدى أفراد أسر الصيادين يشير إلى ارتفاع نسبة المحرومين من التعليم حيث تبلغ 45% منهم حوالي 36% أميين بسبب الفقر الذي يؤدي أيضاً إلى تسرب الطلاب من التعليم الأساسي والثانوي والتحاقهم بسوق العمل، وقد يتوقف الطلاب عن مواصلة التعليم بسبب انعدام المدارس في المستويات التالية أو بسبب الشعور بعدم جدوى التعليم حيث لا يحصل من أكملوا دراستهم على وظائف في مناطقهم.

وتشير البيانات إلى أن الإناث أكثر حرماناً من الذكور حيث تشكل النساء النسبة الأعلى في الأمية،

والملاحظ أن نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي والثانوي متقاربة بين الإناث والذكور، وذلك لا يعني الاهتمام بتعليم المرأة وإنما هو مؤشر على تسرب عدد كبير من الذكور للالتحاق بسوق العمل.

ثالثاً- يعيش الصيادون في تجمعات سكنية بائسة وفقيرة، وأغلب مساكنهم عبارة عن حمي تبني بأبسط التكاليف لوقايتهم وأسرههم من العوامل الطبيعية وتوفر لهم الستر، حيث يعيش حوالي 32.9% من أفراد العينة مع أسرههم في مساكن من القش والصفوح والخشب والطين. وتدل مؤشرات السكن على سوء الأوضاع المعيشية والسكنية للصيادين وارتفاع معدل التراحم.

-وبالنسبة لتوفير الخدمات (المياه، الكهرباء، الهاتف)، فلا تختلف التجمعات السكنية للصيادين مقارنة بالوضع العام لتوفر هذه الخدمات على مستوى الجمهورية مع الأخذ بالاعتبار أن الصيادين من الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع وبالتالي الأقل قدرة على التمتع بهذه الخدمات.

وتشير البيانات إلى تقارب نسبة الحاصلين على الكهرباء والمياه في منازلهم وهي على التوالي 67.1%، 66.7% بينما تتوافر خدمة الهاتف لدى 28.7% فقط من أفراد العينة.

رابعاً- يتبين من نوعية سكن الصيادين أنها على الأغلب مساكن بسيطة تتنافى مع شروط الاستقرار وتواصل الصيادين مع أسرههم ومجتمعهم المحلي، ونوعية هذا السكن الذي يوحى بعلاقات عدم الاستقرار كصناديق الخشب والصفوح لا تؤهل جماعات الصيادين للارتباط بالمكان والزواج وبناء الأسرة، وهذه الأوضاع تؤدي إلى فتور علاقة بعض تجمعات الصيادين مع محيطهم الاجتماعي.

-ينقطع الصيادون أثناء عملهم في البحر عن أسرههم مدداً طويلة ولا شك أن لهذه الانقطاعات تأثيراً على العلاقات الاجتماعية بشكل عام وعلى علاقة الصياد بأفراد أسرته بشكل خاص، غير أن أغلب أفراد عينة الدراسة يفيدون بأن لا أثر لعملهم الطويل في البحر على علاقتهم بأسرههم، والملاحظ أن نسبة الذين يعترفون بضعف تربية الأولاد أكثر من الذين يعترفون بتفاقم الصراعات مع الزوجة، وقد لا تكون إجابة المحوئين واقعية إلى حد ما.

خامساً- يتبين من الدراسة أن أكثر من نصف العينة يمتلكون قوارب ويعملون لحسابهم، بينما يعمل 41.3% من أفراد العينة أجراً مع الغير، مع ملاحظة أن المحافظات المطلة على البحر العربي تسجل أعلى المعدلات في امتلاك الصيادين للقوارب، في مقابل أعلى معدلات العمل المناجور في المحافظات المطلة على البحر الأحمر.

وقد قامت الدولة بتوزيع قوارب على الصيادين كقروض بفوائد وبدون فوائد، إلا أن البعض لم يتحسن دخله بعد حصولهم على القارب لأن جزءاً من دخله يذهب لتسديد أقساط القرض.

يشكو الصيادون من سفن الصيد التجاري التي لا تلتزم بالمناطق المخصصة لها وتدخل إلى مناطق الصيد التقليدي، وتقوم هذه السفن بالتأثير على المخزون السمكي والبيئة البحرية حيث تستخدم شباكاً يسمونها المجارف أو المساحب وتسبب في تدمير الشعب المرجانية وتدمير بيئة التكاثر وجرف الأسماك الصغيرة والكبيرة والأحياء الأخرى، وعلى طريقها تقوم بجرف شبك الصيادين التقليديين ومعها محصولهم. ويشكو الصيادون من عدم تجاوب السلطات المحلية لوقف العبث، ومن ضعف الرقابة والتفتيش وتواطؤ الحراسات الأمنية مع أصحاب السفن.

تبين الدراسة أن دخول الصيادين من الصيد البحري متدنية جداً، وتقع أكبر نسبة من الصيادين تحت خط الفقر (فقر الغذاء) وقد أفاد 14.8% فقط من أفراد العينة بأن دخلهم من الاصطياد يكفي لتغطية نفقات معيشتهم، ولا توجد مصادر دخل أخرى إلا لدى 5.7% فقط، مع العلم أن حوالي 84.7% من أفراد العينة يتوقفون عن العمل في مواسم الرياح والظروف غير المواتية للاصطياد وقد تصل في بعض المناطق إلى خمسة أشهر في السنة.

-يخضع العمل في قطاع الصيد لعدد من القوانين والتشريعات المنظمة للعمل في البيئة البحرية، بحيث أصبح لزاماً على الصيادين أن يكون لديهم الإلمام الكافي بها، ولكن يتبين من الدراسة الميدانية

أن أغلب الصيادين يجهلون هذه التشريعات التي تحفظ لهم حقوقهم، ويتضح أن حوالي 45.4% من أفراد العينة يدافعون عن حقوقهم عن طريق الأعراف المتبعة، ولهذا فإن أغلب أفراد العينة يخضعون للعلاقات الاجتماعية التقليدية في إدارة وتنظيم شؤونهم المعيشية والاجتماعية حيث أفاد 66.3% بتأثير الشخصيات والوجهات الاجتماعية على تنظيم شؤونهم، في ظل غياب شبه كامل لدور المجالس المحلية وضعف الجمعيات السمكية التي ينتسب لها حوالي 55% من أفراد العينة، مع ملاحظة ارتفاع معدل انتساب الصيادين للجمعيات في المحافظات الساحلية الجنوبية، أكثر من معدل الانتساب في المحافظات الشمالية، ويعود ذلك لقدم ورسوخ العمل التعاوني السمكي في المحافظات الجنوبية، وأكثر المنتسبين يصفون علاقتهم بالجمعيات بأنها ضعيفة.

سادساً:- يقوم الصيادون بتسويق منتجاتهم عبر ثلاثة أشكال: إما عبر الجمعيات التعاونية السمكية وتأتي في المرتبة الأولى، يليها التسويق الفردي، ثم التسويق عبر الوكيل، ويتبين أن التسويق عبر الجمعيات ينعدم في المحافظات الساحلية الشمالية ويحتل التسويق عبر الوكيل المرتبة الأولى فيها، والتسويق الفردي يحرر الصيادين من سطوة الوكلاء، وفي الغالب يعتمد فقراء الصيادين على الوكيل في أمور الإنتاج حيث يقوم بتجهيز القارب بالمواد التي يحتاج إليها في رحلة الصيد مثل الوقود والزيوت والمواد الغذائية وإقراض الصيادين مبالغ مالية، مقابل تهدهد الصيادين بالبيع للوكيل، وهكذا يجبر الصيادون ببيع محصولهم بثمن بخس يقرره الوكيل ويتم التحايل على الصيادين في المزاد العلني، ويعاني بعض الصيادين من بُعد السوق عن مناطق صيدهم فيضطرون لدفع ربع المحصول مقابل إيجار سيارات النقل والتلج.

ويقع كثير من الصيادين ضحية انعدام وسائل الحفظ والتخزين فيتلف محصولهم أو يبيعونه بسعر رخيص لا يغطي تكاليف الإنتاج.

سابعاً:- رتب أفراد العينة أولوياتهم حسب الأهمية على النحو الآتي:

الدخل الكافي - توفر وسائل الإنتاج - توفر المسكن الصحي - توفر الخدمات التعليمية والصحية.

- بلغ إجمالي عدد الجمعيات التي استهدفتها الدراسة 29 جمعية تعمل في المجال الإنتاجي والتسويقي، وقد لوحظ أن بعضاً من هذه الجمعيات فاعلة وتمارس كافة الأنشطة المخول لها في نظامها الأساسي بينما تبين أن البعض الآخر منها تمارس أنشطة محدودة وتقليدية ولا يتعدى عملها النشاط التسويقي.

- أبرزت نتائج الدراسة أن هناك عدداً محدوداً من الجمعيات تمكنت من فرض قوتها في السوق المحلية وبالتسويق لخدماتها الاجتماعية ولدى الجمهور عامة وبين فئة الصيادين بصفة خاصة.

- بينت نتائج الدراسة اختلاف الظروف التي أحيطت بنشأة الجمعيات وقد انعكس ذلك على مستويات أدائها وتفاوتت من حيث درجة الانتشار والتوسع في أنشطتها.

- بينت نتائج الدراسة أن الجمعيات تتفاوتت في بنائها المؤسسي فالجمعيات التي لديها رأس مال مناسب تمكنت من تحقيق أهدافها وتأمين إيصال رسالتها إلى جمهورها والبعض الآخر ظل أداءها ضعيفاً بسبب غياب استكمال هذا البناء المؤسسي.

- تبين نتائج الدراسة أن هناك العديد من المشكلات المؤسسية القانونية والإدارية والفنية والمالية مما انعكس سلباً على مستويات تقديم خدماتها.

- أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تفاوتاً في إمكانات الجمعيات المالية والفنية وقد انعكس هذا التفاوت على بروز الاختلاف في أنواع الأنشطة والفعاليات التي تنظمها تلك الجمعيات.

- عدم استجابة معظم الجمعيات للأسئلة التي تضمنت بيانات حول مجالات الدعم ومصادره ورأس المال الذي تمتلكه، إلى غياب عملية التوثيق لأنشطتها المالية بسبب عدم الرغبة في الكشف عنها.

- قدرة بعض الجمعيات على تحديد أجندة أعمالها وبخاصة تلك التي لديها رأس مال مناسب وتتمتع بالمصادقية والشفافية في تنفيذ أنشطتها والتي تعكس صورة حقيقية وواضحة لحجم أعمالها وتنوعها وتواجدها في السابق بل وفي قوة العمل التي عادة لا تحتسبها الإحصاءات السكانية.

- إن بعض هذه الجمعيات وفرت بيئة ومناخاً ملائماً لعملها من خلال تقوية نطاق عملها وتوسيع شبكة علاقاتها مع الجهات ذات العلاقة ومع المستفيدين من خدماتها وتزايدت فعاليتها وحجم تعاملاتها مع مختلف

المؤسسات ذات الصلة ، بينما لوحظ أن الجمعيات ذات النشاط المحدود لم تتمكن من تحقيق هذه الأهداف .
-إن الجمعيات العاملة في هذا المجال لم تحظَ بالقدر السكاني الكافي من الدعم والمساندة بما يكفل لها إمكانية القيام بدورها الفاعل القادر على المشاركة والتغيير في حياة الصيادين لتحسين معيشتهم .
2- التوصيات :

- 1- تقديم المساعدات والقروض الميسرة للصيادين لبناء مساكن لائقة تتوفر فيها عوامل الاستقرار في المحيط البيئي والاجتماعي خاصة أولئك الذين يعيشون في بيوت الصفيح والقش والصناديق الخشبية، وإدخال خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء.
- 2- توسيع شبكة الطرق الرئيسية والفرعية وسفلتها بين قرى ومناطق تجمع الصيادين.
- 3- الاهتمام بمحو الأمية في أوساط الصيادين وتوفير مدارس التعليم الأساسي والثانوي والمعاهد الفنية والمهنية في قرى ومناطق تجمع الصيادين في السواحل اليمنية.
- 4- تطوير وتنمية المناطق الساحلية بما يمكن أبناء الصيادين من الحصول على فرص عمل أخرى غير الصيد في مجتمعاتهم المحلية.
- 5- تمكين الصيادين من امتلاك القوارب من خلال القروض الميسرة.
- 6- حماية الصيادين التقليديين وحماية البيئة البحرية والمخزون السمكي من تجاوزات القوارب الكبيرة وسفن الصيد التجاري التي تستخدم وسائل الجرف المدمرة للبيئة والثروة، وذلك بتفعيل القوانين المنظمة للصيد ورفع دور الرقابة والتفتيش البحري.
- 7- تشجيع الجمعيات السمكية والعمل التعاوني في المجال السمكي بما يمكنها من تقديم الخدمات اللازمة للصيادين التقليديين للرفع من كمية الانتاج وحماية الصيادين من الوكلاء وسماسرة السوق، وإشراك الجمعيات السمكية في الرقابة والتفتيش لحماية البيئة البحرية.
- 8- توسيع قاعدة البنية السمكية وتوفير وسائل الخزن والتبريد والاهتمام بعملية النقل والتسويق.
- 9- تفعيل قانون الاصطياد خدمة لأوضاع الصيادين وبخاصة أولئك الذين يعملون في مجال الاصطياد التقليدي .
- 01- تطوير الهياكل الأساسية للجمعيات السمكية التعاونية - الإنتاجية التسويقية لتمكينها من تأدية الدور المناط بها .
- 11- بناء قدرات الجمعيات العاملة في القطاع السمكي لمساعدتها على الاضطلاع بدورها والنهوض بأعمالها ومسؤولياتها التنموية .
- 21- تنشيط وتحريك النشاط التنموي للجمعيات السمكية وذلك عن طريق تقوية علاقاتها مع السلطات المحلية بما يخدم أوضاع الصيادين .
- 31- تفعيل نشاط الجمعيات ومجالات عملها بتوفير امکانات والتسهيلات اللازمة لها للحصول على الإقراض الميسر للصيادين .
- 41- تقوية خدمات البنية التحتية للمناطق والتجمعات السكنية التي يقطنها الصيادون .
- 51- بناء قاعدة معلومات حول أنشطة الجمعيات الإنتاجية - التسويقية التي تعمل في القطاع السمكي للاستفادة منها لدى الجهات المختصة وذات العلاقة لأغراض برامجية شتى .
- 61- إقامة شبكات للتسويق الفعال بين الجمعيات الإنتاجية ، التسويقية العاملة في المجال السمكي والتي من شأنها أن تسهم في التحسين.
- 17- حث الجمعيات السمكية على تقديم التسهيلات اللازمة للصيادين لتمكينهم من تطوير خدمات التسويق لمنتجاتهم .
- 81- تتولى وزارة الثروة السمكية والاتحاد التعاوني السمكي مهمة إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ النتائج المتعلقة بهذه الدراسة لترجمتها إلى خطط وبرامج عملية لدى جهات الاختصاص .

والله الموفق،،

المراجع :

- 1- التهميش الحضري في المجتمع اليمني، المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل. ديسمبر 2004م، ص4.
- 2- حسن صالح شهاب، عدن فرصة اليمن، مركز الشرعي للدراسات والنشر، صنعاء ط2 ص138، 212.
- 3- ايلينا جلوبو فسكيا، ثورة 26 سبتمبر في اليمن، دار ابن خلدون، بيروت 1982م ص53.
- 4- وزارة الثروة السمكية، الثروة السمكية عطاء واعد، مايو 2005 ص51.
- 5- مصلحة مصايد الأسماك - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم.
- 6- التهميش الحضري، مرجع سابق ص5.
- 7- مصلحة مصايد الأسماك، منظمة الأغذية للأمم المتحدة، مرجع سابق ص2-3.
- 8- المصدر نفسه.
- 9- المصدر نفسه.
- 10- مداخلة الاتحاد التعاوني السمكي لندوة مجلس الشورى دور الاتحاد في تنمية الثروة السمكية (حماية - إنتاج - تسويق) 5 مارس 2006م.
- 11- نفسه.
- 12- وزارة الثروة السمكية، مرجع سابق ص126.
- 13- نفسه 109.
- 14- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق.
- 15- مداخلة الاتحاد التعاوني السمكي، مرجع سابق.
- 16- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق.
- 17- وزارة الثروة السمكية، مرجع سابق ص133.
- 18- مداخلة الاتحاد التعاوني السمكي مرجع سابق.
- 19- صحيفة الثورة، العدد 15486 - 2007/4/6م ص13.

فريق البحث الميداني

الصفة	الإسم	الفريق
رئيس فريق باحث باحث باحث باحث باحث	1- نائف محمد الحيدري. 2- يحيى علي الشامي. 3- عبدالكريم الشهاري. 4- زهوان عبدالصمد سعد. 5- نجيب أحمد الوالصلي. 6- عبدالرزاق الحمادي.	الفريق (أ) محافظات: (حجة، الحديدة، تعز، عدن، لحج)
رئيس فريق باحث باحث باحث باحث باحث	1- حسين أحمد الثريا. 2- عبدالله يحيى العلفي. 3- أمين المشولي. 4- أحمد محمد الحوري. 5- جابر علي سعيد. 6- عبدالملك صلاح.	الفريق (ب) محافظات: (أبين، شبوة، حضرموت، المهرة)

تقديم :

خلال العقد الماضي، تطور المركز اليمني للدراسات الإجتماعية وبحوث العمل ليصبح مؤسسة بحثية رائدة في البلاد. فمنذ تأسيسه في 1996 والمركز يعزز وبنجاح دوره الرئيسي في رفد عملية التنمية الإجتماعية من خلال ما يقدمه من أبحاث ودراسات ومسوحات لأبرز القضايا الاجتماعية مبنية على أسس علمية وقواعد بحثية ومعلوماتية من واقع الدراسات الميدانية والموضوعية التي يجريها.

بالإضافة الى ذلك، فإن العلاقات والشراكات الثنائية التي يتمتع بها المركز مع العديد من المؤسسات الأكاديمية، الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والوطنية والعربية والدولية إلى جانب ثقافة الإمتياز التي يتبناها المركز قد أمنت له مكانة إستراتيجية متميزة في تنفيذ الدراسات والأبحاث الاجتماعية. فأصبح يحظى بفقرة كبريات المنظمات العالمية لإدارة وتنفيذ دراساتها وأبحاثها ومسوحاتها المختلفة ومن تلك المنظمات، على سبيل المثال، البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف والعديد من المنظمات العالمية الأخرى.

رؤية المركز:

نطمح أن نصبح ضمن أفضل خمسة مراكز بحثية على نطاق الشرق الأوسط بحلول عام 2015م بحسب التصنيف العالمي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

رسالة المركز:

تنفيذ دراسات إجتماعية ذات جودة علمية عالية يعتمد عليها صانعو اقرارات التخطيط والتنمية الإجتماعية لوضع حلول تترقي بالأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمجتمع وللشرائح والفئات الاجتماعية والسكانية التي نستهدفها في دراستنا العلمية

قيم المركز:

- التعلم المؤسسي والتطوير المستمر
 - الحيادية والموضوعية وإتباع المنهجية والأمانة العلمية
 - التركيز على الجودة كثقافة للمنظمة
 - المشاركة بالمعرفة
 - روح الفريق كدافع أساسي للنجاح
 - تشجيع التنوع كعامل يضمن النمو والإبتكار
- علاقات الشراكة والتعاون :

للمركز علاقات شراكة وتعاون مع عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية والمؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة التي تكونت منذ بداية التأسيس وتعززت في الأونه الأخيرة مع تزايد النشاط العلمي للمركز وتطوير سياساته واستراتيجياته مما اكسبه سمعة طيبة بين أوساط المؤسسات العلمية البحثية والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل في الحقل الاجتماعي والتنموي .

كادر المركز:

يولي المركز أهمية خاصة وفريدة لموارده البشرية. وإنطلاقاً من إيماننا العميق بأن مواردنا البشرية هي الدافع الرئيس وراء نجاحات وإنجازات المركز، فقد حرصنا دوماً على تبني إستراتيجية استثنائية لجذب وإبقاء أفضل الكوادر المتوفرة في سوق العمل. وبالتالي، تحظى كوادرنا بظروف عمل متميزة وبأرقى أدوات العمل المتاحة.

لذلك نختار كوادرنا بعناية فائقة ليكونوا على درجة عالية من التأهيل تمكننا من تفويضهم لصنع قرارات وحلول ميدانية مبنية على أساس عمل الفريق ومسترشدة بسياسات المركز. بالإضافة إلى ذلك، فإدارة المركز تخصص جزءاً كبيراً من الموارد لتدريب وتحديث مهارات وخبرات كوادرها وبشكل مستمر.